مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية إلكترونية تصدر عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي

العدد / 94 / شعبان 1441 هـ الموافق آذار / مارس 2020 م

You are not logged in. (Log in)

KIE University

KIE Site Admission

التعليم الإلكتروني ضرورة مستمرة وليس استثناء

- التعلم التكيّفي نموذجًا -

جامعة كاي

جامعة أونلاين

(نحن سباقون في التعليم الالكتروني وقد أثبتت الأحداث صحة رؤيتنا)

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلوم

www.kie.university

هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: **رئيس التحرير.**
- الدكتور على محمد أبو العز: **الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني.**
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: **دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي.**
- الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي: **الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.**
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: **وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.**

أسرة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

رئيس التحرير:

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس جامعة كاي

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الدكتور خليل إبراهيم علي القعيسي / المحرر اللغوي – وزارة التربية والتعليم بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير في الاقتصاد اختصاص نظم تعليم إلكترونية

الإخراج الفني

- فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

إدارة الموقع الإلكتروني:

- Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسـلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- إن الآراء الواردة في مقالات المجلة تعبر عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية المؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إســـــلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه. – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، يتم استخدام نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بمعدل ١. ٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه.

تُعنى (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) بالاقتصاد الإسلامي وجميع علومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة. وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله قارب عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ال ٧٠٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط تخصه بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون مكتبة متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:

https://kantakji. com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:

https://kantakji. com/tag/Abdulbari_Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:

https://kantakji.com/tag/aagharbi/

لبناء أكبر قاعدة بيانات في العالم للباحثين في مجال الاقتصاد الإســـلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

إعلان هام للسادة الناشرين ٧

فهرس المحتويات ٨

التعليم الإلكتروني ضرورة مستمرة وليس استثناء ١٠

– التعلم التكيّفي نموذجًا –

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

تطور حجم التمويل الإسلامي في مصرف ذهب شيل الدولي ١٥

دراسة تحليلية للفترة ٢٠١٢–٢٠١٦

عبد الرحمن آدم سليمان البرعي

كاريكاتير: عطاء الغني البخيل ٣٥

خالد قطاع

شفافية المالية العامة وفق ميثاق صندوق النقد الدولي ٣٧

د. عبد العزيز خنفوسي

مؤشر الديون مؤشر لتتبع حدوث الأزمات ٤٦

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

الزكاة كآلية لتدعيم التنمية المستدامة ٥٠

حالة السودان

د. علام عثمان

د. حملة عزالدين

كيف أسهمت تعاليم الإسلام في الحد من انتشار كورونا؟ ٦٠

الخليج أونلاين

كورونا: ألم يَأْنِ الوقت بعد؟! ٦٤

أسماء محمد أمين سيد

نجاعة حالة الطوارئ بالمغرب ٦٦

(تحليل بيانات)

رشيد اشنين

الأوقاف المؤقتة ودورها في تعبئة موارد الدولة في ظل أزمة كورونا ٧١

معتصم عبد الله الزيوت

منتصر عبد الله الزيوت

المصارف الإسلامية ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ٧٣

د. ناظم خالد محسن

د. عبدالفتاح ثابت ناصر

معوقات تطور التأمين التكافلي البديل الإسلامي للتأمين على الحياة في السودان ٨٤

تطبيق على سوق التأمين التكافلي السوداني في الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٧

سامي إبراهيم باخت يس

د. أحمد علي أحمد

أثر التركز في تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة في الدور التنموي للمصارف الإسلامية ١٠١

هلا المالح

غالية الشمري

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكارًا للبحث العلمي ١١٣

صوتيات اقتصادية ١١٤

الجزيرة بودكاست

هدية العدد: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية ١١٥

المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية

د. سامر مظهر قنطقجي

هدية العدد: فقه الأوبئة ١١٦

بيان لأهم الأحكام الشرعية المتعلقة بكوفيد ١٩ أنموذجا

د. عامر محمد نزار جلعوط

التعليم الإلكتروني ضرورة مستمرة وليس استثناء

- التعلم التكيّفي نموذجًا -

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

إذا كانت النقود الورقية هي مكمن عدوى ونقل الفيروسات؛ فقد أثبتت الأحداث أن الانتقال إلى النقود الرقمية صار محتومًا لأن لا تلوث فيها، ولأنها صديقة البيئة، ولأنها قليلة التكاليف.

وإذا كانت التجمعات البشرية مكمن خطر العدوى ونقل الأمراض؛ فقد أثبتت الأحداث أن الانتقال إلى التعليم الإلكتروني والاجتماعات الإلكترونية صار ضرورة لما يحققه من فوائد ومنافع.

إن الدعوة إلى التعليم الإلكتروني التي دأبت عليها جامعات عديدة هذه الأيام، يجب أن تكون ضرورة مستمرة لا ضرورة استثنائية، وقد تكررت تلك الدعوة زمن انتشار مرض جنون البقر، وزمن إنفلونزا الطيور، وزمن إنفلونزا الخنازير سابقًا، وحاليًا إنفلونزا كورونا، ويبدو أن القائمة مستمرة وستطول.

نحن نمتهن التعليم الإلكتروني منذ سنين طويلة، يتميز نظامنا التعليمي في جامعة كاي LMS بقدرته على تقديم الدروس بشكل مباشر Live بالصوت والصورة والنص المتبادل، إضافة إلى تسجيل الدروس ليستطيع الطالب إعادة سماعها مراراً. تنفذ الامتحانات بصرامة؛ حيث يستخدم النظام التعليمي مُستعرضًا خاصًا يحجب كل موارد أداة التعلم والتواصل – كمبيوتر، أيباد، جوال ذكي – خلال التقدم للامتحان وبرقابة كاميرا؛ فإن تم إغلاق التصوير؛ أوقف المستعرض الامتحان مباشرة. ويشرف على هذه العملية مراقبون ومراقبات – بحسب الحال – للتكيف مع احتياجات الطلاب. كما نستخدم طرقًا أخرى غير الامتحان المباشر يتيحها النظام التعليمي نفسه. وتُجرى مناقشات الماجستير والدكتوراه ببثها مباشرة، وتسجيلها ليكون ذلك سجلاً للطالب وللجامعة.

تتيح هذه التقنيات التعليمية إشراك أساتذة من مختلف الأنحاء والأماكن دون الحاجة للسفر لتمتزج الخبرات، وليكتسب الطالب أفضلها.

سارعت بعض الدول بالإعلان عن تحولها إلى التعليم الإلكتروني (الافتراضي) إثر أزمة (كورونا) التي نعيشها، لكن العديد من تلك الدول تمتنع عن الاعتراف بشهادات الجامعات الإلكترونية، وهذه مفارقة غير مفهومة، ويبدو أن التغيير لابد أن يفرض نفسه على القائمين على تلك الدول فرضًا كما هو حال أزمة (كورونا)، عندئذ يُخشى ألا يكون الأمر حينها ذي بُعد استراتيجي بل تكتيك خاص بإدارة الأزمة القائمة. أما الاعتقاد بوجود ثغرات في التعليم الإلكتروني؛ فيقابله تطوير مستمر ومتسارع لتقنياته وأسسه ومناهجه لسد تلك الثغرات؛ فالتغيير في الشكل يستلزم تغييراً في المفاهيم والأدوات أيضًا.

لقد بتنا نسمع عمالقة التقنية في العالم مثل (غوغل) و(فيسبوك) يبحثون عن الخبرات غير آبهين بالشهادات الجامعية، فتلك الشركات تقود السلوك العالمي وتفرض وجهات نظرها وفلسفتها، ويصعب اتهامها بعدم العلمية؛ فهم روادٌ في استخدام العلوم وإنتاجها، فضلاً عن قدراتهم المالية التي تنافس الدول والحكومات وتتربع على الأفضل عالميًا، ويستخدم منتجاتهم جميع أفراد العالم تقريبًا. وقد انضمت إلى تلك الشركات مؤخراً شركة SpaceX، التي قال رئيسها: إن الناس لا يحتاجون إلى الجامعة لتعلم الأشياء، وأنه لا ينبغي للوظائف في شركاته أن تتطلب درجة علمية؛ وتساءل هل ذهب شكسبير إلى الجامعة؟ وأجاب: على الأغلب لا. وأضاف: إن القيمة الرئيسية للجامعة تكمن في إثبات الانضباط من خلال استكمال مهام الواجبات المنزلية المزعجة والتجول مع الأصدقاء قبل الدخول في سوق العمل. وأعتقد أن الجامعة موجودة أساسًا من أجل المتعة وإثبات أنه يمكنك القيام بوظائفك، لكنها ليست من أجل التعلم. وقال: إن الشرط الرئيسي للتوظيف في شركاته هو القدرة الاستثنائية، وذكر أشخاصًا مميزين تركوا إكمال دراساتهم الجامعية أمثال: (بيل جيتس)، و(ستيف جوبز)، و(لاري إليسون)، و(ماسك) نفسه انسحب من برنامج الدكتوراه في جامعة (ستانفورد).

لا نقول ذلك دعمًا لترك الدراسة، بل القصد أن التغير هو من طبيعة الأشياء، وعلى القائمين على تنظيم العملية التعليمية أن يواكبوا التغييرات الحاصلة حتى لا تسري بحقهم ما ذهب إليه عمالقة التقنية في العالم.

وسوف نتناول تقنيات يتم تطويرها في أفضل الجامعات العالمية لتتناسب والتعليم الإلكتروني وسد ثغراته، في حين أن ثغرات التعليم التقليدي ما تزال هي هي، لذلك قلنا أن التغيير في الشكل يستلزم تغييراً في المفاهيم والأدوات.

أما الموضوع الذي سنتناوله[1] كنموذج هو **التعلّم التكيّفي** ومفرداته؛ كالامتحان التكيّفي والتصحيح التكيّفي، والمنهاج التكيّفي، وكل ذلك متعلق بتغير العملية التعليمية الخاص بالتعليم الإلكتروني الذي مازال تبنيه بين الأخذ والرد؛ بينما هو يتطور غير آبه بمن أغلق عينيه كي لا يرى الشمس أو أن يقول للناس بأن الشمس غائبة فقط لأنه لا يراها!!

التعلم التكيّفي Adaptive Learning (AL)

لابد أن يكون التكيف سريعًا لمجاراة توسع نطاق الأتمتة وهيمنتها على المزيد من المهارات وخاصة التعليمية، مما يفرض على المعلم التركيز على نقاط قوة كل متعلم واهتماماته، دون تلقين مجموعة موحدة من المعارف.

يقول البروفسور (كريس ديد)، العضو في برنامج التكنولوجيا والإبداع والتعليم في جامعة (هارفارد): هناك فارق كبير بين التعلم التكيّفي والتعلم الشخصي؛ فالتعلم التكيّفي يتمحور حول فهم ما يعرفه الطلاب وما لا يعرفونه بالضبط؛ بينما يأخذ التعلم الشخصي اهتماماتهم وحاجاتهم بعين الاعتبار من أجل تنظيم الدافع والوقت لدى كل طالب حتى يتمكن من تحقيق التقدم.

وتوقع (ديل جونسون)، مدير مبادرات التعلم التكيّفي في جامعة ولاية (أريزونا): بأن المرحلة حرجة حيث ستنفذ غالبية المؤسسات الآن التعليم التكيّفي على مدار السنوات الخمس المقبلة.

يدرك الكثيرون أن المدرسين مهمون في الفصول الدراسية التكيّفية أكثر مما هو الحال في الفصول التقليدية؛ لأنهم صاروا قادرين على الاستجابة للطلاب على أساس أكثر مباشرة وفردية من قبل.

قال (ستايسي فاندر هايدن غوني)، المدير السابق لمبادرة Every Learner Everywhere: هناك مجموعة متزايدة من الأدلة تثبت أن منصات التعلم التكيّفي يمكن أن تكون أداة لتحقيق الإنصاف؛ لأنها **منصات التعلم التكيفي الذكي**[2].

وذكر (بروفوست كونستانس جونسون) كبير المسؤولين الأكاديميين في جامعة (كولورادو) التقنية CTU: قمنا بتوسيع التعلم التكيّفي إلى ١٧٠ دورة مختلفة وأكثر من ٩٨٠٠٠ طالب، ومع هذا التقدم، لا يزال التحسين المستمر ضروريًا؛ لأن التعلم التكيّفي مندمج في ثقافة الجامعة، وسنستمر في استكشاف طرق جديدة لاستخدام

[1] بوصفي مدير امتحانات معتمد لبرومتريك، ومدرب، ومدرس في جامعة كاي.

[2] Amy Sloan and Lindsey Anderson, Adaptive Learning Unplugged: Why Instructors Matter More than Ever, June 18, 2018, Link: https://er.educause.edu/articles/2018/6/adaptive-learning-unplugged-why-instructors-matter-more-than-ever

التكنولوجيا لجعل التجارب أفضل لجميع أصحاب المصلحة في مجتمعنا؛ طلاباً، وأعضاء هيئة تدريسية، وموظفي الدعم، ومسؤولين. وخلال ذلك، سنستكشف الطرق الأكثر فاعلية لدمج اللغة الإنجليزية، بما في ذلك استخدام الأساليب التعليمية الإستراتيجية المستهدفة لإنشاء فصل دراسي يطور المدرب.

لقد تطورت أدوات التعلم التكيّفي؛ كالامتحان التكيّفي، والتصحيح التكيّفي، والمنهاج التكيّفي.

المنهاج التكيّفي Adaptive Courseware:

تطور مجموعة جامعات أمريكية منذ وقت ليس بالقليل؛ مناهج تكيّفية، تتناسب والبيئة التعليمية الجديدة. وتستخدم خوارزميات متقدمة، لتعزز تقنيات التعلم التكيّفي؛ ولتحقيق معدلات الإكمال، ومنح الثقة.

إن البرنامج التعليمي الرقمي؛ هو محتوى التعلم الإلكتروني المستخدم في التعلم عبر الإنترنت. تعمل البرامج التعليمية الرقمية على برنامج مستقل أو عبر نظام إدارة التعلم LMS، ومثاله نظام (جامعة كاي) المذكور سابقًا.

تجمع المناهج التعليمية التكيّفية بيانات الطلاب من خلال التقييم، وتحلل البيانات لاستخدامها لتقديم مسارات تعلم شخصية لكل طالب، أو تقارير وتوصيات للمعلمين للمساعدة في تخصيص تجربة التعلم.

يُنفذ التعلم النشط في الصف بهدف تعزيز التفكير النقدي وحل المشكلات، كمساعدة ٩٠٪ من الطلاب في الحصول على درجة C أو أفضل، أو التأكد من إتقانهم لموضوع ما، أو للحد من تسرب الطلاب.

الامتحان التكيّفي Adaptive Exam:

هو امتحان أونلاين، ومثاله امتحانات شركة (بروميتريك)، حيث تُبنى قواعد بيانات ضخمة من الأسئلة والأجوبة لمختلف الاختصاصات تتجاوز آلاف التخصصات – حالة (بروميتريك) –.

يتم فحص المتقدم للاختبار بطريقة الامتحان التكيّفي؛ بطرح سؤال متوسط الصعوبة؛ فإن أجاب بشكل صحيح اعتبر ذلك مستوى وسيطًا، ثم يتم اختيار سؤال من منتصف المستوى الأعلى؛ فإن أجاب بشكل صحيح اعتبر ذلك مستوى وسيطًا، ثم يتم اختيار سؤال من منتصف المستوى الأعلى منه، وبذلك يتوقف النظام الامتحاني عن طرح الأسئلة ليُعتبر الطالب المتقدم ناجحًا. فإذا أخطأ المتقدم بالجواب؛ تتجه الأسئلة نحو الأدنى في أي مرحلة يحصل ذلك بنفس الطريقة المبينة سابقًا، وبذلك يتحدد مستوى الطالب وعلامته ببضع أسئلة فقط، وأقلها ثلاثة أسئلة، وقد يتأرجح مستوى الطالب فيطول زمن الامتحان.

التصحيح التكيّفي Adaptive Corrective:

ذكر لي أحد الزملاء الذي حضّر دراساته العليا في فرنسا وصفًا لأحد الامتحانات، قائلاً: يتم طرح ١٠٠ سؤال، يجيب الطلاب الخاضعون للامتحان عليها. ثم بعد التصحيح، يتم اعتماد أعلى علامة على أنها العلامة التامة (المعادلة لعلامة ١٠٠٪)؛ ثم يتم تعديل وضع سلم العلامات على أساسها؛ وبذلك يتم التصحيح.

لقد صار التعليم الإلكتروني ضرورة مستمرة؛ لأنه:

- يحقق مزايا التعلم للتعلم من خلال تدفق المعرفة عبر الحدود.
- يحقق التعلم مدى الحياة، وفهم طبيعة الوظائف المستقبلية والاستعداد لها.
- يساعد في كسب مزيد من الموارد والحوافز للبحث والتطوير، وتحقيق المزيد من الاستيعاب.
- يُركّز على الطالب ويُخفف من عبء المعلمين.

ويحقق ما سبق رأس مال بشري أفضل؛ قادر على متابعة تطورات القطاع المالي، وزيادة الإنتاجية.

لذلك وجب النظر إلى التعليم الإلكتروني كضرورة مستمرة لا كضرورة استثنائية.

مثال[1] عن نجاعة التعليم الإلكتروني الذي تصادق على شهاداته وزارة التعليم العالي السورية ولا يحظى بالاعتراف اللازم داخل سورية: الجامعة الافتراضية السورية. هي جامعة حكومية تأسست عام ٢٠٠٢، يبلغ عدد طلابها (التراكمي) ٢٩٧١٦ طالبًا، وعدد مدرسيها ٥٢١ مدرسًا، تشمل ثلاث كليات، ومجموعة برامج ماجستير.

أما أهم ما حققته هذه الجامعة الرائدة، فهو مشاركتها ضمن ١٣ جامعة عربية في نهائيات المسابقة العالمية للبرمجة في البرتغال إلى جانب أعرق جامعات العالم: المسابقة العالمية للبرمجة على مستوى الجامعات ICPC، وتأهلت منها ست جامعات كانت الجامعة الافتراضية السورية إحداها، وقد حازت على بطولة المنطقة (العالم العربي وإفريقيا)، وإلى جانبها تأهلت أربعة فِرق أخرى؛ من جامعات دمشق والبعث وحلب والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتقنية، للمشاركة في المسابقة العالمية عام ٢٠١٧. وتنافست فرق الجامعات العربية في النهائيات، مع جامعات عالمية ذات باع طويل في علوم البرمجيات؛ منها جامعتي كامبريدج وأوكسفورد من المملكة المتحدة، وجامعتي هارفرد وستانفورد ومعهد ماساتشوستس للتقنية من الولايات المتحدة الأمريكية. فاز بالمرتبة الأولى في المسابقة فريق جامعة موسكو الحكومية، وحل معهد ماساتشوستس للتقنية بالمرتبة الثانية، في حين حازت جامعة طوكيو على المرتبة الثالثة. وعربيًا؛ تصدرت الجامعة الافتراضية السورية فرق العالم العربي وإفريقيا، ليدخل فريقها ضمن التصنيف ٢١ بحل ست مسائل إلى جانب جامعات كبرى؛ منها هارفرد.

ويبقى السؤال؛ لماذا لا نُبقي العمل بالتعلم عن بعد بشكل كامل أو بنسبة ٧٥٪ طالما أنه كان الملجأ عند الأزمة؟

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٠ رجب ١٤٤١ هجري الموافق ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠ ميلادي

---

[1] https://mostaqbal.ae/%E2%80%8Bnanostructured-rubber-like-material-could-replace-human-tissue/

تطور حجم التمويل الإسلامي في مصرف ذهب شيل الدولي

دراسة تحليلية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

عبد الرحمن آدم سليمان البرعي

طالب ماجستير اقتصاد إسلامي - الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة

إن موضوع معرفة (تطور حجم التمويل الإسلامي) سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي أو المستوى المحلي موضوع مهم جدا للباحثين في مجال التخصص لمعرفة التطورات والإنجازات التي قدمها التمويل الإسلامي كأدبيات ومنطلقات للاقتصاد الإسلامي.

إن للمصارف الإسلامية الصومالية تجارب مهمة ومميزة في التمويل الإسلامي الذي تقدمها للجمهور المتعاملين معها، واستفادت المصارف الإسلامية الصومالية من خلو السوق المالي الصومالي من المصارف التقليدية مما جعل هذه المصارف الإسلامية الصومالية هي الوحيدة النشطة في السوق الصومالي بلا منافسة، وتعتبر المصارف الإسلامية الصومالية من المصارف التي تقدم تمويلا تصاعديا في المشاريع التنموية في البلد باستخدام الصيغ التمويلية الإسلامية فحسب.

ومن هنا اختار الباحث تتبع حجم التمويل الإسلامي المتمثل باستخدام بعض الصيغ التمويلية في مصرف ذهب شيل الدولي ما بين فترتي ٢٠١٢ــ٢٠١٦م.

أولا: الجانب النظري للدراسة: تاريخ مصرف ذهب شيل الدولي وجذوره.

تعود جذور نشأة مجموعة ذهب شيل والتي من ضمنها بنك ذهب شيل الدولي إلى نهاية الستينيات[1] من القرن الماضي، وتأسست الشركة بالتحديد سنة ١٩٦٩م[2]، على يد رجل الأعمال الصومالي السيد محمد سعيد دعالي[3]، حيث بدأ أعماله كسمسار للمبالغ النقدية التي ترسلها الجالية الصومالية من الشتات وخاصة من الخليج العربي إلى ذويها في داخل الصومال والقرن الأفريقي عموما، وهي إحدى أكبر الشركات المصرفية

(1) مقابلة أجراته bbc مع مالك مجموعة ذهب شيل الحاج محمد سعيد دعالي، www.bbc.com ٢٤/أبريل/٢٠١٠/ لندن،٩:١٢am/١٢/٢٠١٨/٢٤.

2 مقابلة أجرته جريدة القرن مع محمد عثمان نور، مدير بنك ذهب شيل، جيبوتي، ٢٩/٠٣/٢٠١٠، والنقل منها، ٢٠/٠٥/٢٠١٨م، ١٠:٢٠ AM. http://www.alqarn.dj

(3) لم أجد له ترجمة.

الصومالية، كما تعتبر أقدم شركة حوالة مالية في الصومال[1].

وكان أول مكتب تحويل مالي افتتحته الشركة في مدينة (بُرْعُو)[2] الصومالية في الصومال الشمالي (صومال لاند) وفي غضون ثمانية عشر سنة التي تلت نشأة هذه الشركة، صار السيد محمد سعيد دعالي من أبرز رجال الأعمال في القرن الأفريقي.

وقد وصل فروع ووكلاء شركة ذهب شيل في جميع أنحاء العالم إلى ٢٤٠٠ وكيل ينتشرون في ١٥٠ دولة حول العالم كما وظفت مجموعة ذهب شيل الدولية أكثر من ٥٠٠٠ موظف حول العالم[3]، كما أسست مكاتب مركزية في لندن ودبي إضافة إلى مقرها الرئيسي في هرجيسا[4] شمال غرب الصومال.

واحتلت شركة ذهب شيل المرتبة الأولى بين الشركات التحويلية حيث استأثرت ثلثي المبالغ المالية التي ترسل كل الشركات التحويلية الصومالية وهذا بعد توقيف حوالة البركات من ممارسة أعمالها التحويلية[5].

ومر تطور شركة ذهب شيل المالية الدولية على ثلاث مراحل أساسية ومحورية للشركة ونجاحها، وهي كالتالي[6]:

المرحلة الأولى: مرحلة تحويل الأموال إلى منطقة معينة في الصومال

تمثلت هذه المرحلة من سنة ١٩٧٠م إلى سنة ١٩٧٨م وكانت ترسل وتحول المبالغ النقدية إلى محافظات توغطير وسول وسناغ[7]، إضافة إلى بعض أجزاء من المحافظة الشمالية الغربية، وكانت الجالية الصومالية في الخليج العربي أكبر جالية تستخدم شركة ذهب شيل وترسل عبرها المبالغ المالية، لكن سرعان ما تطورت الشركة وطورت بنيتها

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع إسماعيل عبدي عوض، المدير السابق لمجموعة ذهب شيل المالية في شرق إفريقيا، - نيروبي كينيا/ ٢٠١٨/٩:٥٠ /٠١٤/٠٦ pm.

2 هي حاضرة إقليم توغدير في شمال الصومال، وتعتبر ثالث أكبر مدينة في الصومال وفيها أكبر أسواق المواشي في القرن الإفريقي، وتعتبر المدينة من المدن التي فيها الكثافة السكانية العالية.

3 وورد في مقابلة مع مدير بنك ذهب شيل أن عدد الموظفين وصل أكثر من عشرة آلاف موظف، المصدر السابق.

4 هرجيسا هي عاصمة الصومال الشمالي المعروفوفة حاليا ب (صوماللاند) غير المعترفة دوليا، تم تأسيسها سنة ١٨٥٩ بيد بعض العلماء والتجار الذين كانت لهم تنقلات بين مدينة بربرا الساحلية ومدينة هرر في أثيوبيا كمنطقة استراحة بين المدينتين، وتقع على هضبة مرتفعة يصل ارتفاعها (١٣٣٤) مترا فوق سطح البحر، في إقليم شمال الغرب سابقا ومرودي جيح حاليا كما تسميه السلطات المحلية، وتعتبر من أهم مصائف منطقة القرن الإفريقي لتميزها بمناخ معتدل، وتتكون من عدة مديريات ويسكن فيها ما يربو مليون ونصف نسمة وعلى هذا الأساس تعتبر ثاني أكبر مدينة في الصومال.

5 القيادة الإدارية ودورها في السلوك التنظيمي، دراسة حالة- شركة ذهب شيل المصرفية الصومالية- في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧م، حسين أحمد حسين حسن، (ص: ٤٩-٥٢)، جامعة أفريقيا العالمية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، قسم الإدارة، السودان، الخرطوم.

6 مقابلة أجراها الباحث مع علي عمر بورو- خبير ومتخصص في المصارف واستاذ في الاقتصاد- نيروبي كينيا، / ٢٠١٨/٩:٢٠ ٠٧/٠٦/٢٠١٨ pm.

7 توغدير وصول وسناغ، هي ثلاث محافظات في شمال الصومال.

الأساسية والإدارية، كما أنها كانت شركة قليلة المكاتب كغيرها من الشركات الناشئة[1].

المرحلة الثانية: مرحلة تحويل الأموال إلى جميع مناطق الصومال

تمثلت هذه المرحلة من سنة ١٩٧٨م إلى سنة ١٩٩٥م وقد شهدت هذه الفترة أهم فترات التحول من شركة محلية إلى شركة تحول الأموال إلى كافة المناطق الصومالية، وكان هذا بفضل استحداث الإدارات الشابة والمدربة مهنيا وعلميا وازدادت ثقة المتعاملين مع الشركة لما تتصف به من ثقة ونزاهة بدرجة جذبت العملاء الجدد، كما استفادت الشركة من المؤسسات الإغاثية الأهلية والأممية التي ترسل الإغاثات عبرها بعد الحرب الأهلية التي قامت سنة ١٩٩١م، لتنفيذ المشروعات ومن هذه المؤسسات، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسات الأمم المتحدة، مثل: Who، Save the Children، Oxfom، Care International).

وكانت هذه المؤسسات ترسل مساعداتها إلى جميع المناطق الصومالية، وبسبب هذه توسعت الشركة في كل المدن والقرى الصومالية حيث كونت مكتبا ووكيلا لكل واحد من هذه المدن والقرى، وكانت الشركة تتمركز في النصف الأخير من هذه الفترة خاصة ما بين ١٩٨٨م–١٩٩٥م، في مدينة (دريدبا) في شرق أثيوبيا بسبب الحروب التي اندلعت في الصومال الشمالي آنذاك[2].

المرحلة الثالثة: مرحلة تحويل الأموال إلى جميع أنحاء العالم

انتقلت الشركة إلى هذه المرحلة بين عامي ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٩م حيث حصلت تراخيص عالمية تخول لها الممارسة في مهنتها التحويلية في مختلف الدول مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وشرق أفريقيا مثل كينيا وتنزانيا وأثيوبيا والسودان، وجنوب شرق آسيا وغيرها من الدول. وقد مُنحت لشركة ذهب شيل شهادات شكر وتقدير وتميز من كثير من الدول التي افتتحت فيها الشركة فرعا لها، كما تم تكريمها داخليا لمشاركتها في التنمية البشرية في الصومال ولمشاركتها في بناء البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس، وتحفيز الأيتام والأرامل والفقراء ومساعدتها للمنكوبين ولدعمها المحوري للتنمية الاقتصادية والاقتصاد القومي.

---

[1] مقابلة أجراها الباحث مع إسماعيل عبدي عوض، المدير السابق لمجموعة ذهب شيل المالية في شرق إفريقيا، - نيروبي كينيا/ ٠١٤/٠٦ /٢٠١٨/٩:٥٠ pm.

[2] مقابلة أجراها الباحث مع إسماعيل عبدي عوض، المدير السابق لمجموعة ذهب شيل المالية في شرق إفريقيا، - نيروبي كينيا/ ٠١٤/٠٦ /٢٠١٨/٩:٥٠ pm.

المرحلة الرابعة: مرحلة تأسيس البنك

افتتحت شركة ذهب شيل بنكا إسلاميا متكاملا مرخصا من البنك المركزي الصوماللاندي والصومالي والجيبوتي سنة ٢٠١٠/٠٣/٢٢م[1] في جيبوتي بعد نجاح استمر أربعة عقود من الخدمة والعطاء والبناء، حيث انطلق هذا البنك من رؤية إسلامية وهي أن يصبح البنك الإسلامي الرائد في القرن الإفريقي، لتقديم حلول الخدمات المصرفية والمالية الشاملة لمجموعة واسعة من العملاء ومن الأفراد والشركات، كما أنه انطلق من مهمة نبيلة تتصف بتوفير منتجات عالية الجودة، وتوفير الفرص للعملاء الدوليين والموظفين والمجتمع ككل من خلال الجمع بين أفضل الممارسات المصرفية واحتضان أفضل التكنولوجيا والالتزام بخدمة العملاء.

ثانيا: الجانب التحليلي للدراسة:

تطور حجم التمويل الإسلامي في مصرف ذهب شيل الدولي من سنة ٢٠١٢ إلى سنة ٢٠١٦م، دراسة تحليلية.

أولاً- تطور التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦[2]:

عرف الأحناف بأن المرابحة هي (تمليك بثمن ما ملك به من ربح ضمه إليه في بيعه)[3]، وعرفها المالكية بأنها (أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحا معينا)[4]، وعرفها الشافعية بأنها (بيع ما اشتراه بما اشتراه به وزيادة)[5]، وعرفها الحنابلة بأنها (بيع برأس المال وربح معلوم[6].

وعرفها الظاهرية بأنها (البيع على أن تربحني للدينار درهما، أو على أن أربح معك فيه كذا وكذا درهما)[7]، إلا أن هذا الاختلاف ليس له تأثير كبير في صلب العقد.

وعرفت المرابحة للواعد بالشراء بالآتي: (البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان أو أكثر ويتواعدون على تنفيذ هذا

---

[1] مقابلة بعنوان (الأمن والاستقرار اللذان تتمتع بهما جيبوتي هما الدافع الرئيسي وراء إقامة مركز البنك في جيبوتي) محمد عثمان نور، تم نشرها، ٢٩/٠٣/٢٠١٠، والنقل منها، ٢٠١٨/٠٥/٢٠م، ١٠:٢٠am، www.alqarn.dj.

[2] المصدر: مقابلة أجراها الباحث مع إدارة وحدة المعلومات في مصرف ذهب شيل الدولي، ١١/٠٨/٢٠١٩م.

[3] المبسوط، لشمس الدين السرخسي، (١٣/٨٢)، دار المعرفة، بيروت- لبنان، وهناك تعاريف آخرى للأحناف حيث قالوا: (بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم) بدائع الصنائع للكاساني، (٥/٢٢٠)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت لبنان.

[4] بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، (٣/٢٢٩)، دار الحديث، ١٤٢٥ه، القاهرة، مصر. وهناك تعريف آخر للمالكية حيث قالو: (بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للدردير، تحقيق مصطفى وصفي، (٣/٢١٥)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

[5] مغني المحتاج إلى معرفة معاني المحتاج للشربيني، (٢/١٠٢)، طبعة دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت لبنان، وهناك تعريف آخر للشافعية حيث قالو: هي عقد بُنِيَ الثمن فيه على ثمن المبيع الأول مع زيادة، الشرح الكبير المسمى فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي، (٤/٣١٩)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان.

[6] المغني لابن قدامة، (٤/١٣٦)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ه، القاهرة.

[7] المحلى لابن حزم، (ص:١٤)، مسألة رقم (١٥١٥) المطبعة المنيرية، مصر.

التفاوض الذي يطلب بمقتضاه الآمر من المأمور شراء سلعة لنفسه، ويعد الآمر المأمور بشرائها منه وتربيحه فيها، على أن يعقد بيعا بعد تملك المأمور للسلعة)[1].

يوضح الجدول (١) تطور مبلغ التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦.

جدول (١) تطور مبلغ التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦

السنة	المبلغ الممول بالمليون ريال	النسبة المئوية
٢٠١٢-٢٠١٣	٣٩،٤٦٩٤٣٩ مليون	١٩.٢٪
٢٠١٣-٢٠١٤	٤١،٢٩٤٨٦٧ مليون	٢٠.١٪
٢٠١٤-٢٠١٥	٥٣،٩١٢٨٤١ مليون	٢٦.٢٪
٢٠١٥-٢٠١٦	٧٠،٨١٠٢٥٨ مليون	٣٤.٥٪
المجموع	٢٠٥،٤٨٧،٤٠٥ مليون	١٠٠٪

يتضح من الجدول (١) والشكل (١) أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في مبلغ التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي، ٢٠١٢-٢٠١٦، حيث بلغ مبلغ التمويل سنة ٢٠١٢- ٢٠١٣م في حدود ٣٩،٤٦٩٤٣٩ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٣-٢٠١٤ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ٤١،٢٩٤٨٦٧ مليون ريال، وشهد هذا المبلغ في سنة ٢٠١٤-٢٠١٥ ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلى ٥٣،٩١٢٨٤١ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ٧٠،٨١٠٢٥٨ مليون ريال.

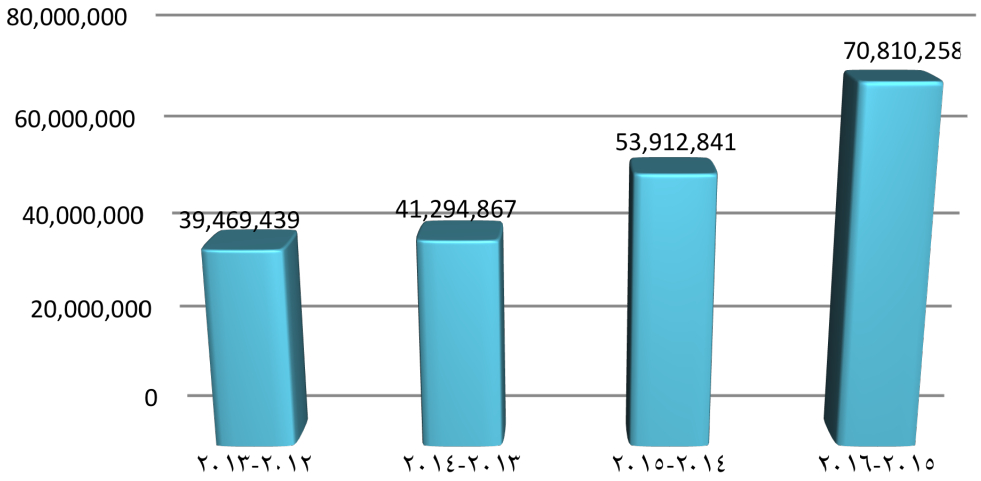

شكل (١): يوضح تطور مبلغ التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦

[1] المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ٨، (ص:١٠٨)، ٢٠١٠م، البحرين.

ويؤكد الشكل (٢) ارتفاعًا نسبيًا في مبالغ التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦ .

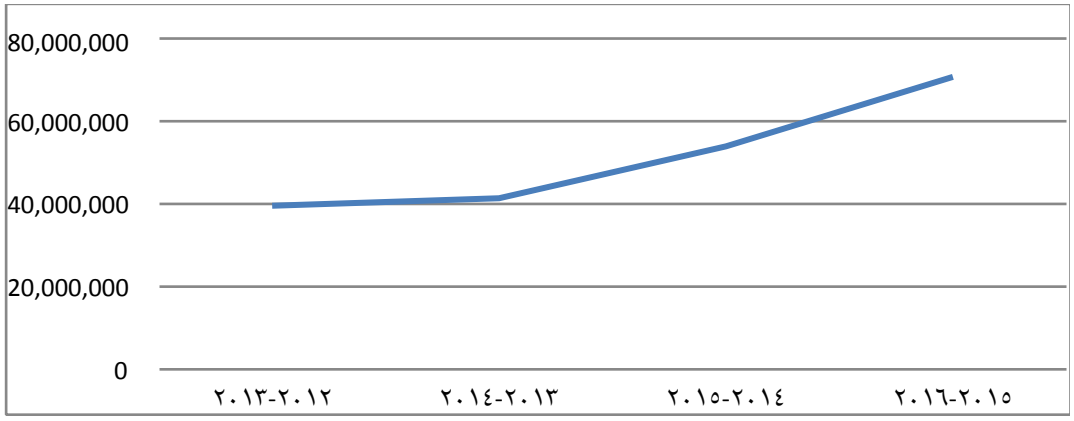

الشكل (٢): يوضح تطور مبالغ التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦ .

ويوضح الشكل (٣) النسب المئوية لمبالغ التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦م.

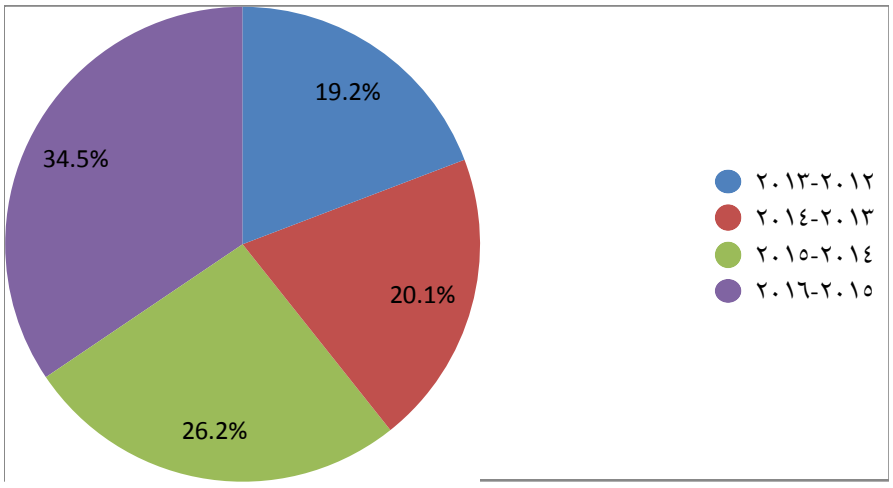

شكل (٣): يوضح النسب المئوية لمبلغ التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

يتضح من الشكل (٣) ارتفاعًا ملحوظًا في النسبة المئوية لمبلغ التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦، حيث بلغت في سنة ٢٠١٢–٢٠١٣ (١٩.٢٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمرابحة، لتصل في سنة ٢٠١٥–٢٠١٦ إلى (٣٤.٥٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمرابحة، أي بزيادة قدرها (١٥.٣٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في مدة أربعة سنوات .

وخلال هذه المدة الزمنية، شهدت نسبة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في مصرف ذهب شيل الدولي تزايداً سنويًا ملحوظًا، حيث كانت الزيادة بين سنتي ٢٠١٢–٢٠١٣ و٢٠١٣–٢٠١٤ طفيفة إلى حد ما، حيث بلغت

١،٨٢٥،٤٢٨ مليون ريال أي بنسبة (١٪)، وشهدت هذه النسبة ارتفاعًا ملحوظًا بين سنتي ٢٠١٣-٢٠١٤ و٢٠١٤-٢٠١٥، حيث بلغت الزيادة ١٢،٦١٧،٩٧٤ مليون ريال، أي بنسبة (٦٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمرابحة، وبلغت هذه النسبة أعلى مستوياتها بين سنتي ٢٠١٤-٢٠١٥ و٢٠١٥-٢٠١٦، حيث بلغت الزيادة مبلغًا قدره ١٦،٨٩٧،٤١٧ مليون ريال، أي بنسبة (٨.٢٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمرابحة.

ثانيا: تطور التمويل بصيغة المضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦[1]:

عرفها الحنفية بأنها (عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر)[2]، وعرفها المالكية بأنها: (توكيل على اتجار في نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه إن علم قدرها)[3] وعرفها الشافعية بأنها (أن يدفع إليه مالا ليتجر فيه، والربح مشترك بينهما)[4]، وعرفها الحنابلة بأنها (أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه، على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه)[5].

يوضح الجدول (٢) تطور مبلغ التمويل بصيغة المضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦.

جدول (٢) تطور مبلغ التمويل بصيغة المضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦

السنة	المبلغ الممول بالمليون ريال	النسبة المئوية
٢٠١٢-٢٠١٣	٩،١٠٢٩٣٩مليون	٢٢.٣٪
٢٠١٣-٢٠١٤	١٠،٢٠٣٩٥٨ مليون	٢٥.١٪
٢٠١٤-٢٠١٥	١٠،٣٠٥٠٧٠مليون	٢٥.٣٪
٢٠١٥-٢٠١٦	١١،١٠٠٢٠٠ مليون	٢٧.٣٪
المجموع	٤٠،٧١٢،١٦٧ مليون	١٠٠٪

يتضح من الجدول (٢) والشكل(٤) أن هناك ارتفاعًا نسبيًا في مبلغ التمويل بصيغة المضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦، حيث بلغ مبلغ التمويل سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ في حدود ٩،١٠٢٩٣٩ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٣-٢٠١٤ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ١٠،٢٠٣٩٥٨ مليون ريال، وشهد هذا

(1) المصدر: مقابلة أجراها الباحث مع إدارة وحدة المعلومات في مصرف ذهب شيل الدولي، ١١/٠٨/٢٠١٩م.
2 الهداية للمرغيناني، (٧/٥٨) المطبعة الأميرية.
3 الشرح الكبير على مختصر خليل للدردير (٣/٤٦٣).
4 مغني المحتاج للشربيني، (٣/٣٩٨)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ه، بيروت لبنان.
5 المغني لابن قدامة، (٥/١٩)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ه، مصر.

المبلغ في سنة ٢٠١٤–٢٠١٥ ارتفاعًا بسيطًا ليصل إلى ١٠،٣٠٥،٠٧٠ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٥–٢٠١٦ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ١١،١٠٠،٢٠٠ مليون ريال.

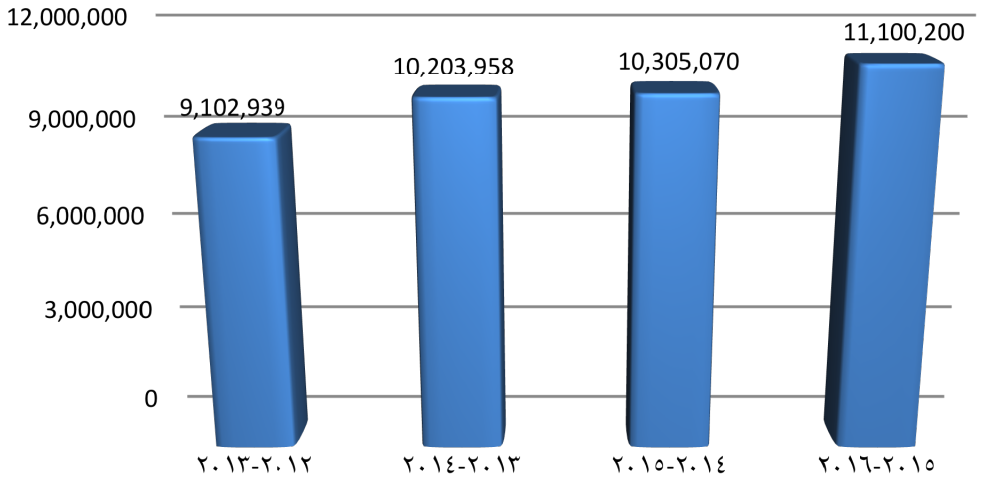

شكل (٤): يوضح تطور مبلغ التمويل بصيغة المضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

ويؤكد الشكل (٥) ارتفاعًا نسبيًا في مبالغ التمويل بالمضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

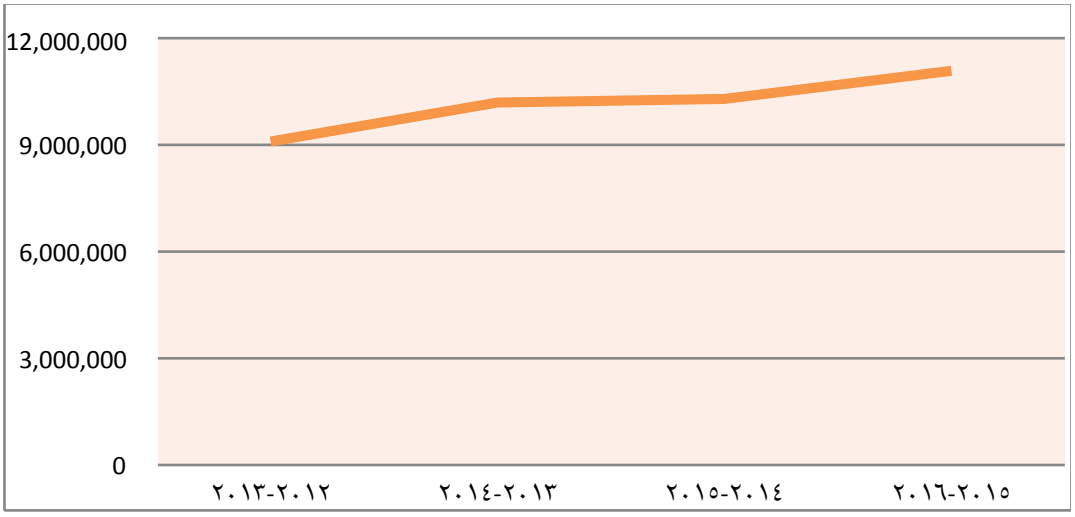

الشكل (٥): يوضح تطور مبالغ التمويل بصيغة المضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

ويوضح الشكل (٦) النسب المئوية لمبالغ التمويل بصيغة المضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

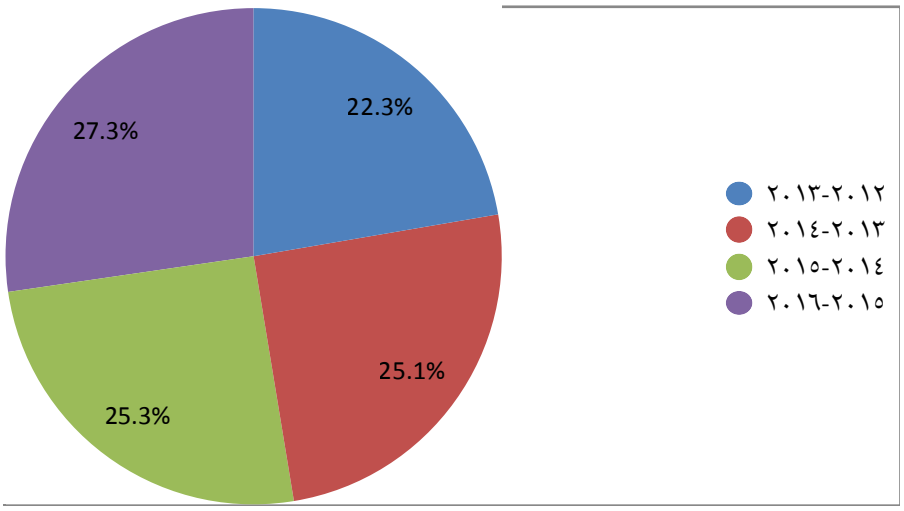

شكل (٦): يوضح النسب المئوية لمبلغ التمويل بالمضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦

يتضح من الشكل(٦) ارتفاعًا ملحوظًا في النسبة المئوية لمبلغ التمويل بالمضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦، حيث بلغت في سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ (٢٢.٣٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمضاربة، لتصل في سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى (٢٧.٣٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمضاربة، أي بزيادة قدرها (٥٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغة المضاربة في مدة أربعة سنوات.

وخلال هذه المدة الزمنية، شهدت نسبة التمويل بصيغة المضاربة في مصرف ذهب شيل الدولي تزايداً سنويًا، حيث كانت الزيادة بين سنتي ٢٠١٢-٢٠١٣ و٢٠١٣-٢٠١٤ في حدود ١،١٠١،٠١٩ مليون ريال، أي بنسبة (٢.٨٪)، وشهدت هذه النسبة ارتفاعًا بين سنتي ٢٠١٣-٢٠١٤ و٢٠١٤-٢٠١٥، حيث بلغت الزيادة ١٠١،١١٢ مليون ريال، أي بنسبة (٠.٢٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمضاربة، وزادت نسبة التمويل بين سنتي ٢٠١٤-٢٠١٥ و٢٠١٥-٢٠١٦، حيث بلغت الزيادة مبلغًا قدره ٧٩٥،١٣٠ مليون ريال، أي بنسبة (٢٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمضاربة.

ثالثا: تطور التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦[1]:

عرفها الأحناف بأنها: (عقد بين المشاركين في رأس المال والربح)[2]، وعرفها المالكية بالآتي: (إذن كل واحد من المتشاركين لصاحبه في أن يتصرف في ماله له ولصاحبه مع تصرفهما أنفسهما)[3]، وعرفها الشافعية بالآتي:

(1) المصدر: مقابلة أجراها الباحث مع إدارة وحدة المعلومات في مصرف ذهب شيل الدولي، ١١/٠٨/٢٠١٩م.
2 بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني، (٦/٥٦)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦ه، بيروت لبنان.
3 مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، لمحمد الحطاب،(٧/٦٢) تحقيق، زكريا العميرات، دار عالم الكتب، ١٤٢٣ه-٢٠٠٠م.

(ثبوت الحق في شيئ لاثنين فأكثر على جهة الشيوع)[1]، وعرفها الحنابلة بالآتي : (هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف)[2].

ويمكن تعريفها من الناحية المصرفية على أنها : (شراكة بين المؤسسة (المصرف) والعميل طالب التمويل بنسب متفاوتة أو متساوية في رأس المال من أجل مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم دون اشتراط فائدة ثابتة كما هو مطبق في القروض، وإنما يشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع للمشروع بنسب مئوية (ربحًا كان أو خسارة)، وذلك وفق النتائج المالية المحققة، وفي ضوء قواعد وأسس توزيع يتم الاتفاق عليها مسبقا بين المصرف والعميل وبما يتفق مع الضوابط الشرعية)[3].

يوضح الجدول (٣) تطور مبلغ التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

جدول (٣) تطور مبلغ التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

السنة	المبلغ الممول بالمليون ريال	النسبة المئوية
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٣،١٢١٦٧٨مليون	٢٤.٩٪
٢٠١٣-٢٠١٤	٢٤،١٣٥٩٦٩مليون	٢٥.٩٪
٢٠١٤-٢٠١٥	٢١،٣٨٦٣٠٠مليون	٢٣٪
٢٠١٥-٢٠١٦	٢٤،٣٦٩٥٨٨ مليون	٢٦.٢٪
المجموع	٩٣،٠١٣،٥٣٥ مليون	١٠٠٪

يتضح من الجدول (٣) والشكل (٧) ارتفاع مبلغ التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦، حيث بلغ مبلغ التمويل سنة ٢٠١٢–٢٠١٣ ٢٣،١٢١٦٧٨ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٣–٢٠١٤ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ٢٤،١٣٥٩٦٩ مليون ريال، وشهد هذا المبلغ في سنة ٢٠١٤–٢٠١٥ تراجعًا ليهبط إلى ٢١،٣٨٦٣٠٠ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٥–٢٠١٦ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ٢٤،٣٦٩٥٨٨ مليون ريال.

[1] مغني المحتاج للشربيني، (٢/٢١١)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٧ه، مصر.
[2] المغني لابن قدامة، (٥/١٠٩)، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥ه، بيروت- لبنان.
[3] المخاطر المحيطة بصيغة المشاركة وكيفية الحد منها- دراسة عملية- أحمد شوقي سليمان، (ص:١١٣) بحث محكم منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٨، مارس، ٢٠١٧.

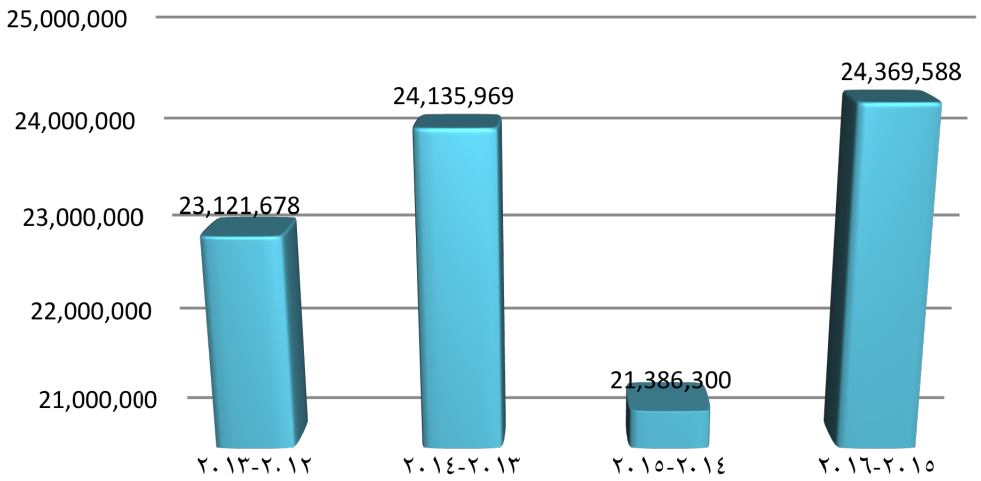

شكل (٧): يوضح تطور مبلغ التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

ويؤكد الشكل (٨) تباين مستويات التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

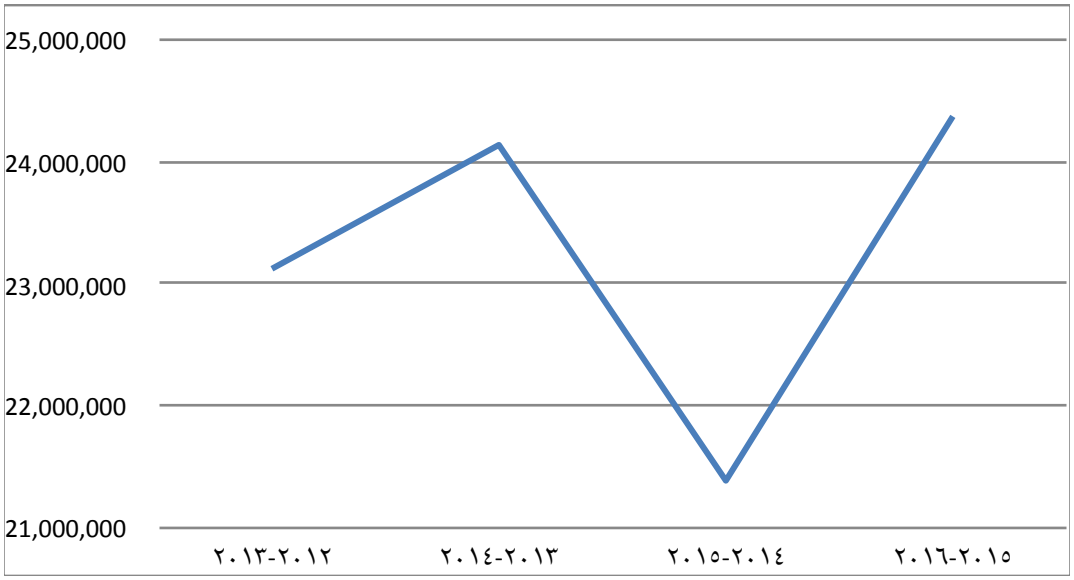

الشكل (٨): يوضح تطور مبالغ التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

ويوضح الشكل (٩) النسب المئوية لمبالغ التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

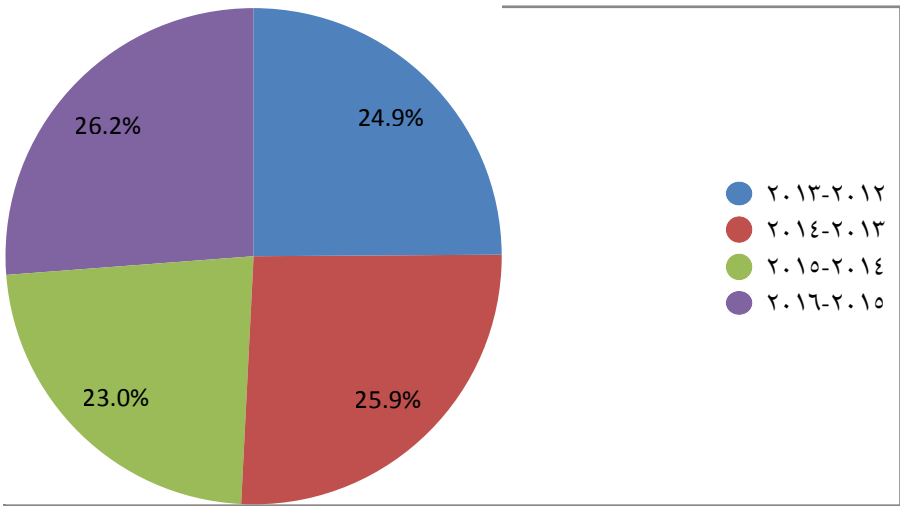

شكل (٩): يوضح النسب المئوية لمبلغ التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

يتضح من الشكل (٩) ارتفاعًا في النسبة المئوية لمبلغ التمويل بالمشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦، حيث بلغت في سنة ٢٠١٢–٢٠١٣ (٢٤.٩٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمشاركة، لتصل في سنة ٢٠١٥–٢٠١٦ إلى (٢٦.٢٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمشاركة، أي بزيادة قدرها (١.٣٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمشاركة في مدة أربعة سنوات.

وخلال هذه المدة الزمنية، شهدت نسبة التمويل بصيغة المشاركة في مصرف ذهب شيل الدولي مستويات متباينة من حيث ارتفاع نسب التمويل وانخفاضها في بعض السنوات، حيث كانت الزيادة بين سنتي ٢٠١٢–٢٠١٣ و٢٠١٣–٢٠١٤ في حدود ١،٠١٤،٢٩١ مليون ريال أي بنسبة (١٪)، وشهدت هذه النسبة تراجعًا ملحوظًا بين سنتي ٢٠١٣–٢٠١٤ و٢٠١٤–٢٠١٥، حيث تراجعت بمبلغ قدره ٢،٧٤٩،٦٦٩ مليون ريال، أي بنسبة (١.١٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمشاركة، ثم عرفت نسبة التمويل ارتفاعًا متجددًا بين سنتي ٢٠١٤–٢٠١٥ و٢٠١٥–٢٠١٦، حيث بلغت الزيادة مبلغًا قدره ٢،٩٨٣،٢٨٨ مليون ريال، أي بنسبة (٣.٢٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بالمشاركة.

رابعا: تطور التمويل بصيغتي السلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦[1]:

أولا: السلم: عرفته الحنفية بأنه: (شراء آجل بعاجل)[2]، وعرفته المالكية بأنه: (بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعوض حاضراً، وما هو في حكم الحاضر، إلى أجل معلوم)[3]، وعرفته الشافعية بأنه: (عقد على

(1) المصدر: مقابلة أجراها الباحث مع إدارة وحدة المعلومات في مصرف ذهب شيل الدولي، ١١/٠٨/٢٠١٩م.
[2] رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لابن عابدين، (٧/٤٥٤) تحقيق عادل أحمد وعلي محمد، دار عالم الكتب، الرياض.
[3] شرح حدود ابن عرفة للأنصاري، (ص:٣٩٧)، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م، بيروت، لبنان.

موصوف في الذمة ببدل يُعطى عاجلا)[1]، وعرفته الحنابلة بأنه: (عقد على موصوف في الذمة مؤجلٍ بثمن مقبوض في مجلس العقد)[2]،

ثانيا: الاستصناع: ذهب المالكية والشافعية والحنابلة أن عقد الاستصناع إنما هو صورة لعقد السلم وتجري عليه شروطه، وخالفهم في ذلك الحنفية حيث جعلوه عقدا مستقلا لذاته وعرفوه بالآتي:

(أن يجيئ إنسان إلى صانع فيقول: اصنع لي شيئا صورته كذا، وقدره كذا، بكذا درهما، ويسلم إليه جميع الدراهم أو بعضها، أو لا يسلم)[3].

والفرق الجوهري بين السلم والاستصناع، أن الاستصناع لا يشترط له تسليم الثمن في مجلس العقد وهو الخلاف الذي بين الحنفية من جهة وباقي المذاهب الثلاثة من جهة، حيث يشترطه الجمهور ولا يشترطه الأحناف، كما يجري الاستصناع فيما تجري فيه الصنعة فحسب ولا يجري بغيره كالسلم، وذهب الأحناف باستثناء زفر[4] إلى جواز بيع الاستصناع ومشروعيته، وهو المنصوص في كتبهم مثل بدائع الصنائع للكاساني، وشرح العناية للبابرتي، وشرح فتح القدير ورد المحتار، وهو ما رجحه مجمع الفقه العالمي[5]، والمجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[6].

يوضح الجدول (٤) تطور مبلغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦.

جدول (٤) تطور مبلغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦

السنة	المبلغ الممول بالمليون ريال	النسبة المئوية
٢٠١٢-٢٠١٣	١٥،١٢٥٦٨٩مليون	٢٢.٣٪
٢٠١٣-٢٠١٤	١٦،٣٠٣٩٥٥مليون	٢٣.٩٪

[1] روضة الطالبين للنووي، (٣/٢٤٢)، دار عالم الكتب، ١٤٢٣ه، الرياض. والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٤/٣٩١)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت لبنان.

[2] المطلع على أبواب المقنع للبعلي الحنبلي، (ص:٢٦١)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣، بيروت لبنان. والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٥/٨٤)، دار إحياء التراث، ط١، ١٣٧٥ه، بيروت لبنان. والإقناع لطالب الانتفاع للحجاوي، (٢/٢٧٩)، تحقيق، عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وزارة الشؤون الإسلامية، ط٢، السعودية.

[3] شرح العناية على الهدية للبابرتي، (٥/٣٥٤-٣٥٥)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط١، ١٣١٦ه، مصر، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني، (٥/٢)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦ه، بيروت لبنان، وشرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي، (٥/٣٥٤-٣٥٥) المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط١، ١٣١٦ه، مصر.

(4) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري وهو الإمام صاحب أبي حنيفة، وكان يفضله ويقول هو أقيس أصحابي قال ابن معين ثقة مأمون، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبدالقادر القرشي الحنفي، (١/٢٤٣)، طبعة مير محمد، كراتشي.

[5] قرار رقم: (٦٦/٣/٧) الصادر في دورة المؤتمر السابع لمجمع الفقه الإسلامي، المنعقد، ٧-١٢، ذو القعدة، ١٤١٢ه.

[6] المعايير الشرعية، معيار رقم: (١١) الاستصناع والاستصناع الموازي.

السنة	المبلغ الممول بالمليون ريال	النسبة المئوية
٢٠١٤-٢٠١٥	١٦،٩٠١،٠٥٩مليون	٢٤.٩٪
٢٠١٥-٢٠١٦	١٩،٧٠١٩١٩ مليون	٢٨.٩٪
المجموع	٦٨،٠٣٢،٦٢٢ مليون	١٠٠٪

يتضح من الجدول (٤) والشكل (١٠) ارتفاع مبلغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦، حيث بلغ مبلغ التمويل سنة ٢٠١٢–٢٠١٣ في حدود ١٥،١٢٥٦٨٩ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٣–٢٠١٤ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ١٦،٣٠٣٩٥٥ مليون ريال، وشهد هذا المبلغ في سنة ٢٠١٤–٢٠١٥ ارتفاعًا ليصل إلى ١٦،٩٠١٠٥٩ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٥–٢٠١٦ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ١٩،٧٠١٩١٩ مليون ريال.

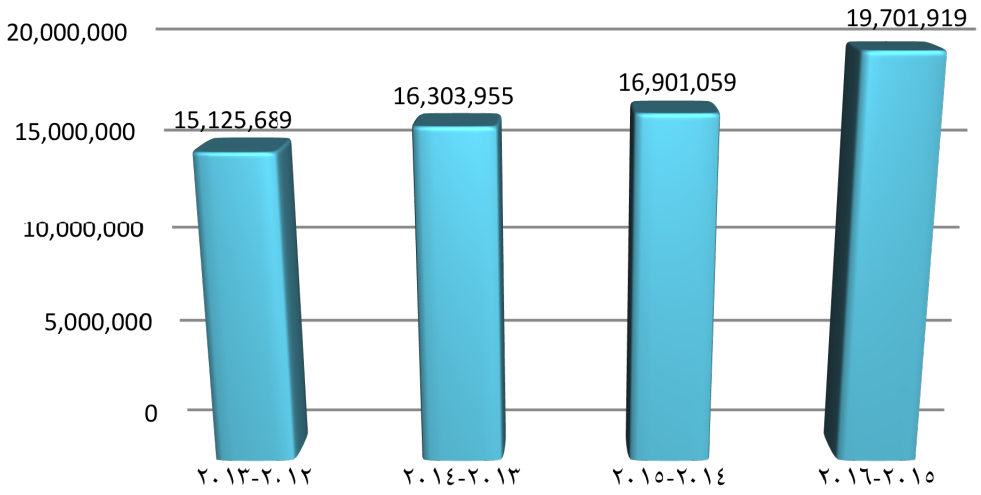

شكل (١٠): يوضح تطور مبلغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

ويؤكد الشكل (١١) ارتفاعًا نسبيًا في مبالغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

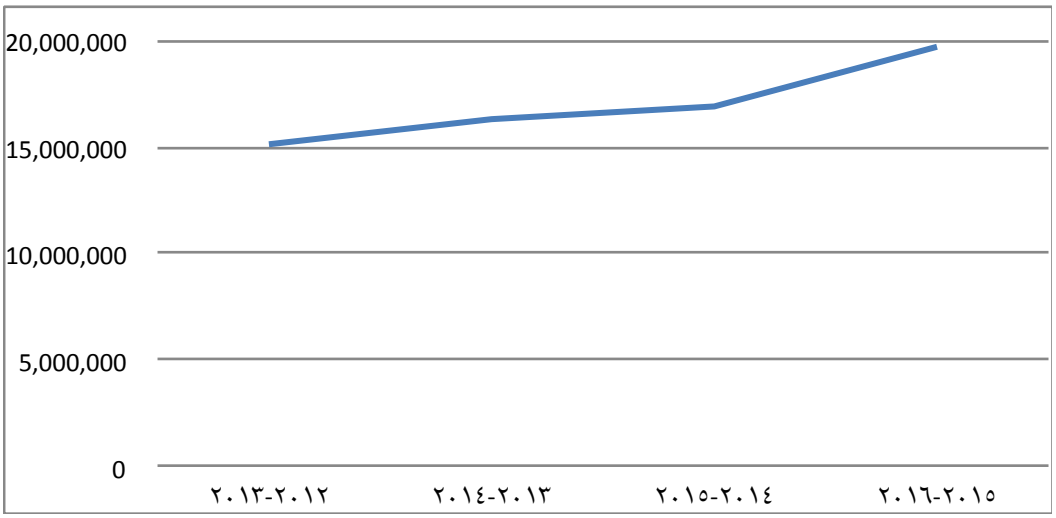

الشكل (١١): يوضح تطور مبالغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

ويوضح الشكل (١٢) النسب المئوية لمبالغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦ .

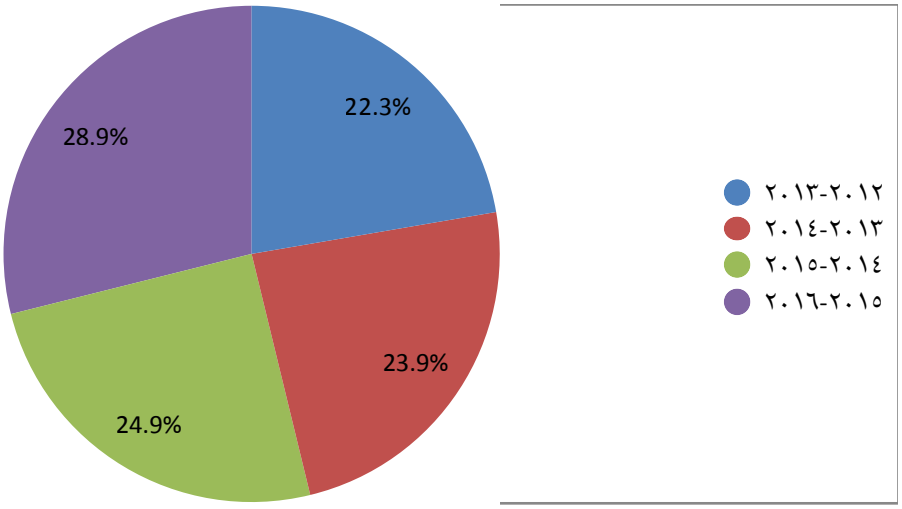

شكل (١٢): يوضح النسب المئوية لمبلغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

يتضح من الشكل (١٢) ارتفاعًا في النسبة المئوية لمبلغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦، حيث بلغت في سنة ٢٠١٢–٢٠١٣ (٢٢.٣٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع، لتصل في سنة ٢٠١٥–٢٠١٦ إلى (٢٨.٩٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع، أي بزيادة قدرها (٦.٦٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مدة أربعة سنوات .

وخلال هذه المدة الزمنية، شهدت نسبة التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع في مصرف ذهب شيل الدولي تزايداً سنويًا، حيث كانت الزيادة بين سنتي ٢٠١٢–٢٠١٣ و٢٠١٣–٢٠١٤ في حدود ١،١٧٨،٢٦٦

مليون ريال، أي بنسبة (١.٦٪)، وشهدت هذه النسبة ارتفاعًا بين سنتي ٢٠١٣-٢٠١٤ و٢٠١٤-٢٠١٥، حيث بلغت الزيادة ٥٩٧،١٠٤ مليون ريال، أي بنسبة (١٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع، وبلغت هذه النسبة بين سنتي ٢٠١٤-٢٠١٥ و٢٠١٥-٢٠١٦، زيادة قدرها ٢،٨٠٠،٨٦٠ مليون ريال، أي بنسبة (٤٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغتي التمويل بالسلم والاستصناع.

خامسا: تطور التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦[1]:

عرفه الحنفية بالآتي: (ما تعطيه من مثلي لتتقاضاه بمثله)[2]، وعرفه المالكية بأنه: (فعل معروف سواء كان بالحلول أو مؤخرا إلى أجل معلوم)[3]، وعرفه الشافعية بأنه: (تمليك الشيء على أن يرد بدله)[4].

يوضح الجدول (٥) تطور مبلغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦

جدول (٥) تطور مبلغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦

السنة	المبلغ الممول بالمليون ريال	النسبة المئوية
٢٠١٢-٢٠١٣	٩،١٠٣٩٦٨مليون	١١.٣٪
٢٠١٣-٢٠١٤	١٧،٢٨٥٦٣٨مليون	٢١.٥٪
٢٠١٤-٢٠١٥	٢٥،٠٠٠١٩٨مليون	٣١.١٪
٢٠١٥-٢٠١٦	٢٩،٠١٩٩٨٢مليون	٣٦.١٪
المجموع	٨٠،٤٠٩،٧٨٦ مليون	١٠٠٪

يتضح من الجدول (٥) والشكل (١٣) ارتفاع مبلغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦ حيث بلغ مبلغ التمويل سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ ٩،١٠٣٩٦٨ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٣-٢٠١٤ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ١٧،٢٨٥٦٣٨ مليون ريال، وشهد هذا المبلغ في سنة ٢٠١٤-٢٠١٥ ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلى ٢٥،٠٠٠١٩٨ مليون ريال، وفي سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ وصل المبلغ الممول بهذه الصيغة إلى ٢٩،٠١٩٩٨٢ مليون ريال.

(1) المصدر: مقابلة أجراها الباحث مع إدارة وحدة المعلومات في مصرف ذهب شيل الدولي، ١١/٠٨/٢٠١٩م.
2 رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، (٤/١٧١)، دار الكتب العملية، بيروت لبنان.
3 موسوعة الفقه المالكي، خالد العك،(٣/٤٠٩)، دار الحكمة، ط١، ١٩٩٣م، دمشق سورية.
4 الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري، (٢/٣٠٤)، كتاب أحكام البيع، دار الحديث، القاهرة.

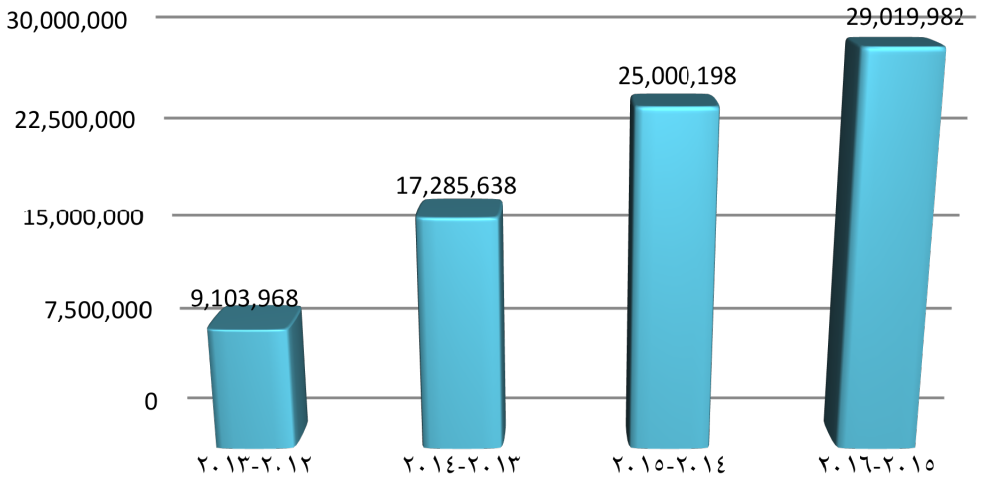

شكل (١٣): يوضح تطور مبلغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦

ويؤكد الشكل (١٤) ارتفاعًا نسبيًا في مبالغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

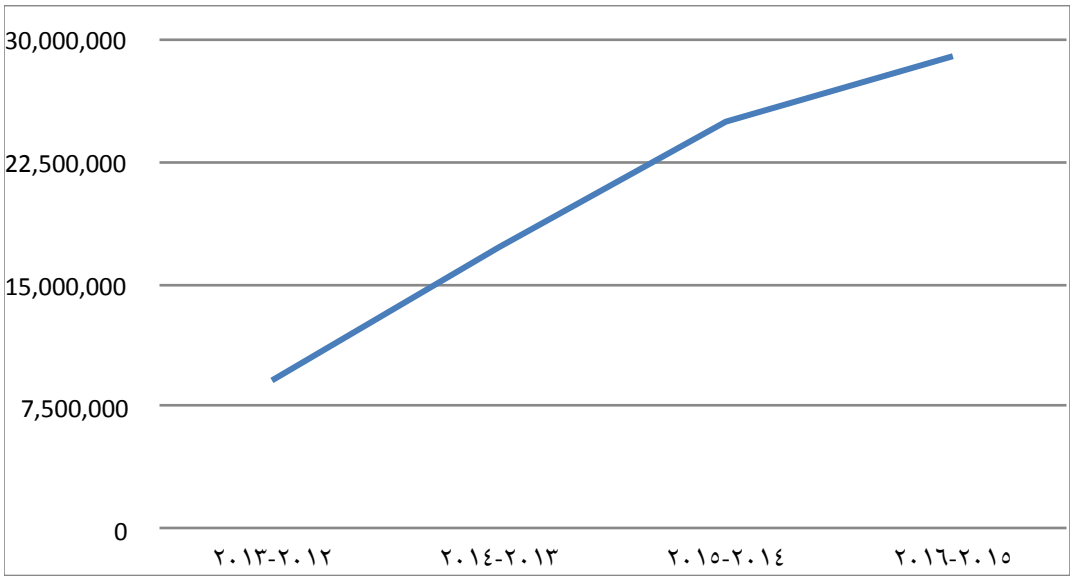

الشكل (١٤): يوضح تطور مبالغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

ويوضح الشكل (١٥) النسب المئوية لمبالغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢–٢٠١٦.

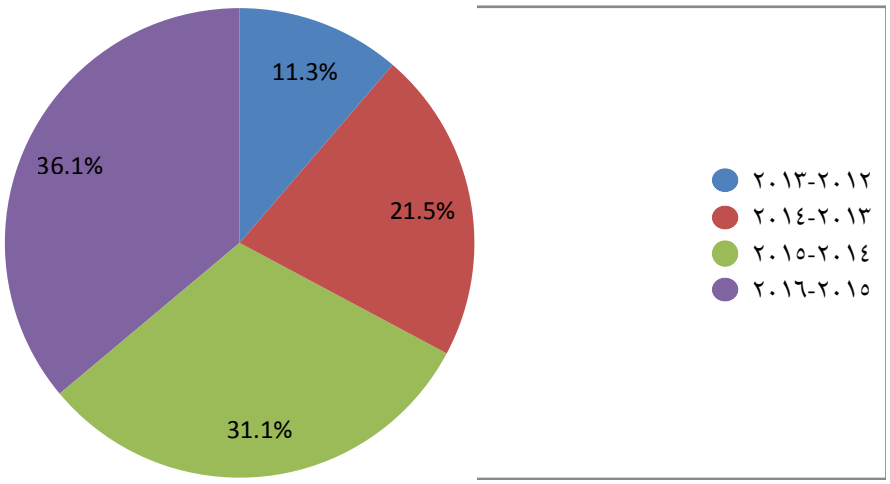

شكل (١٥): يوضح النسب المئوية لمبلغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦

يتضح من الشكل (١٥) ارتفاعًا ملحوظًا في النسبة المئوية لمبلغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي ٢٠١٢-٢٠١٦، حيث بلغت في سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ (١١.٣٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغة القرض الحسن، لتصل في سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى (٣٦.١٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغة القرض الحسن، أي بزيادة قدرها (٢٤.٨٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغة القرض الحسن في مدة أربعة سنوات.

وخلال هذه المدة الزمنية، شهدت نسبة التمويل بصيغة القرض الحسن في مصرف ذهب شيل الدولي تزايداً سنويًا ملحوظًا، حيث كانت الزيادة بين سنتي ٢٠١٢-٢٠١٣ و٢٠١٣-٢٠١٤ في حدود ٨،١٨١،٦٧٠ مليون ريال أي بنسبة (١٠.٢٪)، وشهدت هذه النسبة ارتفاعًا ملحوظًا بين سنتي ٢٠١٣-٢٠١٤ و٢٠١٤-٢٠١٥، حيث بلغت الزيادة ٧،٧١٤،٥٦٠ مليون ريال، أي بنسبة (٩.٦٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغة القرض الحسن، وبلغت هذه النسبة بين سنتي ٢٠١٤-٢٠١٥ و٢٠١٥-٢٠١٦ زيادة قدرها ٤،٠١٩،٧٨٤ مليون ريال، أي بنسبة (٥٪) من المجموع الكلي لمبالغ التمويل بصيغة القرض الحسن.

النتائج والتوصيات:

أولا النتائج:

١. أن هناك اضطراد في حجم التمويل الإسلامي من حيث الجملة المتمثل باستخدام الصيغ التمويلية الإسلامية في مصرف ذهب شيل الإسلامي، حيث تبين الجداول والدوائر التي قدمها الباحث أثناء التحليل بطريقة سهلة وسلسلة لمعرفة الحجم التمويلي.

٢. أن هناك ثقة من المجتمع في المصارف الإسلامية الصومالية عموما وخصوصا في مصرف ذهب شيل الدولي مما جعل المصرف يثبت جدارته في التمويل الإسلامي.

٣. تعتبر الصيغة التمويلية التي وردت في البحث أكثر الصيغ التمويلية نجاعة في تمويل المشاريع لذى مصرف ذهب شيل الدولي وعلى الترتيب المذكور في البحث.

ثانيا: التوصيات:

٤. هناك حاجة ملحة إلى إجراء الدراسات علمية في جانب التمويل الإسلامي لدى المصارف الإسلامية الصومالية وانطلاقا من هذه الأهمية يوصي الباحث للكتاب والباحثين إجراء مزيد من البحوث حول حجم التمويل الإسلامي في الصومال.

٥. المصارف الإسلامية الصومالية تتمتع بثقة كبيرة من الجمهور المتعاملين معها لأمور كثيرة أهمها القناعة الدينية لدا المجتمع الصومال في أن التمويل الإسلامي هو الحل الصحيح لجميع المشاكل في التعاملات المالية على المستوى المحلي والعالمي، لدا يوصي الباحث للمصارف الإسلامية عموما وخصوصا مصرف ذهب شيل الدولي إلى محافظة هذه الثقة التي منحها المجتمع لهذه المؤسسات المالية بزيادة معيار الشفافية.

المصادر والمراجع

٦. القيادة الإدارية ودورها في السلوك التنظيمي، دراسة حالة- شركة ذهب شيل المصرفية الصومالية- في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧م، حسين أحمد حسين حسن، (ص: ٤٩-٥٢)، جامعة أفريقيا العالمية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، قسم الإدارة، السودان، الخرطوم.

٧. المبسوط، لشمس الدين السرخسي، (١٣/٨٢)، دار المعرفة، بيروت.

٨. بدائع الصنائع للكاساني، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت لبنان.

٩. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، دار الحديث، ١٤٢٥ه، القاهرة، مصر.

١٠. الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للدردير، تحقيق مصطفى وصفي، دار المعارف، القاهرة، مصر.

١١. مغني المحتاج إلى معرفة معاني المحتاج للشربيني، طبعة دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت لبنان.

١٢. الشرح الكبير المسمى فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي، (٤/٣١٩)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان.

١٣. المغني لابن قدامة، (٤/١٣٦)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ه، القاهرة.

١٤. المحلى لابن حزم، المطبعة المنيرية، مصر.

١٥. المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم ٨، ٢٠١٠م، البحرين.

١٦. الهداية للمرغيناني، المطبعة الأميرية.

١٧. الشرح الكبير على مختصر خليل للدردير

١٨. مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، لمحمد الحطاب، تحقيق، زكريا العميرات، دار عالم الكتب، ١٤٢٣ه-٢٠٠٠م.

١٩. المخاطر المحيطة بصيغة المشاركة وكيفية الحد منها- دراسة عملية- أحمد شوقي سليمان، بحث محكم منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٨، مارس، ٢٠١٧.

٢٠. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لابن عابدين، تحقيق عادل أحمد وعلي محمد، دار عالم الكتب، الرياض.

٢١. شرح حدود ابن عرفة للأنصاري، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م، بيروت، لبنان.

٢٢. روضة الطالبين للنووي، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ، الرياض.
٢٣. العزيز شرح الوجيز، للرافعي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت لبنان.
٢٤. المطلع على أبواب المقنع للبعلي الحنبلي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣، بيروت لبنان.
٢٥. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي دار إحياء التراث، ط١، ١٣٧٥هـ، بيروت لبنان.
٢٦. الإقناع لطالب الانتفاع للحجاوي، تحقيق، عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وزارة الشؤون الإسلامية، ط٢، السعودية.
٢٧. شرح العناية على الهدية للبابرتي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط١، ١٣١٦هـ، مصر،
٢٨. شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط١، ١٣١٦هـ، مصر.
٢٩. الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبدالقادر القرشي الحنفي، طبعة مير محمد، كراتشي.
٣٠. قرارات دورة المؤتمر السابع لمجمع الفقه الإسلامي، المنعقد، ٧-١٢، ذو القعدة، ١٤١٢هـ.
٣١. موسوعة الفقه المالكي، خالد العك دار الحكمة، ط١، ١٩٩٣م، دمشق سورية.
٣٢. الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري، كتاب أحكام البيع، دار الحديث، القاهرة.
٣٣. مقابلة أجراها الباحث مع وحدة المعلومات في مصرف ذهب شيل الدولي، ٢٠١٩/٠٨/١١م.

المقابلات:

٣٤. مقابلة أجراته bbc مع مالك مجموعة ذهب شيل الحاج محمد سعيد دعالي، www.bbc.com ٢٤/أبريل/٢٠١٠/ لندن،٩:١٢am، ٢٤/١٢/٢٠١٨.
٣٥. مقابلة أجرته جريدة القرن مع محمد عثمان نور، مدير بنك ذهب شيل، جيبوتي، ٢٠١٠/٠٣/٢٩، والنقل منها، ٢٠/٠٥/٢٠١٨م، ١٠:٢٠ http://www.alqarn.dj .AM.
٣٦. مقابلة أجراها الباحث مع إسماعيل عبدي عوض، المدير السابق لمجموعة ذهب شيل المالية في شرق إفريقيا، – نيروبي كينيا/٠٦/٠١٤/ ٩:٥٠ ٢٠١٨/ pm.
٣٧. مقابلة أجراها الباحث مع علي عمر بورو– خبير ومتخصص في المصارف واستاذ في الاقتصاد– نيروبي كينيا، /٠٧/٠٦/٢٠١٨/٩:٢٠ pm.
٣٨. مقابلة أجراها الباحث مع إسماعيل عبدي عوض، المدير السابق لمجموعة ذهب شيل المالية في شرق إفريقيا، – نيروبي كينيا/٠٦/٠١٤/ ٩:٥٠ ٢٠١٨/ pm.

كاريكاتير: عطاء الغني البخيل

خالد قطاع

الموقع الإلكتروني
لمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بحلته الجديدة

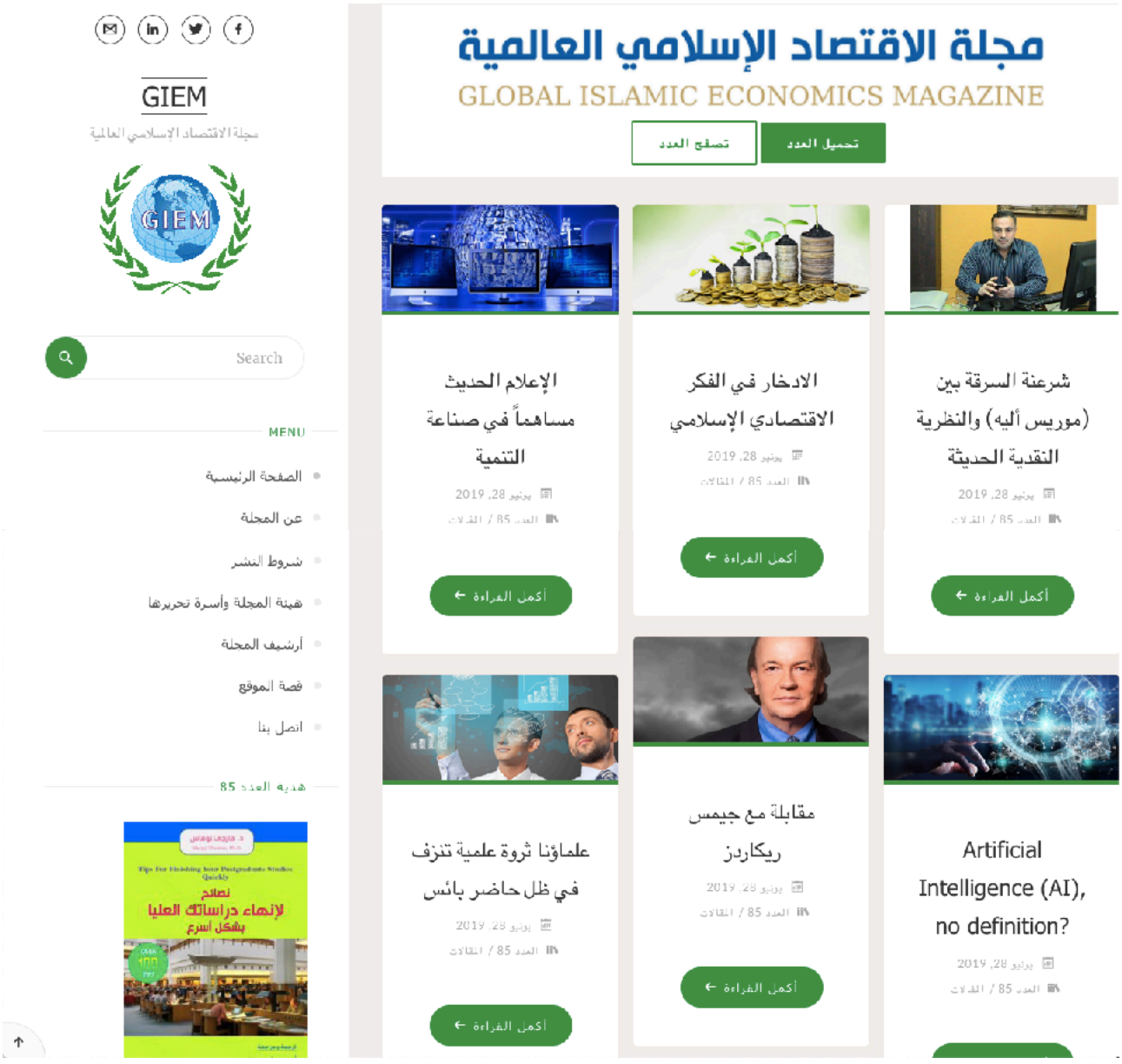

www. giem. info
https://giem. kantakji. com

شفافية المالية العامة وفق ميثاق صندوق النقد الدولي

د. عبد العزيز خنفوسي
أستاذ محاضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر

الحلقة (٢)

المطلب الثالث: حق الجمهور في الإطلاع على معلومات المالية العامة السابقة والحالية والمُقبلة

حتى تتجسد لنا مبادئ الشفافية الخاصة بالمالية العامة، فإنه يتوجب على القائمين على أمورها إتاحة الإطلاع العام على كل المعلومات الأساسية والشاملة التي تتعلق بالمالية العامة، وبهذا وطبقا للمبادئ والممارسات اللازمة الواجب اتخاذها وتطبيقها نكون قد قمنا بتقديم معلومات شاملة عن كل ما يتعلق بأنشطة المالية العامة، وتكون بذلك الحكومة قد سعت بطريقة أو أخرى من خلال عرضها لمعلومات المالية العامة بتيسير تحليل السياسة وتشجيع المساءلة.

وبالرجوع إلى ميثاق الممارسات السلمية في مجال شفافية المالية العامة المعتمد من طريق صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٨، نجده أنه تضمن مجموعة من الممارسات السلمية في سبيل تمكين الجمهور من الإطلاع على كل المعلومات المالية العامة السابقة والحالية والمُقبلة، والتي نجدها تتمثل فيما يلي:

أولا: ضرورة أن تكون جميع أنشطة الحكومة المركزية داخل الموازنة وخارجها موثقة في جميع وثائق الموازنة والحسابات الختامية:

وفي هدا الصدد، وحتى تتحقق لنا شفافية المالية العامة، فإنه يجب القيام بتجميع كل المعلومات ذات العلاقة بأنشطة المالية العامة، والتي تحرص الحكومة المركزية على القيام بها من الحين إلى الآخر، أو التي يتم تنفيذها نيابة عنها في شكل وثائق الموازنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب الأمر أن تتوافر كل التقارير على بيانات تفصيلية تشمل جميع الأنشطة التي قد تتم داخل أو خارج الموازنة، هذا ونجد أن مستوى التفاصيل المستخدمة في وصف أي عنصر محدد من عناصر النفقات أو الإيرادات قد يختلف تبعا لحجم وأهمية النشاط[1] الذي

[1] - قد نجد على سبيل المثال أن التقديرات تُشير إلى أن مؤسسات التقاعد والرعاية الصحية في دولة اليونان تمثل ما يقارب 36% من نفقات الحكومة العامة في سنة 2004، ولمزيد من التفصيل يُمكن مراجعة تقرير مراعاة المعايير والمواثيق فيما يتعلق بالمالية العامة بدولة اليونان لسنة 2006، الإطار 01.

تقوم به سواء الحكومة المركزية أو أحد أجهزتها الأخرى المتمثلة في كل من: مركز المالية العامة الموحد للحكومة المركزية[2]، وكذا أجهزة الحكومة المركزية المستقلة.

ثانيا: العمل على تقديم معلومات عن أداء المالية العامة تخص الماضي والحاضر والمستقبل:

ينبغي العمل على تقديم وتوفير معلومات عن أداء المالية العامة في السابق في إطار عرض الموازنة السنوية، وهذا بناءً على ما ورد في الموازنة من تصنيفات مع العمل على تعزيز حصيلة الموازنة في آخر سنتين على الأقل بوثائق الموازنة السنوية في مواضع أخرى، وهذا حتى يكون الوضع الراهن للمالية العامة[1] أكثر اكتمالا وأكثر وضوحا. ومما سبق القول به، فإنه يجب أن تقدم مع الموازنة السنوية كل التقديرات المتعلقة بالموازنة الأصلية والمعدلة للسنتين السابقتين على الأقل مضافة إليها النتيجة الفعلية أو النتيجة التي يُمكن توقعها في حالة ما إذا كانت النتيجة الفعلية غير متاحة في الوقت الحاضر، كما يجب العمل كذلك على تقديم توقعات سنتين على الأقل بعد سنة الموازنة السنوية. هذا ويُفضل أن تكون التوقعات الاقتصادية الكلية تتوافق إلى حد ما مع أهداف السياسة المعلنة في المدى المتوسط، على أن يتم تقديم توقعات مالية إجمالية لما بين ٠٥ إلى ١٠ سنوات التالية في وثائق الموازنة السنوية.

ثالثًا: العمل على تضمين وثائق الموازنة العامة بيانات تتعلق بطبيعة النفقات الضريبية والالتزامات الاحتمالية والأنشطة شبه المالية، بالإضافة إلى مخاطر المالية العامة:

وعليه يتعين على وثائق الموازنة العامة أو وثائق المالية العامة أن تتضمن بيانا بأهم النفقات الضرورية التي يجب على الحكومة المركزية أن تتحملها، كما أن اعتماد هذه النفقات الضريبية سيكون الغرض منه على مستوى السياسة العامة هو تحديد مدته، وكذا تحديد الأشخاص المستفيدين والمستهدفين منه، إلا في الحالات الاستثنائية التي تكون معقدة بصورة أو أخرى، فإنه يُتطلب تحديد مقدار أهم النفقات الضريبية، والتي يتعين تسجيلها وتقديرها كميا قدر المُستطاع في وثائق الموازنة السنوية.

---

(2) - راجع: تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة لدولة كندا لسنة 2002، الفقرة 18، وتقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة لدولة فرنسا سنة 2002، الفقرة 09.

(1) - تتضمن وثائق الموازنة في دولة الشيلي لسنة 2006 معلومات عن مجملات المالية العامة الرئيسية لأربع سنوات سابقة على سنة الموازنة، وتوقعات لثلاث سنوات تالية لسنة الموازنة، ويتضمن مشروع قانون الموازنة أرقام التنفيذ النهائية للسنوات الأربع السابقة للوزارات والبرامج، وهذا بنفس القدر من التفاصيل كما في الموازنة، وتتضمن البيانات السنوية التي تصدرها هيئة الرقابة العامة التابعة للحكومة مقارنة بالموازنة ذات الصلة، ولمزيد من التفصيل راجع: تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة لدولة شيلي، لسنة 2003، الفقرة (30).

وتطبيقا للمبادئ التوجيهية المُتعلقة بأفضل الممارسات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الأمر يقتضي تضمين التكاليف التقديرية لجميع النفقات الضريبية في وثائق الموازنة السنوية، بالإضافة إلى عملية الجمع بين مناقشات النفقات الضريبية والنفقات العامة بأكبر قدر ممكن، كما تقتضي كذلك شفافية المالية العامة أن تقوم مستويات الحكومة المركزية بالإعلان عن طبيعة التزاماتها الاحتمالية[1]، وبهذا يجب على الحكومة المركزية أن تتحمل تكاليف الالتزامات الاحتمالية في حالة حدوث تطور معين، وعليه نجد أن هذه الالتزامات الاحتمالية تشمل كل الضمانات الحكومية الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك رأس المال الذي لم يُطلب بعد، وغير ذلك من الالتزامات القانونية المحتملة.

ومن جهة أخرى نجد كذلك أن الإبلاغ عن الأنشطة شبه المالية يُعتبر عملية متشبعة وتثير عدداً من القضايا، فعلى مستوى الأنشطة شبه المالية التي تقوم بها المؤسسات العامة غير المالية، نجد أن كثيراً من أشكال الدعم قد تكون ضمنية، وأن تأثيرها المالي والتوزيعي قد تحجبه تدابير أخرى متداخلة، الأمر الذي يستلزم شيء من الواقعية العملية عند تقرير نطاق الأنشطة شبه المالية التي يتعين الإبلاغ عنها.

وفي الأخير ينبغي أن تُشير وثائق الموازنة السنوية إلى كل المخاطر الرئيسية التي تكتنف تقديرات المالية العامة المُقدمة، ويُمكن تجميع هذه المخاطر بعناية في بيان واحد يُسمى " **بيان المخاطر في المالية العامة** "، وهذا باعتبار أنه يُشكل أفضل الممارسات، ويُغطي العناصر الموضحة في الإطار رقم ٢١ من ميثاق الممارسات السلمية في مجال شفافية المالية العامة، وأهم عناصره هي حساسية التقديرات لتباين الافتراضات الاقتصادية، والالتزامات الاحتمالية.

رابعا: يجب أن تتضمن وثائق الموازنة السنوية، وبصفة مستقلة كل الإيرادات المحصلة من جميع الإيرادات الرئيسية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالموارد والمساعدات الخارجية:

وفي هذا الصدد، فإنه يجب على العديد من البُلدان وضع تصنيفات إضافية لمصدر الإيرادات، والتي تقوم الحكومة بتحصيلها إما في شكل إيرادات نفطية أو غيرها من إيرادات الموارد الطبيعية، كما قد يكون شكل هذه الإيرادات ضرائب الدخل أو الرسوم أو حقوق الامتياز أو المنح أو ترتيبات تقسيم الأرباح أو التحويلات من

(1) - يعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين- مجلس المعايير المُحاسبية الدولية للقطاع العام الالتزامات الاحتمالية بأنها:" إما أن تكون (ا) التزام محتمل ينشأ عن أحداث سابقة، ولا يتأكد إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخضع تماما لسيطرة المؤسسة المعنية، أو (ب) التزام حاضر ينشأ عن أحداث سابقة ولكنه لا يُسجل كالتزام لأنه: (1) ليس من المرجح وجود احتياج إلى إخراج موارد تُمثل منافع اقتصادية لسداد الالتزام، أو (02) لا يُمكن قياس مقدار الالتزام بشكل يُعتد به بما فيه الكفاية".

المؤسسات العامة، أو أي مصادر أخرى مثل تراخيص الاستكشاف، وتراخيص التعدين والنفط وصيد الأسماك، وضرائب الصادرات.

وبالتالي، فإنه يجب أن تكون وثائق الموازنة السنوية قادرة على تحديد جهة التحصيل، وكذا مصدر الإيرادات وفقا لتصنيف دليل إحصاءات مالية الحكومية لعام ٢٠٠١، أو أي تصنيف معياري دولي آخر.

خامسا: يقع على عاتق الحكومة المركزية أن تقوم بنشر معلومات عن مستوى وتكوين الدين العام والأصول المالية الحكومية، وأهم الالتزامات التعاقدية، وأصول الموارد الطبيعية:

وفي هذا الصدد تقتضي أفضل الممارسات فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن الخصوم والأصول المالية القيام بنشر الميزانية العمومية الحكومية كجزء من وثائق الموازنة السنوية، وعليه يجب القيام بنشر تفاصيل ديون الحكومة المركزية وأصولها المالية سنويا، وهذا في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية، أما إذا كان حجم الدين العام أو الأصول المالية كبيراً، فإن الأمر يقتضي نشر تقرير ربع سنوي، كما يجب أن تحتوي المعلومات المتعلقة بالديون على كل ما يتعلق برصيد الدين الحالي سواء في السنة الجارية أو في السنتين السابقتين، بالإضافة إلى تكاليف خدمة الدين عن نفس الفترة، وطبقا للمعيار الخاص بنشر البيانات، فإنه يُشترط وضع جملة من التقارير ربع سنوية خاصة بتوقعات خدمة الدين متوسط الأجل وطويلة الأجل، وهذا على مدار أربعة أرباع السنة على أساس سنوي يتم من خلاله الإفصاح عن أصل الدين والفائدة المستحقة عليه[1].

وعليه يجب أن تغطي عملية الإبلاغ كل ما يتعلق بالدين الشامل للحكومة المركزية، بما في ذلك الأوراق المالية والقروض والودائع[2]، وطبقا لدليل الإحصاءات المالية للحكومة لعام ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولي، وكذا الوثيقة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ١٩٨٨، فإن تقرير دين الحكومة يجب أن يتضمن ضمانات مباشرة أو غير مباشرة بكل ما يتعلق بإيرادات الموارد في المستقبل، وهذا بناءً على التزام مسبق للجهات المقرضة التي يقع على عاتقها تحقيق مستوى عال جداً من الإنتاج، كما ينبغي كذلك الإفصاح عن جميع المخاطر التعاقدية الحكومية، وجميع الالتزامات الناشئة عن أي دين متصل بالموارد.

---

(1) - تقترح المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يتم الإبلاغ ببيانات الديون بفاصل زمني يبلغ شهرًا واحدًا.

(2) - ترتكز معايير الإبلاغ ببيانات الدين المحددة هنا على المعايير المتضمنة في النظام العام لنشر البيانات (**GDDS**) الموضحة في الموقع الإلكتروني التالي: http://dsbb.imf.org/applications/web/gdds/gddshome

ومن أجل الإطلاع أكثر على مناقشة بعض القضايا المتصلة بالإبلاغ ببيانات دين الحكومة وأصولها المالية، راجع دراسة (2000a) **IFAC**

سادسا: ينبغي أن تعمل وثائق الموازنة السنوية على الإبلاغ عن المركز المالي للحكومات دون المركزية، وماليات المؤسسات العامة:

وفي هذا الإطار ينبغي القيام بتقديم معلومات فعلية عن مركز المالية العامة للحكومات دون المركزية، والمركز الموحد للحكومة العامة، كما أنه وطبقا لأفضل الممارسات يُشترط ضرورة نشر معلومات صحيحة وموثقة عن الحكومة العامة في أجل لا يتعدى ستة أشهر من نهاية السنة، وحتى يتحقق ويتأكد لنا الإفصاح عن مركز المالية العامة للحكومة المركزية، وكذا المركز الموحد للحكومة العامة، فإننا نجد أن بعض الدول تقوم بإعداد بيانات شاملة عن ماليتها العامة من خلال تصنيف موحد يعرض لنا مركز المالية العامة الموحد للحكومة العامة مع الموازنة السنوية للحكومة المركزية، وفي بلدان أخرى نجد هيئات المالية العامة تعتمد وبشكل أساسي على معيار شفافية المالية العامة الذي تلتزم به الحكومة المركزية(3).

ومن جهة أخرى، فإننا نجد كذلك أن المؤسسات العامة كثيراً ما تُؤثر على البيئة العامة للاقتصاد الكلي من خلال مركزها المالي، فقد تكثر التزاماتها المالية وتتراكم عليها الديون المفرطة، الأمر الذي يقع كله على الحكومة المركزية نتيجة تحملها لخسائر هذه المؤسسات العامة، والتي في كثير من الأحيان تُمارس أنشطة واسعة خارج الموازنة السنوية، لا تُشملها التدابير التقليدية للرصيد الكلي للحكومة العامة.

وفي الأخير يُمكن القول أن المؤسسات العامة وتجسيداً لشروط شفافية المالية العامة الأخرى، فإنه يقع على عاتقها نشر جميع البيانات المالية التي خضعت للمحاسبة والتدقيق المُستقل في غضون فترة قصيرة من نهاية كل سنة مالية، وأن يتم تضمين كل هذه المعلومات المتحصل عليها في وثائق الموازنة السنوية، بما في ذلك الأرصدة التشغيلية التي تسمح بإجراء تقييم سليم لجميع مخاطر المالية العامة.

سابعا: من واجب الحكومة أن تقوم بنشر تقارير دورية عن المالية العامة في الآجال الطويلة:

تعتبر التوقعات طويلة الأجل لمتغيرات المالية العامة مطلوبة وفي العديد من البلدان، وهذا لارتباطها بمسألة الشفافية المالية العامة التي تُساعد على تحسين الإلمام بالتكاليف المستقبلية للقرارات التي تتخذ في إطار

(3) - ففي استراليا مثلا، نجد أن الأقاليم المختلفة الموجودة فيها عبارة عن كيانات ذات سيادة تقدم ميزانياتها بشكل مستقل عن الحكومة المركزية، غير أن هذه الأقاليم كثيرًا ما تعتمد بشكل كبير على المنح من الحكومة المركزية، وهذا في إطار بذلها جهود جبارة في سبيل توحيد أسلوب العرض الإحصائي تماشيا مع المعايير الدولية في جميع الأقاليم ذات السيادة، وأما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الموازنة الاتحادية هي محور تركيز سياسة المالية العامة القومية، حيث تقوم الحكومة الاتحادية بتجميع معلومات الحكومة العامة الموحدة في نهاية الفترة المعنية.

السياسات الحالية، بالإضافة إلى مساعدتها على إدارة المخاطر، وزيادة المصداقية في الأسواق المالية، مع العمل على دعم السياسات الاقتصادية الكُلية السليمة داخل الحكومة.

وبالرجوع إلى المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المُعتمدة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الأمر يفرض وجوب نشر تقارير طويلة الأجل كل خمس سنوات تتضمن تقدير مدى استمرارية سياسات المالية العامة الراهنة، بالإضافة إلى تضمن هذه التقارير كذلك عرضا لكل الافتراضات التي يُمكن أن يستند إليها التحليل، ومن المهم جداً أن يُؤخذ في الحسبان على المدى الطويل بكل الالتزامات التي تتعهد بها السياسات المتبعة، والتي يُمكن أن تترتب عليها آثار مالية في المستقبل.

ومن المهم جداً البحث عن طرق أخرى يكون الهدف منها البحث في الآثار طويلة الأجل لسياسة المالية العامة، ولعل من أهمها طريقة استخدام المحاسبة الجبلية التي تقوم على عنصر العبء الضريبي الصافي الذي تواجهه الأجيال المختلفة، والذي من خلاله يُمكن دراسة ما قد يترتب على السياسات الجارية من نقل للأعباء بين الأجيال، بالإضافة إلى استخدام هذه المعلومات كأساس لإصدار أحكام بشأن مدى استمرارية هذه السياسات[1].

هذا، وتخضع كذلك التوقعات طويلة الأجل لعنصر عدم اليقين الذي ينشأ من تفاعل العديد من المتغيرات والعوامل، والتي منها المتغيرات الاقتصادية والعوامل الديمغرافية، ومن الواجب أيضا وبدرجة أساسية أن تُغطي التوقعات طويلة الأجل المجال الكامل لنشاط المالية العامة، بالإضافة كذلك إلى الإنفاق الضريبي، والصناديق الممولة من خارج الموازنة، والالتزامات الاحتمالية.

المطلب الرابع: الضمانات الموضوعية التي تحكم معلومات المالية العامة.

حتى تتأكد لنا شفافية المالية العامة، فإنه يجب أن تستوفي بيانات المالية العامة الخاصة بالحكومة كل المعايير الأساسية والمهمة التي تُؤكد على صحتها وجودتها، وفي هذا السياق هناك مجموعة من الآليات والضمانات التي تضمن الموضوعية بخصوص المعلومات التي تُحكم شفافية المالية العامة، وهي في حد ذاتها بمثابة آليات للرقابة الداخلية لجمهور الموظفين العموميين، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالتوظيف في الخدمة العامة، والتدقيق الداخلي، والمشتريات وغيرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب الأمر كذلك وجود آليات للرقابة الخارجية

(1) - تشمل مطبوعة المناظر التحليلية توقعات طويلة الأجل - 75 سنة - لإيرادات ومصروفات الضمان الإجتماعي، وصناديق التأمين الإستئمانية للعلاج بالمستشفيات، بما في ذلك الرصيد الإكتواري المقدر للصناديق الإستئمانية لمدة 75 سنة كمقياس وجيز لمركزها المالي، ولمزيد من التفاصيل راجع قسم الإفتراضات والتحليلات الإقتصادية بمنشور " المناظرة التحليلية " بالموقع الإلكتروني التالي: http://www.whitehouse.gov/omb/budget

تكون هي الأخرى بمثابة ضمانات موضوعية تتجسد أساسا في خلق جهاز وطني مخصص للتدقيق، ويتمتع بالاستقلالية في أداء مهامه المنوط بها، وكذا ضرورة وجود جهاز وطني للإحصاء، مع ضرورة الاستعانة بخبراء خارجيين مستقلين.

ومن هنا بات علينا لازما أن نناقش الضمانات الموضوعية التي تحكم معلومات المالية العامة وفق ما يتضمنه ميثاق الممارسات السلمية، وهذا علي الشكل الآتي:

أولا: ضرورة أن تراعي الموازنة من خلال تنبؤاتها وتقديراتها لكل المعلومات المتعلقة بالآفاق المستقبلية للاقتصاد، وكذا أحدث التوقعات في مجال النفقات والإيرادات والتمويل[1]:

فمن المهم جداً أن تكون تنبؤات الموازنة متناغمة ومنسجمة مع كل ما يُمكن أن تُسفر عنه الاتجاهات العامة في مجال الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى مواكبتها لكل التطورات الاقتصادية الكلية الأساسية، وأخذها بعين الاعتبار لكل الالتزامات المُحددة على صعيد السياسات.

إن مسألة القيام بتحديث تقديرات الموازنة السنوية، قد يجعلها تقع في مسألة الاختلاف بين ما إذا كان الحصول على معلومات حديثة تتعلق بحصيلة الموازنة السنوية والتوقعات الأصلية ناتج إما عن الانحراف في الافتراضات الاقتصادية الكلية أو عن محددات التوقعات الأصلية، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمعدلات التنفيذ في المجال الاستثماري، أو معدلات التحصيل بالنسبة للقطاع الضريبي، فالمفترض في هذه الحالة هو البحث في نوعية المعلومات المختلفة المتحصل عليها، ومحاولة مطابقتها مع البيانات المعارضة التي تتضمن جملة من البنود سيتوجب الأمر التحقق من صحتها.

ثانيا: ضرورة إتباع المعايير المحاسبية المتعارف عليها أثناء إعداد بيانات المالية العامة التي تتضمنها الموازنة السنوية والحسابات الختامية:

إن العمل على استيفاء المعايير المحاسبية المتعارف عليها[2]، ومحاولة تطبيقها أثناء إعداد بيانات المالية العامة هو ما تقتضيه شفافية المالية العامة، فالجهاز الحكومي لأي بلد يقع على عاتقه تقديم توضيحات عندما يتم مساءلته

---

(1) - يوضح تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في محال المالية العامة في هولندا لسنة 2006، الفقرة (60)، أن بيانات الموازنة موثوقة، وأن الاختلافات بين النتائج التي تتوخاها الموازنة والنتائج الفعلية يُفضح عنها للجمهور، مع تعليل الاختلاف.

(2) - وهذا مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، كما في المملكة المتحدة ونيوزلندا، أو معايير المحاسبة المالية الإتحادية التي تُطبقها الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولمزيد من التفاصيل راجع الموقع الإلكتروني التالي: http://www.fasab.gov

حول كل ما يتعلق بالمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة في الموازنة السنوية والحسابات الختامية، فالأمر لا يقف عند حد المراقبة، وإنما يتعداه ليصل إلى ضمان التقيد بهذه المعايير المحاسبية.

وعليه ينبغي الإعتماد واستخدام نفس الأساس المحاسبي للوقوف على أسباب التغيير، وتوضيح تجليات الآثار على إجماليات المالية العامة بغية تسهيل عملية المقارنة بين مختلف سنوات الموازنة، وفي هذا الصدد نجد أن الإتحاد الدولي للمحاسبين – مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام– قد قام بإعداد ووضع مجموعة من المعايير الإرشادية وبعض الإرشادات، وكذا جملة التفسيرات التي تُصاحب المبادئ المحاسبية الحكومية القائمة، وهذا حتى تلعب دورها الأساسي والمهم بخصوص إعداد التقارير المالية.

ثالثًا: التأكيد على تطابق تقارير المالية العامة الداخلية مع بيانات المالية العامة المستمدة من المصادر الأخرى، والعمل على تفسير كل التعديلات التي تطرأ على تصنيف بيانات المالية العامة التاريخية:

حتى تتجسد وتتأكد لنا شفافية المالية العامة، فإن الأمر يقتضي القيام بعملية مراجعة مزدوجة، وهذا للتحقق من تطابق الحسابات الختامية مع اعتمادات الموازنة السنوية، وأن يتطابق كل منهما مع جاء في إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ من تقارير[1]، وعليه يجب أن يكون إعداد تقارير إحصاءات مالية الحكومة يتوازى مع تقارير الموازنة السنوية، والعمل على توظيفها أثناء صياغة سياسة المالية العامة.

إن عملية المطابقة بين بيانات المالية العامة مع بيانات المالية العامة الأخرى، والتي من بينها: البيانات النقدية، بيانات الحسابات القومية، بيانات ميزان المدفوعات،... إلخ تقتضي إجراء مطابقة دقيقة، حيث أن الأمر يُوجب مطابقة الرصيد الكلي مع كل بيانات التمويل المُبلغة من الحكومة وكياناتها المالية المتمثلة في البنك المركزي، وباقي الجهاز المصرفي.

أما بخصوص الاتساق مع البيانات التاريخية، فإن الأمر يُوجب تفسير كل ما يطرأ على بيانات المالية العامة التاريخية من تعديلات وفق مجموعة من الضمانات التي تكفل جودة بيانات المالية العامة عبر الزمن، وفي هذا الصدد لابد من القيام بتوضيح طبيعة الأرقام إن كانت مبدئية أو نهائية، وهذا عند عرض كافة البيانات الإجمالية الخاصة بالمالية العامة في وثائق الموازنة السنوية خاصة بسنوات سابقة، كما أن أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على بيانات المالية العامة من خلال التصنيف والمعالجة للمعاملات يجب أن تتم من خلال التطابق بين الطريقتين

(1) - راجع المعلومات المُفصلة التي أعدتها إدارة الإحصاء بصندوق النقد الدولي، وهدا من خلال الموقع المرجعي الخاص بجودة البيانات (**DQRS**).

الجديدة والقديمة اللتين تم الإعتماد عليهما في عرض البيانات التاريخية، مع ضرورة القيام بشرح كل الأسباب التي أدت إلى التغيير مع تقريب وجهات النظر فيها يتعلق بآثار التغيير على المالية العامة.

الخاتمة:

يُمكن القول أن الاهتمام بشفافية المالية العامة قد أصبح من الأهداف الأساسية التي سعت دول العالم إلى تحقيقها، وقد تجلى ذلك من خلال سعيها الدائم والدؤوب إلى الالتزام بما تضمنه الميثاق من ممارسات سليمة وجب على الدول الأخذ بها، وعليه فقد أبدت العديد من البلدان وخصوصا الساعية للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي اهتماما مبكراً بإعداد تقارير تُراعى فيها المعايير والمواثيق المتعلقة بمجال شفافية المالية العامة، فنجد على سبيل المثال أن كل من أمريكا اللاتينية ودول الكومنولث المستقلة حققت تقدما جوهريا فيما يخص موضوع شفافية المالية العامة، وقد تطلب الأمر إدخال العديد من التحسينات تمثلت في: تحديد دور الحكومة، القيام بتقليص الأنشطة شبه المالية، تحسين واقعية الموازنة، العمل على تبسيط النظام الضريبي، وكذا الحد من الصلاحيات الاستنسابية في الإدارة الضريبية.

كما نجد أن بلدان الاقتصادات الصاعدة، وفي سبيل تحسين مستوى الشفافية في المالية العامة بين مختلف مستويات الحكومة عملت على إلغاء المركزية، ووسعت من نطاق تغطية الحكومة العامة، كما قامت كذلك بتحسين مستوى الإبلاغ عن الالتزامات الاحتمالية والأنشطة شبه المالية، وكذا تقوية وظائف التدقيق الداخلي والخارجي.

وفي الأخير نرى أن تنفيذ جميع الممارسات السليمة التي جاء بها الميثاق الخاص بشفافية المالية العامة المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٨ يُمكن أن يُشكل تحديا كبيراً للعديد من البلدان، وهذا راجع لضعف قُدراتها فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، إلا أن الأمر ليس بالمستحيل، وهذا راجع إلى أن الميثاق نفسه تضمن مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يمكن أن تُسهم في صناعة شفافية المالية العامة لهذه البلدان، حيث يجب عليها تطبيق مبدأ العلانية في عملياتها المالية، ونشر تقاريرها السنوية، والخضوع للتدقيق الخارجي بشكل سنوي، كما نص الميثاق أيضا على أن تكون تقارير الحكومات دون المركزية والمؤسسات العامة متاحة بشكل دوري للحكومة العامة، وهذا حتى تتمكن من متابعة كل ما يتعلق بالشأن المالي الخاص بالحكومة العامة والقطاع العام، والأهم من هذا كله، فإن الهيئات التشريعية للبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة يُمكنها أن تقوم بمساءلة السلطات التنفيذية، وتُرغمها على إدخال مزيد من الشفافية في مجال المالية العامة.

مؤشر الديون مؤشر لتتبع حدوث الأزمات

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

www.kantakji.com

أصدر البنك الدولي إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٩[1]؛ وبلغت أرصدة الديون الخارجية بنهاية عام ٢٠١٧ أكثر من ٧ تريليونات دولار.

ارتفع صافي التدفقات المالية الوافدة (الاقتراض وحقوق الملكية) إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ٦١٪ في عام ٢٠١٧ إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات، مدفوعا بانتعاش في صافي تدفقات الديون الوافدة.

وهذا بمثابة مؤشر لتدحرج كرة الثلج، يستدل منه على توقع منطقة حدوث الأزمة.

كما ارتفع صافي التدفقات المالية إلى ١.١ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو مستوى لم يُسجل منذ عام ٢٠١٣. وكان هذا التعافي في مجموع صافي التدفقات المالية نتيجة لارتفاع صافي الاقتراض من ١٨١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٦٠٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز صافي تدفقات الاستثمارات في محافظ الأسهم لأول مرة منذ عام ٢٠١٣. وقد ساهم ارتفاع حاد في تدفقات الديون طويلة وقصيرة الأجل في

التدفقات المالية الوافدة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، 2008 - 2017

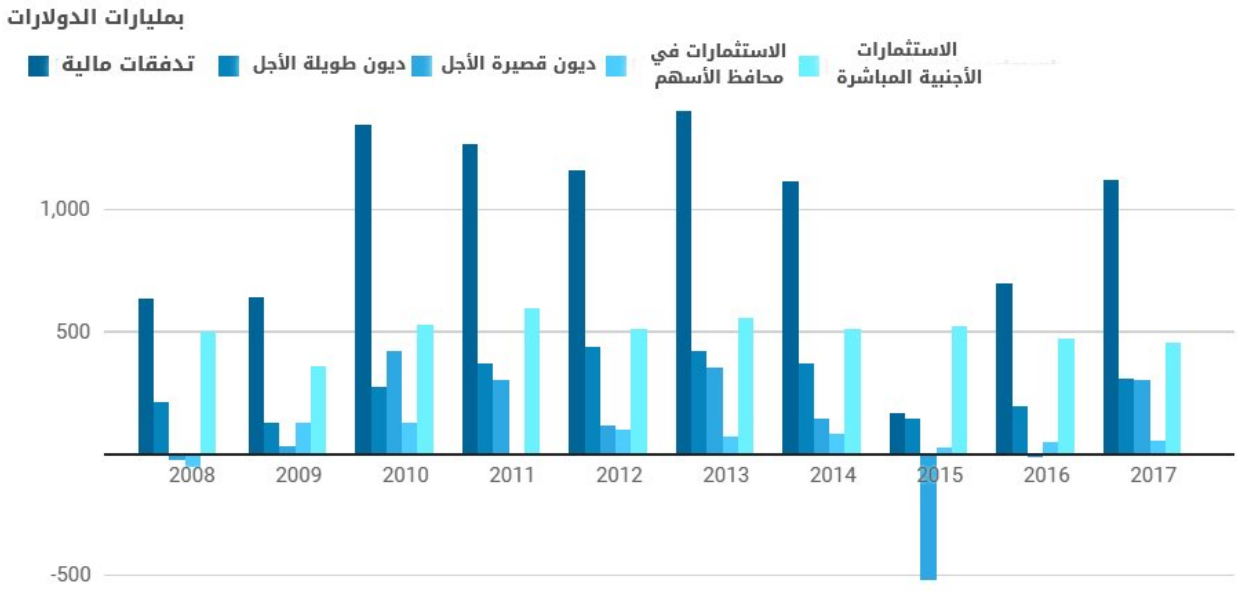

المصدر: نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية. الحصول على البيانات. تم إعدادها باستخدام Datawrapper.

[1] البيانات المفتوحة، البنك الدولي، Link

هذه الزيادة. وانكمشت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حقوق الملكية، التي كانت تُعد لوقت طويل المكون الأكثر استقرارا ومرونة في التدفقات المالية للعام الثاني على التوالي، حيث تراجعت ٣٪ أخرى في عام ٢٠١٧. علما بأنه لولا تدفقات هذه الاستثمارات لأصبحت التدفقات المالية أكثر تقلبًا. وفي المقابل، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الوافدة في محافظ الأسهم إلى ٥٧ مليار دولار، وهي زيادة بنسبة ٢٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٦.

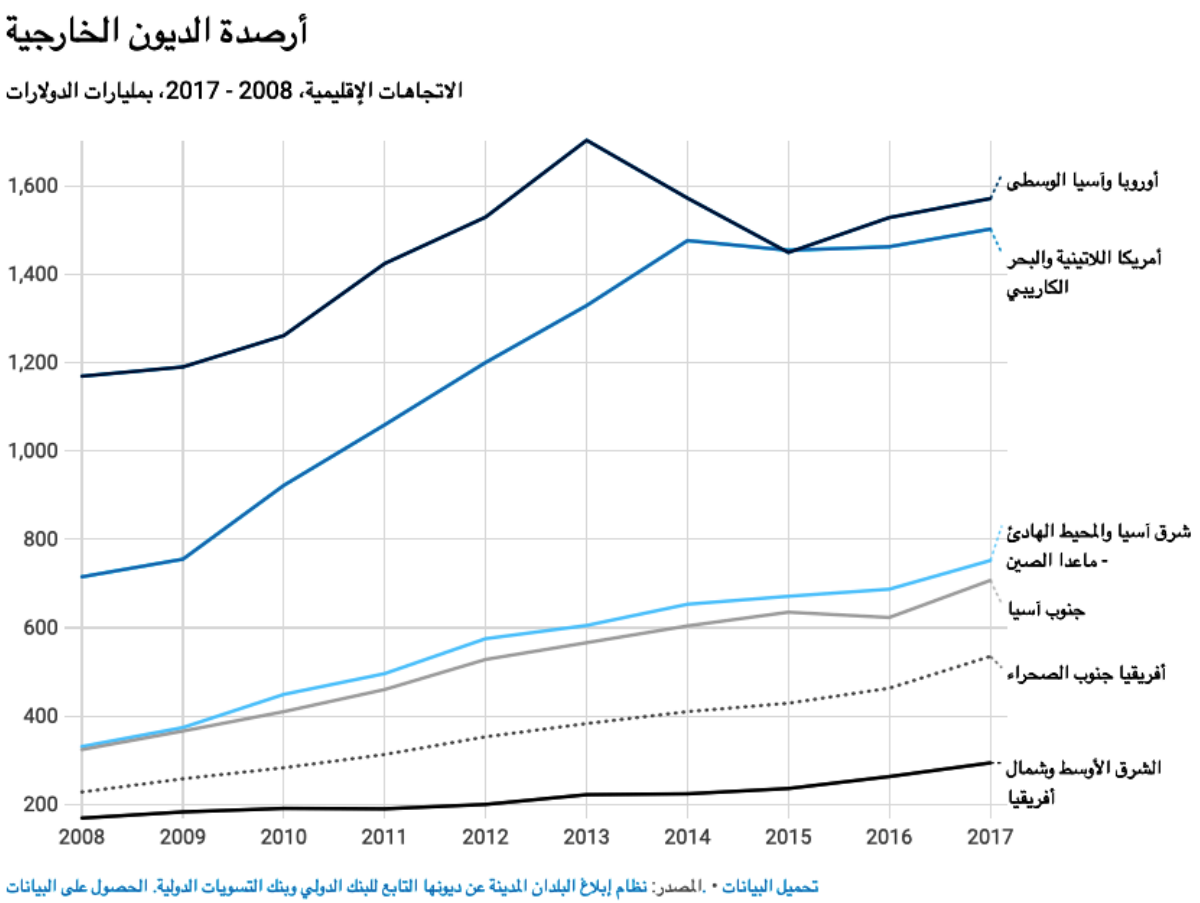

لقد ارتفع إجمالي الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بواقع ١٠٪ في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٧.١ تريليون دولار، وهي وتيرة أسرع لتراكم الديون مقارنة بالزيادة البالغة ٤٪ في عام ٢٠١٦.

إن تفاوت الاتجاهات الإقليمية في مستوى تراكم الديون الخارجية في عام ٢٠١٧، تمثل بازدياد حجم الديون الخارجية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة أسرع من البلدان الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل في المناطق الأخرى في عام ٢٠١٧؛ فارتفع حجم رصيد الديون الخارجية المجمع ١٥.٥٪ من العام السابق إلى ٥٣٥

مليار دولار. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة إلى ارتفاع حاد في حجم الاقتراض لدى نيجيريا وجنوب أفريقيا، وهما اثنان من أكبر اقتصادات المنطقة، حيث ارتفعت أرصدة ديونهما الخارجية ٢٩٪ و٢١٪ على الترتيب.

كما شهدت اقتصادات جنوب آسيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١٣.٣٪ في المتوسط، ولعبت بنغلاديش (٢٣٪) وباكستان (١٧٪) دورا كبيرا في ذلك. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١١.٧٪، حيث شهدت مصر في عام ٢٠١٧ زيادة قدرها ٢٣٪، في

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط

% ،تكوين الجهات الدائنة لأرصدة الديون الخارجية، 2008 - 2017

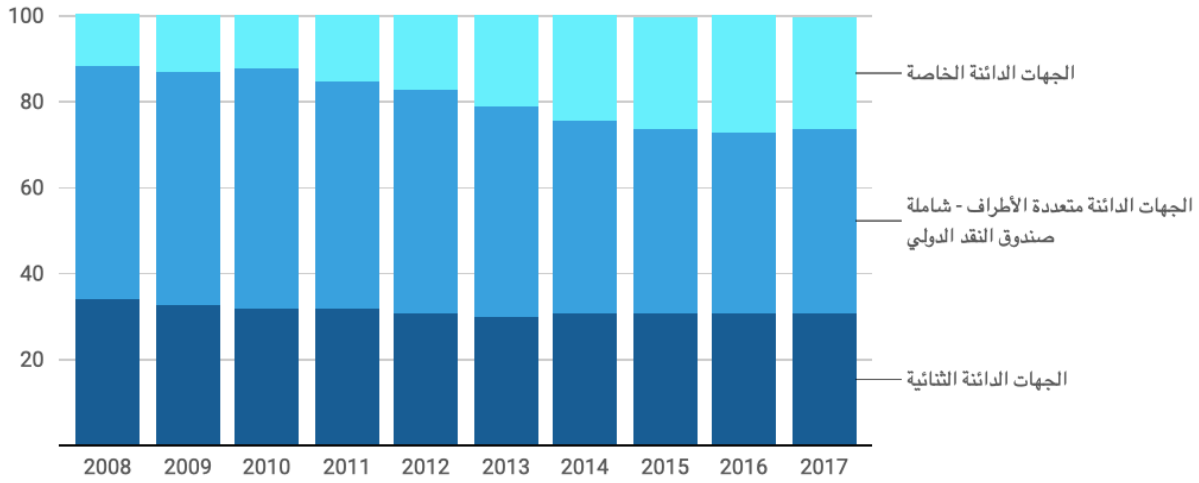

تحميل البيانات • .المصدر: نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي. الحصول على البيانات

حين شهد لبنان زيادة قدرها ٥٪. وزادت أرصدة الديون الخارجية في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ بخلاف الصين بنسبة بلغت ٩.٣٪ في المتوسط، وارتفعت أرصدة الديون الخارجية ٢.٥٪ في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠١٧.

هيئات القطاع العام في أشدّ بلدان العالم فقرا؛ اقترضت من جهات خارجية على نطاق واسع في عام ٢٠١٧ على الرغم من تصاعد المخاوف بشأن القدرة على الاستمرار في تحمل الديون. وبلغت ارتباطات القروض الجديدة إلى القطاع العام في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط ٤٣ مليار دولار؛ وبالوقت الذي لا تزال الجهات الدائنة الرسمية تشكل النسبة الأكبر (حوالي ٧٥٪) من أرصدة الديون الخارجية، فإن الاقتراض من جهات الإقراض الخاصة يعد أسرع مكونات الديون نموا. وارتفعت الالتزامات الخارجية لجهات الإقراض الخاصة

إلى ٨٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٢٦٪ من الديون الخارجية طويلة الأجل. ومازالت جهات الإقراض متعددة الأطراف أكبر مجموعة دائنة على الرغم من تراجع حصتها من الديون الخارجية طويلة الأجل من ٥٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣٪ بنهاية عام ٢٠١٧. ومن بين البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط وعددها ٥٩ بلدا، استحوذ ١٢ بلدا منها على ٦٥٪ من أرصدة الديون الخارجية بنهاية عام ٢٠١٧. وكانت بنغلاديش الأكبر اقتراضا من هذه البلدان، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية ٤٧.٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، ثم إثيوبيا (٢٦ مليار دولار)، فغانا (٢٢ مليار دولار)، والسودان (٢١.٧ مليار دولار).

الزكاة كآلية لتدعيم التنمية المستدامة

حالة السودان

د. علام عثمان

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة - الجزائر

د. حملة عزالدين

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة - الجزائر

تعتبر الزكاة وظيفة أخلاقية تعبدية والركن الخامس من أركان الإسلام، وإلى جانب هذا لها وظيفة مالية تساهم بشكل كبير في حل مختلف المشاكل الاقتصادية، ودعم النشاط الاقتصادي والقضاء على الفقر والتشجيع على الاستثمار ودوران حركة رؤوس الأموال، قال الله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ [التوبة: ١٠٣]

تنخفض معدلات البطالة والتضخم بمحاربة الاكتناز ومع ارتفاع وتيرة الاستثمار مما يرفع من مستويات الاستهلاك لدى الأفراد، ما ينتج عنه زيادة الطلب الكلي ما يؤدي بالضرورة إلا زيادة العرض الكلي، وبالتالي استخدام أكثر لعناصر الإنتاج، وقد ارتبطت الزكاة بعملية توجيه الموارد وغلق ثغرات في فئات المجتمع، قال تعالى: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ [التوبة: ٦٠]

هذا تعدد في إنفاق أموال الزكاة، والتوجه الخاص التي تحظى به هذه الفئات يجعل منها تؤدي دور مهم في المجتمع وتساهم في سير العملية التنموية للدولة، باعتبارها تحظى بمورد دائم مستمر.

ومن هذا الطرح ينبثق لنا التساؤل الآتي: ما أهمية الزكاة في تدعيم عمليات التنمية المستدامة؟ وللإجابة على هذا التساؤل نقسم بحثنا إلى العناصر الآتية: مفهوم الزكاة؛ ماهية التنمية المستدامة؛ الزكاة كآلية لتدعيم التنمية المستدامة في السودان.

أولا: مفهوم الزكاة

تعريف الزكاة: الزكاة لغة: الطهارة والنماء، البركة والزيادة، يقال زكا الزرع إذا نما وزاد. وجمع الزكاة: زكوات. سُميت زكاة لأنها تزكي المال، أي تطهره، وكذلك لأن المال يزكو بها (ينمو ويكثر). والزكاة اصطلاحًا: دفع جزء مخصوص من مالٍ مخصوص لأصناف مخصوصة بشروطٍ مخصوصة[1]. وتعرف كذلك: حصة مقدرة من المال فرضها الله عز وجل للمستحقين الذين سماهم في كتابه الكريم، ويطلق لفظ الزكاة على نفس الحصة المخرجة من المال المزكي. وعرفت الزكاة على أنها: جزء من المال، شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً. وكذلك على أنها: اسم لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة[2]. يمكن تعريف الزكاة على أنها: حق معلوم لطائفة معلومة في وقت معلوم. الزكاة عبادة لله تعالى بإخراج حق واجب مخصوص شرعًا من مال مخصوص، في وقت مخصوص لطائفة مخصوصة، بشروط مخصوصة.

شروط وجوب الزكاة *

- الإسلام: فلا تقبل من الكافر.
- الحرية فلا تجب الزكاة على الرقيق (العبد المملوك).
- الحول: ومعناه أن يمر على امتلاك النصاب عام هجري، والدليل قوله صلى الله عليه وسلم: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول [رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه بإسناد حسن]. ما عدا الزروع والثمار لقوله تعالى: **وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ** [الأنعام: ١٤١]، وكذلك نتاج بهيمة الأنعام، ونماء التجارة؛ إذ حولها حول أصلها.

---

[1]- عمر بن محمد عمر عبد الرحمان، تيسير كتاب الصلاة في الفقه الإسلامي، سلسلة تيسير كتب الفقه الإسلامي، شبكة الألوكة- قسم الكتب، ص: ٠٦.

[2]- غازي بن سعيد المطرفي، زكاة المال المستفاد أثناء الحول وبعض تطبيقاته المعاصرة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٤، العدد ٢، ربيع الأول ١٤٣٩/ ديسمبر ٢٠١٧، ص: ٦١.

* تم الاطلاع:

- رسائل سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة. رابط
- شروط وجوب الزكاة، صندوق الزكاة. رابط
- حمد فاروق الشيخ، ملخص أحكام الزكاة، لجنة الأعمال الخيرية، جمعية الإصلاح، البحرين. رابط

- ملك النصاب: والنصاب هو القدر الذي رتب الشرع وجوب الزكاة على بلوغه، فمن لم يملك شيئًا كالفقير فلا شيء عليه، ومن ملك ما دون النصاب فلا شيء عليه، والنصاب يختلف من مال إلى مال.
- الملك التام: ومعناه أن يكون المال مملوكًا لصاحبه مستقرًا عنده.
- النماء: ومعناه أن ينمو المال ويزداد بالفعل أو يكون قابلاً للزيادة، كالأنعام التي تتوالد والزروع التي تثمر، والتجارة التي تزداد، والنقود التي تقبل النماء.

مصارف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في القرآن الكريم: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**

[التوبة: ٦٠]

١. الفقراء والمساكين: وهم الذين لا يجدون قوت يومهم، أو لا يجدون معظم قوتهم.

٢. العاملون عليها: هم من يقومون بجمع الزكاة وصرفها.

٣. المؤلفة قلوبهم: غير المسلمين المرجو إسلامهم، والمسلمون حديثًا المرجو ثباتهم على الإسلام.

٤. في الرقاب: العبيد (غير موجودين حاليا).

٥. الغارمون: المدينون في أغراض مشروعة، غير قادرين على تسديد ديونهم.

٦. في سبيل الله: المجاهدون أو المرابطون (الدعاة إلى الإسلام)، طلبة العلم وغيرهم.

٧. وابن السبيل: المسافر المنقطع عن أهله[1].

ثانيا: ماهية التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة حتمية لا مفر منها للدول وذلك لمسايرة كل دولة باقي دول العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيًا، لذلك تعددت آراء كثيرة حول مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة.

تعريف التنمية المستدامة: وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة وبطرق مختلفة ولكن يستند التعريف الشائع المستخدم على نطاق واسع إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي نشر أثناء عقد لجنة برونتلاند في

[1]- حمد فاروق الشيخ، ملخص أحكام الزكاة، لجنة الأعمال الخيرية، جمعية الإصلاح، البحرين، مرجع سابق. رابط

عام ١٩٨٧، والذي نص بشكل أساسي على أن: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية – ريو دي جانيرو ١٩٩٢: إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة، أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل[1].

تعريف مؤتمر منظمة الزراعة والتغذية العالمية FAO: " التنمية المستدامة عبارة عن إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول[2].

يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها السير نحو حياة أفضل باستخدام الموارد المتاحة، بإشباع حاجيات الأجيال الحاضرة مع الحفاظ على مصادر الموارد المتاحة لإشباع حاجيات الأجيال القادمة.

مؤشرات التنمية المستدامة بالسودان

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونحاول من خلال هذا العنصر الإشارة لبعض المؤشرات الاقتصادية بالسودان.

من بين أهم المؤشرات نجد متوسط دخل الفرد، مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، وشهدت السودان نموا متزايد يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم ٠١: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١١-٢٠١٧

نصيب دخل الفرد بالدولار	السنوات
١,٦٢٤	٢٠١١
١,٧٧٦	٢٠١٢
١,٧٩٢	٢٠١٣
٢,١٢٦	٢٠١٤
٢,٥٢٣	٢٠١٥
٢,٨٣٣	٢٠١٦

1- التنمية المستدامة، المجلس الأعلى للتعليم، قطر ٢٠٠٢، موقع الاطلاع: رابط

2- عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ١٥/١٦-١١-٢٠١١، ص: ٠٤.

٣,٠١٧	٢٠١٧

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: صندوق النقد العربي ٢٠١٨. موقع الاطلاع: رابط

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٨)، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، موقع الاطلاع: رابط

نلاحظ من خلال الجدول تزايد نصيب الفرد من سنة لأخرى من ١٦٢٤ دولار عام ٢٠١١ إلى ٣٠١٧ عام ٢٠١٧ بزيادة تقدر بحوالي ٨٥٪، لكن إذا ما قورنت السودان بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعام ٢٠١٧ التي بلغت ٥٩٧٩ دولار، نجد السودان متأخرة، كما نجد نصيب الفرد بدولة قطر لعام ٢٠١٧ بلغ ٦١٢٥٩ دولار كأعلى متوسط دخل في الدول العربية، فهو يشكل حوالي ٢٠ مرة متوسط دخل الفرد في السودان لنفس العام، كما نجد أعلب الدول تفوق السودان في نصيب الفرد ما عدا بعض الدول مثل: جيبوتي (١٨٩٣) وموريتانيا (١١٢٠)، القمر (٧٦١) واليمن (٦٦٤). ومع هذا التراجع للسودان فقد شهدت كذلك أعلى معدل للتضخم لعام ٢٠١٧ بنسبة بلغت حوالي ٣٢.٥ ٪ نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار وتواضع رصيد الدولة من العملات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ويمكن الإشارة لتطور معدلات التضخم في السودان للفترة ٢٠١١–٢٠١٧ كالآتي:

الجدول رقم ٠٢: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ٢٠١١–٢٠١٧ – (نسب مئوية)

السنوات	السودان	متوسط الدول العربية
٢٠١١	١٨.١	٥.٩
٢٠١٢	٣١.٩	٦.٠
٢٠١٣	٣٦.٥	٥.٣
٢٠١٤	٣٦.٩	٤.٨
٢٠١٥	١٦.٩	٤.٨
٢٠١٦	١٧.٨	٥.٠
٢٠١٧	٣٢.٥	٧.٥

المصدر: صندوق النقد العربي ٢٠١٨. موقع الاطلاع: رابط

بلغ متوسط معدل التضخم، المقاس بمتوسط معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، حوالي ٧.٥ ٪ عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ٥ ٪ عام ٢٠١٦، ويظهر من خلال الجدول جليا ارتفاع معدلات التضخم بالسودان

بحيث سجلت عام ٢٠١٤ أعلى معدلات ب ٣٦.٩ ٪ في حين في نفس السنة سجلت متوسط الدول العربية نسبة ٤.٨ ٪ مما يدل على ارتفاع نسبة التضخم بالسودان خلال هذه الفترة على بقية الدول العربية، بحيث سجلت فلسطين ١.٧٪، الإمارات ٢.٣٪، السعودية ٢.٧٪، الجزائر ٢.٩٪ وقطر ٣.٤٪، تونس ٤.٩٪، كلها نسب لا تقارن مع نسبة السودان ٣٦٪ (مرتفعة جداً)، ويعود أساساً كما سبق ذكره إلى انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار.

على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم، السودان تمتلك مقومات تنموية كثيرة أهمها مساحات الغابات وأراضي الأحراج بحوالي ٤٠ مليون هكتار تمثل ثلثي المنطقة العربية، حيث قدرت مساحات الغابات والأحراج في المنطقة العربية عام ٢٠١٦ حوالي ٦٤ مليون هكتار.

جدول رقم ٠٣ : مساحة الغابات والأحراج في الدول العربية ٢٠١٦ – (مليون هكتار)

الدولة	مساحة الغابات	مساحة الأحراج	الإجمالي
السودان	١٩.٢١	٢٠.٦٨	٣٩.٨٩
الصومال	....	....	٧.١٣
المغرب	٤.٣٦	٠.٤١	٤.٧٧
الجزائر	٢.٢٨	١.٦٠	٣.٨٨
السعودية	....	....	٢.٧٣
تونس	١.٠٦	٠.١٧	١,٢٣
العراق	٠.٨٢	٠.٩٣	١.٧٥
سوريا	٠.٤٦	٠.٠٤	٠.٥٠
اليمن	٠.٥٥	١.٤١	١.٩٦
			٦٣.٨٤

المصدر: صندوق النقد العربي ٢٠١٨. موقع الاطلاع: رابط

ثالثًا: الزكاة كآلية لتدعيم التنمية المستدامة في السودان

تعتبر التنمية المستدامة في الإسلام عملية تعبدية أخلاقية تهدف إلى تنمية الإنسان وتطوير قدراته، ومهمة التنمية المستدامة توفير مختلف متطلبات البشرية المادية والروحية حالياً ومستقبلاً، وهذا ما عملت عليه السودان من خلال تنظيم عملية جباية الزكاة وإدارتها في عمليات صرفها لمستحقيها، بما يساهم في توفير حياة أفضل للفرد السوداني.

الواقع الإحصائي للزكاة في السودان

يمكن الإشارة لإحصائيات الزكاة من خلال جباية الزكاة وكذا إجمالي المصروفات الزكوية بالسودان.

جباية الزكاة في السودان: حتى يتبين لنا دور الزكاة في الاقتصاد السوداني، نعرض الجدول الآتي الذي يوضح تطور حصيلة الزكاة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

الجدول رقم ٠٤: حصيلة الزكاة بالسودان ٢٠٠٦-٢٠١٦ – الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنة	الحصيلة المعتمدة	الحصيلة الفعلية	نسبة الفعلية إلى المعتمدة
٢٠٠٦	٣١٤.٤٨٥	٣١١.٧٢	٩٩.١٢
٢٠٠٧	٣٥٧.١٤١	٣٧٠.٦٣٠	١٠٣.٧٧
٢٠٠٨	٣٩٢.١	٤٢٣.٤	١٠٧,٩٨
٢٠٠٩	٤٤٥.٣	٤٢٦.٩	٩٥.٨٦
٢٠١٠	٤٩٧.٤	٤٨١	٩٦.٨
٢٠١١	٥٩٢.٦	٥١٠	٨٦
٢٠١٢	٨٠٧.٨	٥٦٦	٧٠.٠٧
٢٠١٣	١١٩٨	٩٩٩.١	٨٣.٤
٢٠١٤	١٥٥٥.٣٤٨	١٣٠٠	٨٣.٥٨
٢٠١٥	٢١٠٠.١٠٢	٢٠٠٠	٩٥.٢٤
٢٠١٦	٢٥٧٤.٠٦٦	٢٤٠٠	٩٣.٢٤

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة بالسودان، موقع الاطلاع: رابط

يلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الزكاة في السودان شهدت تطوراً كبيراً حيث قدرت سنة ٢٠٠٦ ب ٣١٤.٤٨٥ مليون جنيه، في حين قدرت في عام ٢٠١٦ بقيمة ٢.٥ مليار جنيه بنسبة تطور قدرت ب ٨١٩٪، ونلاحظ أن الحصيلة الفعلية للزكاة شهدت تطوراً من ٣١١.٧٢ مليون جنيه إلى ٢.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنسبة تطور قدرت ب ٧٧٠٪، ويرجع هذا التطور إلى تطور حصيلة عروض التجارة وحصيلة الزروع والثمار، خاصة عند نجاح المواسم الزراعية، بالإضافة إلى تطور المؤسسة الزكوية في السودان إدارياً وتنظيمياً، مما سهل في عملية الجباية وضبطها.

توزيع حصيلة الزكاة في السودان: توزع الزكاة في السودان على أساس المصارف الثمانية المذكور في القرآن الكريم [التوبة: ٦٠]، والجدول الآتي يوضح لنا إجمالي ما تم صرفه في السودان للفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦.

الجدول رقم ٠٥ : إجمالي المصروفات الزكوية في السودان (٢٠٠٦-٢٠١٦) – الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنة	المصروفات الفعلية	نسبة النمو
٢٠٠٦	٢٩٠.٢	-
٢٠٠٧	٣٢٩.٨	١٣.٦
٢٠٠٨	٣٦٦.٧	١١.٢
٢٠٠٩	٤٢٨.٤	١٦.٨
٢٠١٠	٤٧٢	١٠.١
٢٠١١	٥٩٧.٧	٢٧
٢٠١٢	٧١٨.٥	٢٠.٢
٢٠١٣	١٠٩٣.٧	٥٢.٢
٢٠١٤	١٤٢٠.٨	٣٠
٢٠١٥	١٨٨٩.٣	٣٣
٢٠١٦	٢٣٤٨.٠٩	٢٤.٢

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لديوان الزكاة بالسودان ٢٠٠٠– ٢٠١٦.

نلاحظ من خلال الجدول أن ما تم صرفه من حصيلة الزكاة في السودان في تطور ملحوظ، وذلك بطبيعة الحال راجع إلى ما تم تقديمه سابقًا بأن حصيلة جباية الزكاة في السودان شهدت تطورات كبيرة وملحوظة.

مساهمة الزكاة في التنمية بالسودان

تعمل السودان على السير نحو توفير حياة أفضل للفرد السوداني من خلال تعزيز عمليات التنمية، وتعتبر الزكاة ملاذ تلجأ إليه السودان لذلك، بالعمل على التقليل من الفقر عبر تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع، إلى جانب دعم العديد من المشروعات التي أسهمت في العمل التنموي، وعملت على استقرار الآلاف من الأسر الفقيرة في مختلف أنحاء السودان، ويساهم الديوان الزكاة السوداني بتقديم الدعم العيني والنقدي لمراكز تحفيظ القرآن والمدارس النظامية بتوفير الزي المدرسي والكتب والأدوات المدرسية للطلبة الفقراء، وقد قام ديوان الزكاة بمشروعات زراعية استهدفت استصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير البذور المحسنة، وتوفير التجهيزات الزراعية اللازمة للمزارعين الفقراء والمساكين في العديد من ولايات السودان.

خاتمة

تعتبر الزكاة وظيفة أخلاقية تعبدية يتقرب بها العبد لربه، لذلك فهي عملية تمويلية تحظى بقبول أفراد المجتمع المسلم، ما يجعل من الزكاة مورد سنوي موجه لفئات معينة حددها الشرع الإسلامي، وهذه الفئات تعتبر ثغرات في المجتمع يجب سدها للوصول إلى حياة أفضل للفرد، وقد تبين من خلال دراستنا دور الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وأيضا وسيلة لتوفير السيولة داخل الاقتصاد وذلك لارتباطها بمدة محددة (الحول)، والزكاة آلية في محاربة الاكتناز وحبس الأموال الذي ينتج عنه الركود الاقتصادي، ولهذا كان اهتمام السودان بالزكاة بحيث تتولى إدارة شؤون الزكاة هيئة عامة مستقلة تسمى' ديوان الزكاة' مهمتها جمع وتوزيع الزكاة تطهيراً للأموال وتزكية للأنفس من الشح، كما ترشد إلى أهمية الزكاة والصدقات والتعريف بأحكامها تعزيزاً للتكافل الاجتماعي بين الناس، وقد ساهم ديوان الزكاة من زيادة حصيلة الزكاة بنسب كبيرة للغاية وبلغت حصيلة الزكاة وفقًا لتقديرات عام ٢٠١٦ أكثر من ٢.٥ مليار جنيه سوداني.

نتائج الدراسة

- ارتفاع متوسط الفرد في السودان من الناتج المحلي الإجمالي من عام لآخر، إلا أنها تحتل المراتب الأخيرة للدول العربية.
- احتلت الزراعة أساس الاقتصاد السوداني لتتحول فيما بعد الاعتماد على البترول كحيز للاقتصاد السوداني.
- بتطور أوعية (الزروع والثمار، الأنعام، عروض التجارة،...)، تطورت حصيلة الزكاة في السودان.
- تساهم أموال الزكاة في تدعيم عمليات التنمية المستدامة باعتبارها آلية لمحاربة الاكتناز والتشجيع عن العمل.
- الزكاة آلية لمحاربة الفقر والبطالة والسرقة ومختلف الآفات الاجتماعية، وهذا لتمويل ذوي الدخل الضعيف ومحاربة الفقر وترسيخ العدالة والتكافل الاجتماعي بالأخذ من أموال الأغنياء وإعطائهم للفقراء.
- رغم تشكيل هيئة مختصة لإدارة الزكاة (ديوان الزكاة)، لا تزال السودان تعمل على تقليل تكلفة إدارة الزكاة.

قائمة المراجع

- عمر بن محمد عمر عبد الرحمان، تيسير كتاب الصلاة في الفقه الإسلامي، سلسلة تيسير كتب الفقه الإسلامي، شبكة الألوكة– قسم الكتب.
- غازي بن سعيد المطرفي، زكاة المال المستفاد أثناء الحول وبعض تطبيقاته المعاصرة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٤، العدد ٢، ربيع الأول ١٤٣٩ / ديسمبر ٢٠١٧.
- آمنة حسين صبري علي، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم، مجلة الخطط والتنمية، العدد ٣٢، جامعة بغداد العراق، ٢٠١٥.

- عبد الرحمان محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ١٦/ ١٥-١١-٢٠١١.
- علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية (حالة الدول الأقل نمواً)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٤/ ٢٠١٣.
- التقارير السنوية لديوان الزكاة بالسودان، موقع الاطلاع: رابط
- صندوق النقد العربي ٢٠١٨، موقع الاطلاع: رابط
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٨)، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، موقع الاطلاع: رابط

كيف أسهمت تعاليم الإسلام في الحد من انتشار كورونا؟

الخليج أونلاين[1]

غالبًا ما يكون الدين في أوقات المعاناة الإنسانية والمحن الكبرى مصدرًا للسكينة والطمأنينة، لكن رغم تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا في أوروبا فإن الناس لم يهرعوا إلى الكنائس، كما قررت دول عربية إلغاء إقامة الصلوات بالمساجد.

الحجر الصحي

في أوقات المعاناة الإنسانية والمحن الكبرى يكون الدين غالبًا مصدرًا للسكينة والطمأنينة، لكن رغم تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا في أوروبا فإن الناس لم يهرعوا إلى الكنائس، كما قررت دول عربية إلغاء إقامة الصلوات بالمساجد.

ويتوسع فيروس كورونا في حصد أرواح الآلاف حول العالم، وصولاً إلى المسؤولين السياسيين والدينيين، ما جعل الكثير يعتقد أن تعاليم الإسلام، ستكون مساهمة في الحد من انتشار المرض في حال تم الالتزام بها.

وحمل الدين الإسلامي الكثير من التعاليم التي بدأت حكومات بتطبيقها، ومن بينها الحجر الصحي للسيطرة على المرض، والنظافة التي حث عليها الإسلام، وغيرها من التعاليم.

يعرف الحجر الصحي بأنه إجراء يخضع له الأشخاص الذين تعرضوا لمرض معدٍ، سواء أصيبوا بالمرض أو لم يصابوا به، وفيه يُطلب من الأشخاص المعنيين البقاء في المنزل أو أي مكان آخر لمنع مزيد من انتشار المرض للآخرين، ولرصد آثار المرض عليهم وعلى صحتهم بعناية.

والحجر، إجراء دعا إليه الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم قبل أكثر من ١٤ قرنًا، بل يرى البعض أن الإسلام هو أول من أسس لمفهوم الحجر الصحي.

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في عدد من الأحاديث، مبادئ الحجر الصحي بأوضح بيان، فمنع الناس من الدخول إلى البلدة المصابة بالطاعون، ومنع كذلك أهل تلك البلدة من الخروج منها، بل جعل الخروج منها كالفرار من الزحف الذي هو من كبائر الذنوب، وجعل للصابر في الطاعون أجر الشهيد، وفقًا لتقرير منشور في موقع "إسلام ويب".

[1] نقلا عن الخليج أونلاين: http://khaleej.online/a7orNN, 14-03-2020

ووفقًا للتقرير فإن منع الناس من الدخول إلى أرض الوباء قد يكون أمرًا واضحًا ومفهومًا، ولكن منع من كان في البلدة المصابة بالوباء من الخروج منها إن كان صحيحًا معافى، كان أمرًا غير واضح التبرير في ذلك الوقت، حيث كان يفترض بالشخص السليم الذي يعيش في بلدة الوباء أن يفر منها إلى بلدة أخرى سليمة، حتى لا يصاب بالعدوى، ولم تعرف العلة في ذلك إلا في العصور المتأخرة التي تقدم فيها العلم والطب.

ونقل موقع "إسلام ويب" عن الدكتور محمد علي البار، قوله إن الطب الحديث أثبت أن الشخص السليم في منطقة الوباء قد يكون حاملاً للميكروب، حتى لو لم يكن مريضًا به أو تظهر عليه أعراض المرض.

وقد بدأت الصين تطبيق الحجر الصحي في ووهان، بؤرة تفشي المرض، إضافة إلى مدن قريبة منها، فيما بدأت إيطاليا بتطبيقه في عدة مدن بعد توسع المرض، وفي إسبانيا أعلنت السلطات في ١٤ مارس ٢٠٢٠، تطبيق الحجر الصحي على البلاد بالكامل.

النظافة والإسلام

ويأمر الإسلام في القيم السلوكية بقيمة النظام والنظافة، وهو سلوك حضاري منذ أن انتشر الإسلام، حيث قال تعالى: **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(نظفوا أفنيتكم ولا تشبهوا باليهود)**.

ويرى الكاتب والصحفي العراقي إياد الدليمي، أن شعوب العالم "بدأت تراجع ثقافة النظافة لديها"، مضيفًا: "هذا الفيروس القاتل والمتفشي الذي يهدد العالم، سيغير الكثير من عادات وثقافات الشعوب، وأولها النظافة".

وفي حديثه لـ"الخليج أونلاين"، أشار الدليمي إلى أن العالم اليوم، "يعتمد مجابهة الفيروس على النظافة، والكثير من آليات النظافة نعرفها نحن كمسلمين"، موضحًا: "نحن نعتمد الماء في الطهارة للصلاة ونعتمد الاغتسال ولدينا أحاديث نبوية توصي بغسل اليدين قبل الأكل وبعده وبعد الاستيقاظ من النوم هذا ناهيك عن آليات العزل الصحي التي جاءت في الأحاديث النبوية الشريفة وهي التي يعتمدها العالم اليوم".

ويقصد بذلك الحديث الوارد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قَالَ: **(إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلاَ يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلاَثًا، فَإِنَّهُ لاَ يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ)**.

وتابع الدليمي: "حتى السلام في الدين الاسلامي فيه وقاية من انتشار الفيروسات".

ويرى أن العالم بعد القضاء على مرض كورونا "سيختلف عما قبله، لذا فاعتقد أننا اليوم أمام فيروس سيعيد ترتيب الكثير من التفاصيل، ربما لن تقتصر على عادات النظافة لدى الشعوب".

وعن إمكانية أن تكون تلك العادات التي دعا إليها الإسلام مجرد خطوات سيلتزم بها الناس لوقت محدود ثم يتجاهلونها، يقول الدليمي "ربما يملوا ويتعبوا ولكن طالما أن في هذه العادات الإسلامية وقاية لهم من الفيروسات فاعتقد أنهم سيواصلون".

الإسلام بعيداً عن التشدد

وبينما أبدى الكثير من المسلمين حيرة من نصائح طبية بالابتعاد عن التجمعات، وهو ما يعني الابتعاد عن المساجد، خرجت فتاوى إسلامية تجيز التوقف عن الصلاة في المساجد في البلدان التي تفشى فيها الأمراض.

ودعا الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، في ١٤ مارس ٢٠٢٠، إلى إيقاف إقامة صلاة الجمعة والجماعة في أي بلد تفشى فيه وباء "كورونا المستجد".

وقال الاتحاد العالمي في فتوى له، نشرها على موقعه الإلكتروني، إن إيقاف صلاة الجمعة والجماعة في البلدان التي تفشى فيها "كورونا"، يستمر إلى حين السيطرة عليه وتجاوز مرحلة الانتشار والخطر.

فيما قال الشيخ ثقيل بن ساير الشمري، عضو المجلس الأعلى للقضاء في قطر، إن الشريعة الإسلامية أكدت الوقاية من الأمراض، مستشهداً بالآية القرآنية: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"، واستشهد أيضًا بالحديث النبوي الذي يقول: **(فرَّ من المجذوم فرارك من الأسد)**.

ومن أبرز الطقوس الدينية عند المسلمين العمرة، والطواف حول الكعبة، وقد شهد الحرم المكي والمدينة المنورة إغلاقًا أمام المعتمرين، وتم اتخاذ إجراءات صحية؛ منها إغلاق الحرمين الشريفين (المسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي في المدينة) في غير أوقات الصلاة، بعد انتهاء صلاة العشاء بساعة، وإعادة فتحهما قبل صلاة الفجر بساعة.

وقررت السلطات الكويتية والأردنية، إيقاف صلاة الجماعة في المساجد، من بينها صلاة الجمعة، والاكتفاء بالأذان فقط، في إطار جهود الوقاية من فيروس كورونا.

تعاليم الإسلام في مواجهة كورونا

وفي مواقع التواصل الاجتماعي تناقل نشطاء مقالاً لصحيفة فرنسية، تتحدث عن أن المنقبات في إشارة إلى المسلمات، "لا خوف عليهن لأنهن الأقل عرضة لفيروس كورونا".

مقال فى صحيفة فرنسية: لا خوف على المنقبات لأنّهن الأقل عُرضة لفيروس كورونا، حيث أنهنّ لا يتبادلن القُبل للتحية أو يصافحون بالأيدي أو الأحضان وفوق ذلك كل جسدهن مستور وهي النصائح التي أطلقها المتخصصون لتفادي العدوى.

ويرى الباحث في علوم القرآن والوسيط الثقافي في المركز الإسلامي في بياتشنزا بإيطاليا، الدكتور ياسين اليافعي، أن الأطباء والمختصين يتحدثون بأن "أفضل طريق لمنع انتشاره وتوسع ضحاياه، هي بأشياء نجد لها في ديننا الإسلامي سند وأدلة بل الكثير منها ثقافة دينية وسلوك يومي خاصة في جوانب النظافة التي تحد من المرض وتمنع انتشاره".

وأشار في حديثه لـ"الخليج أونلاين"، إلى أن الأطباء أكدوا على أهمية غسل اليدين، مضيفًا "هذا لا يخفى تكراره دينًا في كل وضوء وقبل الأكل وبعده ووضوء قبل النوم وغسل اليد عند الاستيقاظ، والمضمضة والاستنشاق ففي هذه النظافة المتكررة لليد قطع لسلسة الانتشار السريع للمرض وانتقاله بين الناس".

وأضاف: "نجد أن الاسلام قد خفف كثيراً من الأحكام الشرعية حماية للنفس وصيانة لها من الوقوع في المرض أو احتمال وقوعه ولذلك نجد عدم وجوب الجمعة والجماعة والذهاب للمساجد على المريض أو من يخشى من ذهابه الوقوع في المرض أو نقل ذلك المرض بل ووصل إلى حد النهي من أكل الثوم من دخول المسجد، فكيف بمثل هكذا مرض".

وتابع: "المسلم وهو يجد العالم رغم قوته وإمكاناته العلمية يعود لبعض الواجبات الدينية التي يعرفها منذ عرف دينه، ليحمد الله على هذا الدين الذي غرس فيه عقيدة الايمان والثبات وغرس فيه عبادات كلها النقاء والنظافة والمصلحة، وخفف كثيراً من الأحكام الشرعية رعاية لحفظ النفس والعقل وعدم إلقائها في التلف والتهلكة".

الحمد لله على نعمة الإسلام.

كورونا: ألم يَأْنِ الوقت بعد؟!

أسماء محمد أمين سيد

ماجستير في البنوك الإسلامية

ألم يَأْنِ الوقت بعد للتخلص من الرأسمالية؟! تلك الآفة السامة التي تسلطت على مجتمعاتنا ولوثتها؛ ففي ظل الوضع الراهن وما يتكبده العالم من خسائر بشرية ومادية وما تُهدر من طاقات معنوية نتيجة لازمة فيروس كورونا؛ تأتي الرأسمالية لتُطل بوجهها القبيح مستغلة الأزمات؛ فتُزيد الوضع سوءاً وترهق نفوس البشر وتسرق أموالهم تحت غطاء العرض والطلب.

إن الطمع والجشع الذي طغى على عقول الرأسماليين جعلهم يتفننون في الاستفادة من الأزمات مستغلين خوف وذعر الناس؛ كي يحققوا أرباحًا خيالية ويزيدوا ثرواتهم، ومن ثم يُزيدون الأعباء على المجتمع فتزداد حدة الأزمات.

وعلى الجانب الآخر نرى سلوك الأفراد يشجعهم على ذلك؛ فالتهافت على شراء السلع بكميات زائدة عن الحاجة وتخزينها يُزيد من الطلب عليها؛ ومن ثم تتضاعف أثمانها وهو ما يسهم في ظهور أزمات جديدة تضر أكثر بالاقتصاد وتُزيد من المحنة، كما أن طبيعة تلك السلع يمكن أن تشكل خطورة إذا كانت سلعًا ضرورية لمواجهة هذا الوباء المنتشر، ولا يستطيع الفقراء وأصحاب الدخل المحدود اقتناءها؛ مما يجعلهم ضحية وأكثر عرضة لهذا الوباء فتصبح الكارثة إنسانية.

ففي الوقت الذي يجب أن يتكاتف فيه جميع أفراد المجتمع لينجو من البلاء بأقل الخسائر يقوم أصحاب السلع باحتكارها ليزداد ثراؤهم، والأفراد يتهافتون لتأمين احتياجتهم المستقبلية غير مبالين بما قد ينتج عن ذلك من أضرار تزيد من حدة الأزمات، ولا شك أن هذه هي مبادئ الرأسمالية التي تتغنى بتحقيق المصلحة الفردية دون النظر لأثر ذلك على المجتمع؛ فلا نتجنى عليها أو نتهمها زوراً بأنها أفسدت المجتمعات.

وفي ظل الأوضاع التي نعيشها نجد مثالاً حيًا على ما نعايشه من واقع أليم؛ فالسلع المستخدمة للوقاية من الوباء والحد من انتشاره كالكمامات الطبية في مصر تضاعفت أثمانها ليس ١٠٪ أو ٢٠٪ أو حتى ٣٠٪ بل ٢٠٠٠٪؛ فالعبوة ذات الجودة المنخفضة تحتوي على ٢٠ كمامة كان ثمنها لا يتجاوز ١٢ جنيهًا بينما أصبح ثمنها في ظل انتشار المرض ٢٥٠ جنيهًا أما عبوة الكمامات ذات الجودة المرتفعة لم يكن يتجاوز ثمنها ٢٠٠ جنيهًا؛ أصبح

ثمنها الآن ١٢٠٠ جنيهًا أي بزيادة قدرها ٥٠٠٪، وفي إيطاليا وصل سعر القناع الواحد إلى ٥٠٠٠ يورو، كما ارتفع سعر كحول الإيثلي من ٧.٥ إلى ٧٥ جنيهًا، وفى بعض الأماكن بلغ ١٠٠ جنيه، ناهيك عن زيادة أسعار الخضروات واللحوم وغيرها، وكلها سلع ضرورية لا غنى عنها.

هذه الأمثلة البسيطة تُظهر كيف أن الفردية تضاعف من تأثير الأزمات بل وتنذر بفناء المجتمع في ظل وباء مثل كورونا؛ فالفرد هو جزء من المجتمع، ومن مصلحته بقاء المجتمع فلو هلك المجتمع لهلك معه الجميع.

فلنطرح مبادئ الرأسمالية أرضًا، ولنعد إلى نهج شريعتنا وسنة نبينا المطهرة، فيا صاحب رأس المال إياك والاحتكار؛ فقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح "لا يحتكر إلا خاطئ" أي آثم، بل اعمل على توفير السلع بأقل الأثمان حتى يتسنى للفقير الحصول عليها، واحرص على أن تنفق زكاة أموالك في مجابهة هذا الوباء بشراء الكمامات ومستلزمات الوقاية وتوزيعها على الناس.

ويا أخي المستهلك؛ عن أنس ابن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"؛ فعند الشراء فكّر في أخيك الذي قد يأتي بعدك لشراء السلعة ولا يجدها، فكّر في أن كثرة اقتنائك من السلعة سيرفع ثمنها، وعندما يأتي الفقير لا يستطيع شراءها.

وفي الأخير يا من أُصبت بالمرض أعلم ان لكل أجل كتاب؛ فالزم دارك وحاول أن تجنب إخوتك المرض، إن الوحدة وتغليب مصلحة الجماعة هي السبيل للنجاة من الوباء فاستقيموا يرحمكم الله.

نجاعة حالة الطوارئ بالمغرب

(تحليل بيانات)

رشيد اشنين

المغرب

كورونا هو فيروس (على وجه التحديد، فيروس تاجي) تم تحديده على أنه سبب وباء أمراض الجهاز التنفسي الذي تم اكتشافه لأول مرة في ووهان الصين. إن مرض COVID-19 مرض سريع التطور، ولدينا فرصة لتحسين فهم العالم له، وتبادل المعلومات والمعلومات عالية الجودة. على وجه الخصوص، وفي هذا التقرير نريد فهم ما مدى سرعة انتشار COVID-19 وربما إلى أين؟ لتحديد الميزات الرئيسية التي تؤثر على معدل انتقال COVID-19. يجب فهم الانتشار والعوامل المؤثرة عليه، نمذجة تأثير الوقاية على انتشاره في المغرب ومدى نجاعة حالة الطوارئ في الحد من انتشاره، طرح فرضيات عن الفيروس وتأكيدها أو رفضها بالتحليل.

الملف الرئيسي لمجموعة البيانات[1] هذه هو covid_19_data حيث أنها تحتوي على معلومات يومية عن عدد الحالات المتأثرة والوفيات والتعافي من فيروس التاجي الجديد لعام ٢٠١٩ . يرجى ملاحظة أن هذه بيانات ترتيب زمني وأن عدد الحالات في يوم معين هو العدد التراكمي، البيانات متوفرة من ٢٢ يناير ٢٠٢٠ .

الاعراض الأساسية لهذا الفيروس :

من خلال تحليل البيانات (معلومات فردية ١٠٨٥ حالة مسجلة بالصين) الموجودة بالملف COVID19_line_list_data.csv وخصوصا العمود symptom وذلك باستعمال برنامجي Excel و Statistica وتقنية text-mining (word cloud) والتي أعطتنا النتيجة التالية :

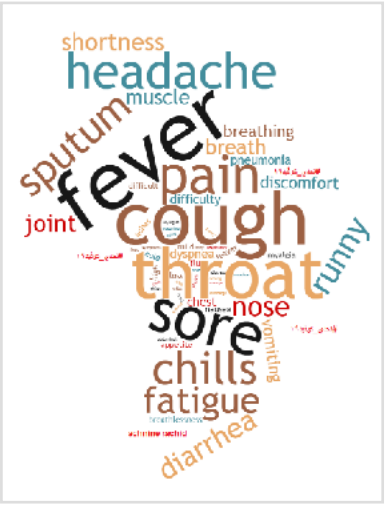

من أهم الاعراض التي تم تأكيدها من خلال مبيان word cloud (رسم بياني رقم ٠١) هي : الحمى (fever)، السعال (cough)، حلق (throat)، صداع الراس (headache) .

[1] البيانات: مصادر بيانات مقترحة من طرف منظمة الصحة العالمية. وقاعدة بيانات novel-corona-virus-2019-dataset تم تحميلها من الموقع العالمي: https://www.kaggle.com/، والبرامج: WEKA + EXCEL +STATISTICA + SPSS.

العوامل المؤثرة على انتشار الفيروس والوقاية من ذلك :

من خلال تحليل البيانات (معلومات فردية ٢١٢٠ حالة مسجلة بكوريا) الموجودة بالملف PatientInfo.csv وخصوصا العمود infection_case وذلك باستعمال برنامجي Excel و Statistica وتقنية text-mining (word cloud) والتي أعطتنا النتيجة التالية :

من اهم العوامل المؤثرة والمساعدة على انتشار فيروس كورونا التي تم تأكيدها من خلال مبيان word cloud (رسم بياني رقم ٠٢) هي : اللمس (contact)، مكان العبادة (church)، مراكز الاتصال (call-center)، الإدارة (ministry)، المستشفيات (hospital)

كل هذا يؤكد لنا أن Covid-19 هي مشكلة مجتمعية مهمة، ويمكننا ويجب علينا جميعًا العمل للحد من انتشار المرض. هذا يعني : تجنب المجموعات الكبيرة والحشود والتزام التباعد الاجتماعي والبقاء في المنزل والعمل عن بعد .

إذن تم تأكيد أن الحجر الصحي هو آلية ناجعة للحد من انتشار الفيروس وكبح سرعة تنقله من شخص الى آخر. وهذا ما يؤكد فرضية قرار حالة الطوارئ والحجر الصحي كان صحيحا والذي قرره المغرب في الوقت المناسب وذلك بإغلاق الحدود وأمر المجتمع المغربي بالمكوث بمنازلهم وفرض سياسة التباعد الاجتماعي .

فهم ما مدى سرعة انتشار COVID-19 وربما إلى أين : (ملحق رقم ٠١)

من خلال تحليل البيانات الموجودة بالملف time_series_covid_19_confirmed.csv وتحديد نموذج توقعي لسرعة انتشار الفيروس بالعالم .

رسم بياني رقم ٠٣ : سرعة انتشار الفيروس

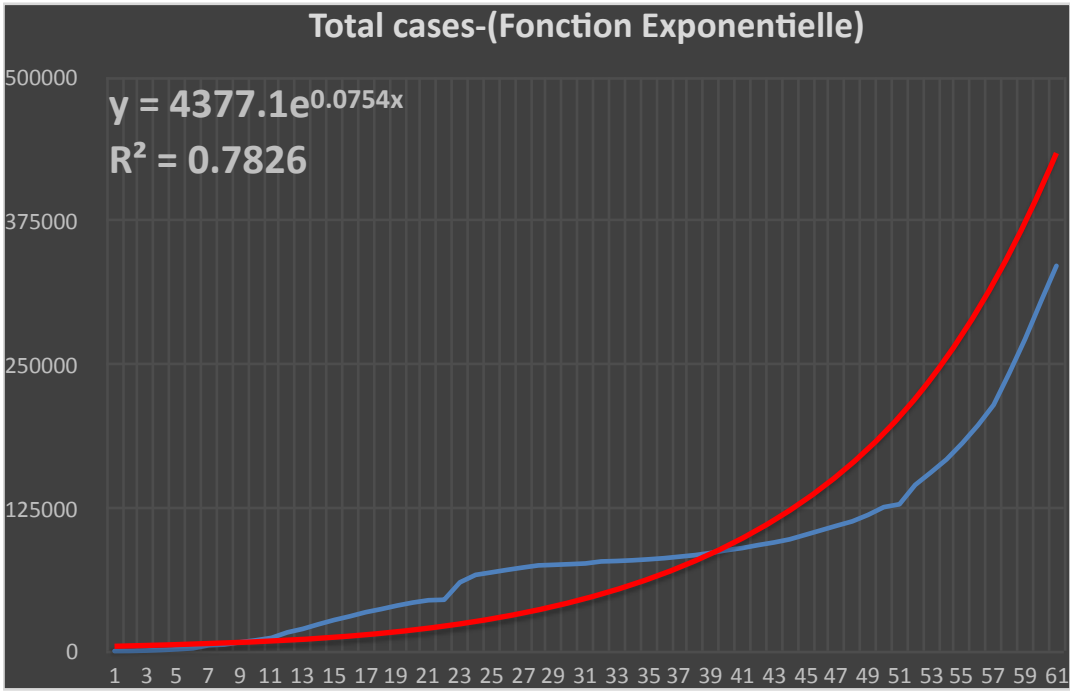

المبيان الموسوم بالخط الأحمر هو سرعة انتشار فيروس كورونا على شكل دالة أسية معادلتها :

$$y = 4377,1e0,0754x$$

والمبيان الموسوم بالخط الأزرق هو التمثيل الواقعي لعدد الحالات المسجلة بالعالم والذي يمثل سرعة انتشار الفيروس واقعيا . والملاحظ من خلال الرسم البياني اعلاه ان انتشار الفيروس مقسم على ثلاث مراحل وهي :

- المرحلة الاولى : من ٢٢–١–٢٠٢٠ الى غاية ٣٠–١–٢٠٢٠ سرعة الانتشار موافقة ومطابقة للدالة الأسية .
- المرحلة الثانية : من ٣١–١–٢٠٢٠ الى غاية ٢٩–٢–٢٠٢٠ سرعة الانتشار فاقت وتجاوزت الدالة الاسية .
- المرحلة الثالثة : من ١–٣–٢٠٢٠ الى غاية ٢٥–٣–٢٠٢٠ سرعة الانتشار انحدرت ولم تتجاوز الدالة الأسية .

الدالة المميزة لانتشار فيروس كورونا بالمغرب واقعيا وبناء على المعطيات المتوفرة رسميا كما هو مبين بالرسم البياني رقم ٠٥ هي دالة حدودية من الدرجة الخامسة .

والخلاصة؛ انطلاقا من تاريخ ١–٣–٢٠٢٠ قلت سرعة انتشار الفيروس على المستوى العالمي وبشكل واضح أي أنه تزامنا مع الإعلان الرسمي بأن فيروس كورونا هو وباء عالمي، وتم تحديد الإجراءات الوقائية والحد من انتشاره ومنها الحجر الصحي واعتماد التباعد الاجتماعي واغلاق الحدود بين الدول . وهذا ما يفسر ان هذه الإجراءات جعلت سرعة الانتشار تقل بشكل ملحوظ .

نموذج الوقاية خير من العلاج وحالة الطوارئ بالمغرب :

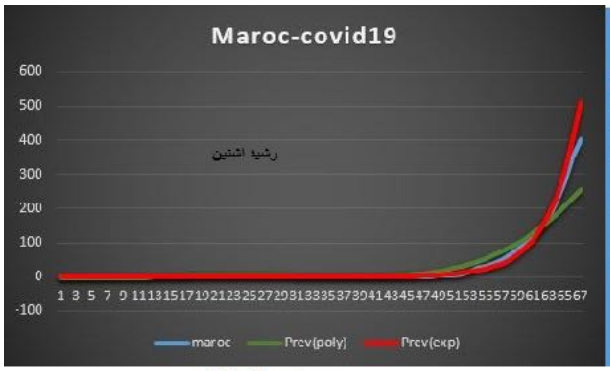

مبيان رقم 04

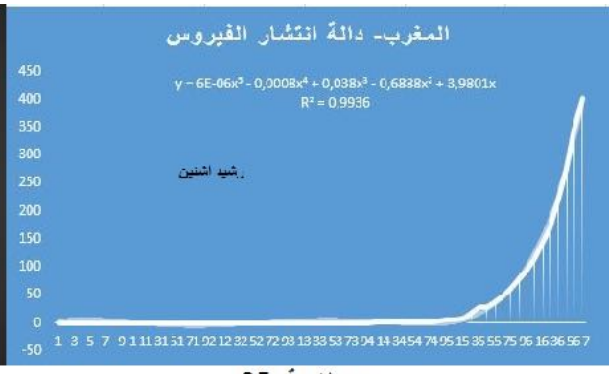

مبيان رقم 05

Obs : مبيان يمثل الحالات المؤكدة بالمغرب (القيم الاصلية) .

Prev(poly) : مبيان يمثل القيم التي تم توقعها بواسطة نموذج دالة حدودية من الدرجة الخامسة .

Prev(exp) : مبيان يمثل القيم التي تم توقعها بواسطة دالة أسية . وهي الدالة المميزة لانتشار فيروس كورونا .

الملاحظ من الرسوم البيانية رقم ٤ و٥ ان الإجراءات الوقائية التي اتخذها المغرب في مواجهة الفيروس كورونا قامت بكبح والحد من سرعة انتشار الفيروس ومن تقليل عدد الحالات المؤكدة بإصابة كورونا، وذلك بالاعتماد على تدابير وإجراءات احترازية تحت شعار الوقاية خير من العلاج وأيضا حالة الطوارئ.

نجاعة حالة الطوارئ بالمغرب :

maroc	Prev(poly)	Prev(exp)	date	gain
225	184	236	25/03/2020	11
275	206	305	26/03/2020	30
345	230	395	27/03/2020	50
402	256	512	28/03/2020	110
	284	664	29/03/2020	664
	314	860	30/03/2020	860
	346	1114	31/03/2020	1114
	381	1444	01/04/2020	1444
	418	1870	02/04/2020	1870
اشتين رشيد	457	2423	03/04/2020	2423
	499	3140	04/04/2020	3140
	544	4068	05/04/2020	4068
	591	5270	06/04/2020	5270
	642	6828	07/04/2020	6828
	696	8847	08/04/2020	8847
	752	11463	09/04/2020	11463
	813	14851	10/04/2020	14851
	876	19242	11/04/2020	19242
	943	24931	12/04/2020	24931
	1014	32301	13/04/2020	32301
	1089	41850	14/04/2020	41850
	1167	54222	15/04/2020	54222
	1250	70252	16/04/2020	70252

الحالات المؤكدة بالمغرب في قادم الأيام ستكون محصورة بين القيم المتوقعة وفق نموذج دالة اسية معادلتها (المذكورة أعلاه) $R^2 = 0,782$ والقيم المتوقعة وفق نموذج دالة حدودية من الدرجة الخامسة معادلتها (المذكورة أعلاه) $R^2 = 0,998$.

وتبقى قيم الحالات المؤكدة واقعيا اقل من القيم المتوقعة وفق كل نموذج وذلك راجع الى الإجراءات الوقائية وحالة الطوارئ التي نهجها المغرب، فاذا كان المجتمع المغربي يحترم بنود الوقاية المعتمد بها والموصي بها فكل ما كان عدد الحالات المؤكدة اقل مما هو متوقع والعكس صحيح.

مثال: لو اخذنا يوم ٢٦-٣-٢٠٢٠ كان عدد الحالات المؤكدة هو ٢٧٥ والقيم المتوقعة وفق دالة اسية لنفس اليوم هو ٢٣٦ اذن على العموم المغرب باحترامه لإجراءات الوقاية ربح عدم إصابة ١١، وفق دالة حدودية هو ١٨٤ أي ان المغرب كان بإمكانه أن يربح إضافة إلى ما سبق ٤١ وهذا يدل على وجود مواطنين لا يحترمون إجراءات الحجر الصحي وحالة الطوارئ.

والخلاصة؛ يجب أن نعلم أن حالة الطوارئ بالمغرب تدبير وقائي ناجع بكل المقاييس حيث أنه إذا افترضنا أن المغرب وضع نفسه في حالة الصفر أي لم يفرض أي حالة طوارئ فستكون الدالة الأسية هي دالة انتشار الفيروس واقعيا؛ أي أنه ستكون مجموع الحالات المؤكدة الى غاية يوم ٢٠٢٠/٠٤/١٦ بما مجموع ٧٠٢٥٢ حالة وبهذا فنجاعة حالة الطوارئ بالمغرب كَبحت وَحدَتْ من سرعة انتشار الفيروس وجعلت عدد الحالات المؤكدة مستقبلا إلى ما يقارب الى ١٢٥٠ حالة مؤكدة. وهذا ما سيجعل المغرب سيتغلب على هذا الوباء وذلك بقراراته الرشيدة وسياسته المحكمة في التصدي وأيضا بالتزام المواطنين المغاربة منازلهم.

أما التوصيات؛ فهي الإجراءات الوقائية والإبداع فيها من طرف المجتمع المغربي ضرورة للحد من انتشار فيروس كورونا ومواجهته في اتجاه التقليل من عدد المصابين قدر الإمكان في أفق اكتشاف دواء وعلاج له.

الأوقاف المؤقتة
ودورها في تعبئة موارد الدولة في ظل أزمة كورونا

معتصم عبد الله الزيوت

باحث متخصص في الاقتصاد والمصارف الإسلامية / شركة إرفاق للتدريب والاستشارات المالية - بكالوريوس مصارف إسلامية / الجامعة الأردنية

منتصر عبد الله الزيوت

باحث متخصص في الاقتصاد والمصارف الإسلامية /شركة إرفاق للتدريب والاستشارات المالية - بكالوريوس مصارف إسلامية/ الجامعة الأردنية

يلعبُ الوقف دوراً هامًا في مساندة اقتصاد الدولة وتعبئة مواردها، وذلك من خلال ما يقوم به من تخفيض للنفقات التي تُثْقل كاهل الدولة في إنشاء المرافق والخدمات الدينية، والصحية، والتعليمية، والاجتماعية العامة والتي ترفع من سوية الرفاه الاجتماعي فيها. ولعلّ المتتبع لحال الأوقاف في الحضارات الإنسانية السالفة والباقية يَجد أنَ الحضارة الإسلامية بلغت الأوقاف فيها مبلغًا لم تَبلغه أمة قبلها ولا بعدها بكثرتها، وتنوعها، وحُسنها، وإنسانيتها، فكان لها عظيم الأثر في تشييد بنية حضارتها.

وإنّ من روعة الوقف التي تميّز بها قابليته للتأبيد والتأقيت، فاجتمع الفقهاء على جواز التأبيد الذي هو الأصل في الوقف واختلفوا في التأقيت، فأجازه المالكية والحنابلة في وجه ومنعه الحنفية والشافعية والحنابلة في وجهٍ آخر[1] ويُقصد بتأقيت الوقف: حَبس الأصلُ وتسبيلُ الثمرة معلقًا على فترة زمنية أو سبب معين يحددهما الواقف، ويزول الوقف بانقضاء المدة أو زوال السبب.

وإنّ الناظر في حال الأمة اليوم وما تعانيه من أزمة وباء تسنفد طاقتها ومواردها لَيجد أنّ على الأمة أنْ تنفض الغبار عن مورد مهم غَفَلَت عنه وتركته على الرّف جانبًا؛ وذلك بأن تقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لتنشيط الأوقاف المؤقتة وتفعيل دورها في تعبئة مواردها. ويتمثل بعض هذه الإجراءات فيما يلي:

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية، ج 44، ص 124.

- الإجازة الشرعية والقانونية للأوقاف المؤقتة، فإذا كانت الضرورات تبيح المحظورات فإنها تبيح ما اخْتُلِفَ فيه من باب أولى.
- إنشاء منصة إلكترونية حكومية للوقف المؤقت تتيح لأهل البر والإحسان تحديد الموقوف والجهة الموقوف عليها والمدة الزمنية للوقف أو سببه وتسجيل ذلك بصفة رسمية على المنصة حفظًا للحقوق وتمكينًا للواقف من استعادة الموقوف حال انتهاء الوقف، وأن تتيح المنصة للواقف متابعة الموقوف ومعرفة الأوجه التي صرفت عليها حاصلات الوقف.
- التحفيز الضريبي للواقف، وذلك بإعفائه من الضريبة المترتبة عليه أو على الموقوف كليًّا أو جزئيًّا.
- تنويع أنماط الوقف التي يستطيع الواقف وقفها وعدم حصرها في أنماط معينة؛ تشجيعًا لأهل البرّ، وتنويعًا لإيرادات الوقف وضمان استدامتها كجزء من إدارة المخاطر المالية التي قد تعترض الأوقاف المؤقتة بشكل عامّ.
- محاسبة كل من يحاول العبث في الجهاز الوقفي بشكل صارم وغير قابل للتسامح فيه.

واللهَ نسألُ أن يرفع عن الأمة ما هي فيه من بلاء ووباء، وأن يعين أصحاب الأمانة على رعاية ما استؤمنو عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصارف الإسلامية ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

د. ناظم خالد محسن

الأستاذ المشارك في الفقه الإسلامي وأصوله - كلية التربية الضالع - جامعة عدن

د. عبدالفتاح ثابت ناصر

أستاذ المساعد الإدارة والاقتصاد - كلية المجتمع "الهجر" القبيطة - لحج - الجمهورية اليمنية

إن النظام المصرفي الإسلامي أثبت أنه النظام الأجدر بين الأنظمة المالية الأخرى؛ وذلك ما يتميز به من خلال العمل بالمعاملات الشرعية الخالية من المعاملات الربوية المحرمة.

مع حدوث الأزمات المالية والاقتصادية العالمية لم يتأثر النظام المصرفي الإسلامي من هذه الأزمات كما تأثرت الأنظمة المالية الأخرى البنوك غير الإسلامية ، أضحنا في البحث بعض الصعوبات والمشكلات التي تواجه النظام المصرفي الإسلامي، وأخيرا تحدثنا عن مستقبل هذه البنوك الذي يزدهر ويتطور يوما عن يوم.

مما اضطر بعض الدول الأوربية غير الإسلامية أن تستعين وتطبق النظام المصرفي المالي الإسلامي؛ باعتباره نظام أمن فيه كل الخواص والمميزات لمواجهة أية أزمات اقتصادية ومالية.

يبين لنا هذا كله إن النظام المصرفي المالي الإسلامي هو السائد والدائم والأجدر في هذه الفترة لما يتميز به من مزايا وخصائص تصنفه أنه النظام المالي المصرفي الأكثر أمانا وصدقا وشفافية.

دور ومشاركة البنوك الإسلامية[1] في الاقتصاد والتنمية:

البنك الإسلامي ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص في الحياة، وهو لا يقر التعامل بالفائدة، ويحتاج في نفس الوقت إلى أن يغطي مصروفاته، ويحصل كذلك على ربح،والسبيل إلى ذلك؛ والذي هو بديل عن عمليات الإقراض والاقتراض بفائدة، فقد تمثل ببساطة في أمرين تقرهما الشريعة الإسلامية الخالدة:

١ – الاستثمار المباشر، بمعنى أن يقوم البنك بنفسه بتوظيف الأموال في مشروعات تدر عليه عائداً.

٢ – الاستثمار بالمشاركة، بمعنى مساهمة البنك في رأس مال المشروع الإنتاجي مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكًا في ملكية المشروع، وشريكًا في إدارته وتسييره والإشراف عليه، وشريكًا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة... بالنُسب التي يتفق عليها بين الشركاء.

وإعمال المبادئ الإسلامية واضح في هذا اللون من النشاط، لأنه بهذه الصورة يستبعد الاستغلال الذي يتمثل في القرض بفائدة، حيث يضمن عقد الفائدة الربوية للمقرض رأسماله كاملاً في جميع الأحوال، ويضمن له كذلك زيادة في رأس المال بقدر الفائدة المتفق عليها سواء كان المشروع الذي اقترض من أجله قد خسر أو ربح في حين

(1)أن البنوك الإسلامية توجه كل جهودها نحو استثمار المال بالحلال، فمن المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى، ولما كانت هذه المصارف تقوم على اتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة الغراء، لذا فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد، والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام.

ويضاف إلى ذلك ما للبنوك الإسلامية من دور هام في إحياء نظام الزكاة من خلال صندوق الزكاة، وتوزيع الزكاة على المستحقين لها.

وكذلك دور البنوك الإسلامية الذي لا ينكره إلا مكابر أو جاهل في بعث الروح في فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية الذي طالما كان مهجورًا فتوجهت همم الباحثين والدارسين لنفض الغبار عنه، وبدأت الدراسات الكثيرة عن مفردات هذا النظام، فحفلت المكتبة الإسلامية بمئات المؤلفات التي درست المرابحة والمضاربة والشركات والصرف وغير ذلك.

وينبغي أن يعلم أن كلامي هذا عن البنوك الإسلامية لا يعني أنها بلغت الدرجة العالية في التطبيق والتنفيذ، وأنها لا تخطئ، وأنها كلها تسير على المنهج الشرعي بشكل تام.فإن البنوك الإسلامية حالها كحال الناس تمامًا، فكما أنك تجد في أفراد المسلمين من هو ملتزم تمامًا بالحكم الشرعي، وتجد فيهم من خلط عملًا صالحًا، وآخر سيئًا، فكذلك البنوك الإسلامية تجد بعضها لديه التزام عال بالمنهج الشرعي، وبعضها يخلط الخطأ بالصواب، وإن وجود الأخطاء في التطبيق لدى البنوك الإسلامية لا يعني بحال من الأحوال أن الخطأ في الفكرة، والقاعدة التي تسير عليها البنوك الإسلامية، ولكن وجود الأخطاء من العاملين أمر عادي جدًا، فالذي لا يعمل هو الذي لا يخطئ، أما الذي يعمل فلا بد أن يقع منه الخطأ

وأخيرًا: يجب التنبيه إلى أن البنوك الإسلامية تسير في مسيرتها التي تشهد تقدمًا ونجاحًا بمرور الأيام - والحمد لله - معتمدةً على أسس وقواعد وضعها عدد كبير من علماء المسلمين في هذا العصر من خلال دراسات وأبحاث، ومجامع علمية وفقهية، ومن خلال مؤتمرات علمية يشارك فيها خبراء في الاقتصاد بجانب علماء الشريعة، كما أن لكل بنك إسلامي هيئة للرقابة الشرعية مؤلفة من أهل الخبرة والاختصاص الشرعيين والاقتصاديين لمراقبة أعمال البنك تتولى التوجيه والإرشاد والتدقيق، وغير ذلك. ينظر:بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية في ضوء النصوص والقواعد الشرعية د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة ط الثانية سنة ١٤٠٧ه - /١٩٨٧م، ص ٨٦ - ٨٧،وفتاوى يسألونك: حسام الدين عفانة، مصدر الكتاب: www.yasaloonak.net

أن المشاركة العادلة تقوم على التضامن بين الممول وطالب التمويل في حالة الخسارة كما في حالة الربح... فهو شريك له في الخسارة كما هو شريك في الربح.

ولأن البنك الإسلامي ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص في الحياة، فإن استثماراته المباشرة ومشاركته تخضع لمعايير الحلال والحرام التي يحددها الإسلام[1].

ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

الأصل في هذه الخاصية في البنك الإسلامي أنه ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص. والإسلام دين الوحدة الذي لا تنفصل فيه الجوانب المختلفة للحياة بعضها عن البعض الآخر، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول الإسلام، ويتبدى هذا الأصل بشكل خاص في السياسة المالية عند النظر إلى ما يدل عليه نظام الزكاة ومصارفها من أهمية الوظيفة الاجتماعية للدولة الإسلامية.

ولا ينسجم مع الإسلام أبداً أن ينظر البنك الإسلامي إلى التنمية الاقتصادية منفصلة عن التنمية الاجتماعية، ذلك أن النظر إلى التنمية الاقتصادية منفصلة يجر البنك إلى فخ الاهتمام بالعائد الفردي دون مراعاة العائد الاجتماعي، وهو أحد المعايير الرئيسية التي تحتمها تلك الصلة الوثيقة التي أشرنا إليها بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.

والبنك الربوي يختلف في ذلك مع البنك الإسلامي؛ فالأول يقيده العرف المصرفي المزعوم في دائرة التخصص التقليدية بينما البنك الإسلامي بنك اجتماعي كما هو بنك مالي أو اقتصادي أو مصرفي.. هكذا لا يربط البنك الإسلامي بين

التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فحسب؛ بل إنه يعتبر التنمية الاجتماعية أساسًا لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته، وهو بذلك يغطي الجانبين، ويلتزم بصالح المجموع والعدالة، ولا يفعل كما يفعل البنك الربوي حيث يتجه فحسب إلى المشروعات التي تضمن له أكثر قدر من الربح دون النظر لأي اعتبار آخر يتعلق بالتنمية أو بغيرها، ويتفرع من هذه الخاصية عدد كبير من المصالح التي تتحقق للفرد والمجتمع[2].

الصعوبات والتحديات والمشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية ومستقبلها

(1)الدكتور محمد البلتاجي مقال بعنوان: مصادر التمويل للبنوك والمصارف الإسلامية، مرجع سابق.

(2)رسالة الماجستير للباحث / عبدالملك محسن عبدالرحمن المحبشي بعنوان: دور البنوك والمصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية، واعتبرت هذه الرسالة موسوعة شامله لاقتصاديات البنوك الاسلامية ١٩٩٦ م دار النهضة – القاهرة ص ٣٩ - ٤١.

الصعوبات والتحديات؛ ونذكرها بإيجاز :

١ – **النواحي التشريعية** :وذلك من حيث اختلاف الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين من خارج هيئات الرقابة الشرعية. فالتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية الأخرى عدم توحيد فتاوى الهيئات الشرعية.

٢ – **النواحي القانونية** :الخلاف الدائم بين المصارف المركزية والمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل البنوك المركزية في نطاقها، ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وضعت في البلدان العربية والإسلامية وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي أحكاماً لا تناسب أنشطة العمل الإسلامي.

٣ – **النواحي الاقتصادية** :وضع قيود على المؤسسات المالية والمصرفية في مجال ممارسة أعمال التجارة، وتملك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم أنشطة البنوك الإسلامية، وندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي للبنوك الإسلامية، كما أن فرض الضرائب المرتفعة على أرباحها وعوائدها يؤثر سلباً على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رساميل وفوائد البنوك التقليدية.

٤ – **النواحي التشغيلية** :إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف المركزية، ونقطة الخلاف هنا هي قيام البنوك المركزية بإقراض تلك الأموال بفائدة، وهو ما لا يتفق مع منهج البنوك الإسلامية.

زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية، وتوسع آفاقها، مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية وتكنولوجيا تستطيع من خلالها البنوك الإسلامية تطوير وابتكار أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة في إطار الشريعة الإسلامية.

٥ – **التحديات الخارجية** : اتساع نشاط البنوك العالمية وظاهرة الاندماج بين المصارف العالمية. وبالتالي ومن أجل مواجهة هذه التحديات فإن أحد الحلول العملية لتلك المشكلة هي الاتجاه نحو التكامل المصرفي فيما بينها لتقوية تلك البنوك وزيادة قدرتها التنافسية العالمية، وأن تعتمد العمل الاقتصادي المشترك فيما بينها كأداة لمواجهة العولمة، وتقوم بتنسيق السياسات الاستثمارية فيما بينها.

وغير ذلك من أساليب التكامل التي تؤدي إلى تقوية وضع هذه المصارف في الاقتصاد التنافسي الذي نحيا فيه اليوم[1].

٦ – كثرة وتشعب الآراء الفقهية:

مما لاريب فيه أن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة الآراء بينما الأحكام في المسائل الشرعية متعددة الآراء, وبسبب اعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي على الفتاوى، فقد ظهرت آراء متعددة ومتنوعة التي من خلالها يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد عليها، وذلك لوجود هيئة رقابية شرعية في كل مصرف إسلامي، تتكون من مجموعة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويمكن أن ينظم إليها من له إلمام بفقه المعاملات.

ووظيفتها توجيه نشاطات المؤسسة المالية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتصدر قرارات وفتاوى ملزمة للمؤسسة المالية الإسلامية وكأنها لها قوة الحكم القضائي في وجوب تنفيذها.

فمن الفقهاء من يبيح هذا التصرف أو التمويل، ومنهم من يحرمه، ووقع الناس في حيرة بسبب هذه التعددية في الآراء

والاختلاف بمضمونها، مما أدى لحدوث مشكلة فكرية لدى المسؤولين عن إدارة المصارف الإسلامية، وإلى تعطيل بعض الصيغ المصرفية على هذا الأساس[2].

٧ – التعارض بين الفقه والقانون.

ويقصد بها عدم اتفاق قوانين الشركات مع أحكام الشريعة التي تحكم المشاركات والمضاربات،كصيغ أساسية في البنوك الإسلامية، فالقانون الوضعي يحكم الشركات، فهو الذي يحدد نوع وضوابط الشركة، وحينما نود تسجيل شركة علينا أن نختار أحد الأشكال القانونية للشركات، وهي إما شركات أموال مثل: الشركة المساهمة، أو شركات أشخاص؛ مثل: شركة التضامن على سبيل المثال، وهذه الشركات تفصيلاً، هي: (مساهمة – تضامن – توصية بسيطة – بالأسهم – محاصة – متناقصة) .تحكمها قوانين الشركات القانونية،

(1)د. أحمد العثيم - كاتب اقتصادي مقال بعنوان: لتحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية صحيفة الجزيرة السعودية ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧ م العدد: (١٢٣٨٧)، الصفحة الاقتصادية.

(2)الباحث مصطفى ناطق صالح مطلوب نشر في الموقع الالكتروني المصرفي عربتاكس كوم بعنوان: معوقات وتحديات البنوك والمصارف الاسلامية بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٣م.

وليست بالضرورة تتفق أحكامها مع الشركة في الفقه الإسلامي. كيف، وما هي الآلية التي نستخدمها لتعديل القوانين بما يسمح بقيام شركات ثابتة مستمرة أو شركات متناقصة. . .إلخ [1].

المشكلات التي تواجه البنوك والمصارف الإسلامية:

١ – إدارة المخاطر؛ والمخاطر أكثر من ثلاثة عشر نوعًا كما ذكرتها جمعية اتحاد المصارف الأمريكية.

٢ – مشاكل السيولة.

٣ – مشاكل متعلقة بصيغ التمويل من جانبين:

الأول: الاختلاف بين هيئات الرقابة الشرعية، ودعاة الكمال [2]، والأخذ بالعزائم، مثل: الوعد الملزم، والدفعات المقدمة في الإجارة المنتهية بالتمليك، والتورق[3]، وغيرها من التفاصيل، ونقاط الاختلاف.

والثاني: التطبيق الشرعي والالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية.

---

(1)المسلم المعاصر، بيروت، عدد ٢٧، شعبان – شوال، ١٤٠١ه - / يوليوسبتمبر، ١٩٨١م، ص ٨٣ – ١٠٣ . الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك الاسلامية By - د. جمال الدين عطية ، (٥٥).

(2)وهنا وفي هذا المقام أقدم نصيحة الدكتور يوسف القرضاوي لمنتقدي البنوك الإسلامية؛ ما قاله في كتابه بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية، ص ٨٦ - ٨٧، حيث قال:[... كلمة أوجهها للناقدين للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أيًا كانت دوافعهم، وأعتقد أن بعضهم مخلص في نقده، وكلمتي إليهم تتمثل في أمور ثلاثة:

أ. أن يكونوا واقعيين ولا ينشدوا الكمال في البنوك الإسلامية وحدها في مجتمع يعج بالنواقص في كل ميدان، وأن يصبروا على التجربة، فهي لا زالت في بدايتها، وأن يقدموا لها العون بدل أن يوجهوا إليها الطعن من أمام ومن خلف.

وأن يذكروا هذه الحكمة جيدًا: إن من السهل أن نقول ونحسن القول ولكن من الصعب كل الصعب أن يتحول القول إلى عمل.

ب. أن يقدموا حسن الظن بالناس بدل المسارعة بالاتهام للغير وسوء الظن بالآخرين، وأن يتخلوا عن الإعجاب بالرأي، فهو أحد المهلكات، وعن الغرور بالنفس، فهو أحد الموبقات، وأن يذكروا قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ)،[الحجرات:١٢].

وقول رسوله الكريمr:(إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ)؛ متفق عليه؛من حديث أبو هريرة t؛ [البخاري رقم: (٥٧١٧)، ومسلم رقم: (٢٨ - (٢٥٦٣))].

ج. أن يذكروا أن المصارف الإسلامية - وإن كان لها بعض السلبيات وعليها بعض المآخذ - لها إيجابيات مذكورة وإنجازات مشكورة نذكر؛ منها:

١. أنها يسرت للفرد المسلم سبيل التعامل الحلال، وأراحت ضمائر المسلمين من التعامل مع البنوك الربوية.

٢. زرعت الثقة والأمل في أنفس المسلمين بإمكان قيام بنوك بغير ربا، وأن تطبيق الشريعة عندما تتجه الإرادة الجماعية إليه ميسور غير معسور.

٣. شجعت قاعدة كبيرة من جماهير الشعوب المسلمة على الادخار والاستثمار على حين قلما تتعامل البنوك الربوية إلا مع الأغنياء.

٤. هيأت فرصة مساعدة الفقراء ومساعدة المؤسسات الخيرية والجمعيات الإسلامية عن طريق صناديق الزكاة والبر والقرض الحسن.

٥. ساهمت في تنمية الجانب التربوي الثقافي،أ.ه -].

(3)التورق: من تورق، أكل الورق (أي الفضة المضروبة) على الغير..Tawarq أن يشتري الرجل السلعة بثمن مؤجل، ثم يبيعها إلى آخر بثمن أقل مما اشتراها به، وسميت بمسألة التورق، لأن المقصود منها الورق (النقد) لا البيع. ينظر: معجم لغة الفقهاء، ص١٣٥.

٤ . مخاطر تطبيق صيغ التمويل نفسها، وأساليب السداد، والتحصيل.

٥ – مشكلة خلط الودائع الاستثمارية.

٦ – مشكلة توزيع الأرباح.

٧ – صندوق مكافحة المخاطر، ومصادر تمويل هذا الصندوق، والجواز من عدمه في تمويله من إجمالي الأرباح قبل تقسيمها على الودائع والمصرف.

٨ – حرمان الودائع الاستثمارية من الأرباح عند سحبها قبل الأجل.

٩ – ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية هو من أكبر المعوقات، رغم اشتراكها في وحدة الأسس والوسائل والأهداف، والتي تسعى لإيجاد نظام مصرفي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٠ – القصور النوعي في الموارد البشرية بسبب نمط التعليم والتدريب.

١١ – وهناك توجد مشاكل وصعوبات أخرى تواجهها البنوك والمصارف الإسلامية [1].

مستقبل البنوك الإسلامية:

في ظل انتشار العلوم والتكنولوجيا في العالم لا زالت هناك فجوة بينها وبين الدول الإسلامية خاصة فيما يخص الاقتصاد والمصارف، فإذا أرادت الدول الإسلامية تنمية اقتصادها وتطوير عمل بنوكها؛ فمن خلال إيجاد استراتجية قوية وتكاملية للبنوك الإسلامية، وتوضع هذه الإستراتيجية على أساس أخطاء الماضي وهفوات الحاضر لتصحيحها وحذفها مستقبلاً، لذا يجب التنسيق ما بينها، والتوسع في عملية التوظيف الاستثماري، وتنمية نشاط البنوك الإسلامية الصغيرة.

وهناك العديد من المؤشرات والأدلة تؤكد أن المستقبل سيكون للمصارف الإسلامية؛ ومنها:

١ – الزيادة المضطردة في عدد المصارف الإسلامية.

٢ – اعتراف البنوك الربوية بنجاح تجربة المصارف الإسلامية، والذي فاق كل توقع بالرغم من التحديات، والعقبات التي تقف في سبيلها، والأخطاء التي تقع فيها.

٣ – قيام البنوك الربوية بإنشاء فروعًا لها تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

(1) للاطلاع على المزيد منها؛ ينظر: د. جمال الدين عطية مقال بعنوان: الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك الاسلامية في مجلة المسلم المعصر العدد:(٢٧) يوليو / سبتمبر ١٩٨١م، بيروت، ص ٨٣ - ١٠٣.

٤ – قيام بعض البنوك الأجنبية بإنشاء فروعًا لها تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مثل بنك: تشيس الأهلي،وسيتيبنك الأمريكي.

٥ – قيام بعض البنوك الأجنبية بإنشاء بنوكاً إسلامية مستقلة.

٦ – اعتراف الحكومات العربية والإسلامية بالمصارف الإسلامية كواقع، كما قامت بعض الدول العربية بإصدار تشريع خاص بها ينظم علاقتها بالبنك المركزي كما هو الحال في السودان وإيران وباكستان والإمارات والكويت.

٧ – بدأت بعض الجامعات العربية والإسلامية الاهتمام بالدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية، وأخذ ذلك صيغًا عدة منها:

أ – تزايد عدد رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية.

ب – تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي وفروعه المختلفة في الجامعات.

ج – إنشاء معاهد متخصصة للاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية؛ مثل:

– المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي بجدة.

– مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

– مركز الاقتصاد الإسلامي بباكستان.

– المعهد العالي للبنوك والاقتصاد الإسلامي بقبرص.

د – تنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية للاقتصاد والمصارف الإسلامية.

٧ – إصدار مجلات متخصصة في مجال الاقتصاد والمصارف الإسلامية؛ مثل:

– مجلة البنوك الإسلامية التي كان يصدرها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

– مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي التي يصدرها المركز العالمي للاقتصاد الإسلامي بجدة.

– مجلة الاقتصاد الإسلامي التي يصدرها بنك دبي الإسلامي.

– مجلة النور التي يصدرها بيت التمويل الكويتي.

– نشرات المصارف الإسلامية التي تصدرها المصارف الإسلامية.

٨ – إنشاء أقسام متخصصة للاقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات، مثل:

– قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية.

– قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة.

– قسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بباكستان.

– دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة الأزهر.

– تدريس الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في بعض الجامعات الأجنبية[1].

إن البنك الإسلامي هو: مؤسسة نقدية ومالية تجلب الموارد النقدية لتوظيفها توظيفًا فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد الشريفة للشريعة الإسلامية هدفها الأساسي هو تنمية اقتصاديات الدول الإسلامية لإنشاء هذا النوع من البنوك يجب إتباع مجموعة من المراحل يمكن تقسيم البنوك إلى أنواع وفق عدة معايير تتبع المصارف اللا ربوية في نشاطها عدة قواعد أهمها:

عدم التعامل بالفائدة، والتي تعتبر دخلاً ربويًا؛ مثل أي نوع آخر من البنوك تتم إدارة النشاط في البنوك الإسلامية وفق مراحل: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة.

توظف الأموال وتستثمر عن طريق الاستثمار المباشر، المضاربة الإسلامية،المرابحة, المشاركة, يقدم البنك اللاربوي عدة خدمات إنسانية , اجتماعية , اقتصادية... إلخ.

وقد تمكنت الدول الإسلامية من إنشاء بنك إسلامي دولي يقوم بإقراض الدول التي بحاجة إلسيولة، وهو من طراز صندوق النقد الدولي، وهو يتقدم من يوم لآخر ومع مرور الوقت يزداد توسع البنوك الإسلامية وزيادة أعدادها , وفروعها في العديد من دول العالم المسلمة أو غير المسلمة رغم هذا التطور, فإن الأسس التي أقيمت عليها البنوك الإسلامية ليست سليمة ١٠٠٪؛ هذا لأنه لم يسبق تأسيسها تقديم نظري كاف ,لذا فإنه إذا أرادت الدول الإسلامية الحفاظ على هذا الطراز من البنوك عليها مسايرة التكنولوجيا،وإيجاد استراتيجية قوية، وتكاملية تضمن حسن سير عملها.

وبهذا يمكن باستطاعة البلدان الإسلامية بشكل عام أو الإنسان المسلم بشكل خاص الاستغناء عن خدمات البنوك والمصارف الغربية التي تعمل وتقدم خدماتها معتمدة على ذلك زيادة أرباحها، ولا تعمل بالشريعة الإسلامية؛ لذا نقدر أن نقول أن البنوك والمصارف الإسلامية أسست نظامًا ماليًا ممتازًا يحتذي به في الدول غير إسلامية , ولنا أمل كبير أن هذا النظام المالي الشفاف يغزو العالم وتطبق قوانينه كي يستفيد الإنسان المسلم بأي بقعه في العالم، وأيضًا يستفيد منه كل شخص موجود على هذه المعمورة بصرف النظر عن ديانته.

(1)الباحثة: نيسمه محمد مقال بعنوان: مستقبل المصارف الإسلامية منتدى المحاسب العربي ٢٨ اغسطس ٢٠١٢م.

ونقدر أن نقول أن النظام المالي الإسلامي سوف يتصدر المشهد في السنوات القادمة بجميع أنحاء المعمورة لما يمتاز به من شفافية وصدق وأمانة ويحدد فيه نصيب البنوك والعملاء وفقًا للقوانين الموضوعة.

وتتمتع المصارف الإسلامية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية , حيث تستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها المصرفية والاستثمارية , ومن أهمها عدم التعامل بالفائدة المصرفية التي هي من الربا المحرم والمشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمصارف الإسلامية، وهي اللبنة الأولى في صرح الاقتصاد الإسلامي، عليها أن تجانب كل مشبوه حرصًا على سمعتها، وأن توحد أنظمتها وتعيد النظر في صيغ كثير من معاملاتها حتى لا تثير في أذهان الناس الشكوك في شرعية بعض أعمالها.

تواجه استثمارات المصارف الإسلامية نسبة مخاطرة أعلى من المصارف التقليدية، نظرًا لكون العلاقة بين المصرف الإسلامي والعميل المستثمر تسير ضمن قاعدة الغنم بالغرم، بينما نجد العلاقة بين المستثمر والمصرف التقليدي تسير ضمن مبدأ مقرض ومقترض.

ويتبينّ لنا جانب من عظمة هذا الدين، وخصوبة هذا الفقه، الذي ما فتئ يحل ما هو نافع ويحظر ما هو ضارّ، يحل البيع ويحرم الربا، يفرض قيوده وأحكامه مؤكداً خيرها، وإن جهله الناس.

ويوصي الباحثان بما يأتي:

- ضرورة سعي المصارف الإسلامية إلى اختيار العاملين فيها من أصحاب الخبرات والكفاءات المتميزة، لما له من أثر في التقليل من المخاطر.
- ضرورة السعي إلى إيجاد آلية لتوحيد وجهات النظر بين أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية.
- ضرورة التزام المؤسسة المالية التي تحمل اسما لبنك أو المصرف الإسلامي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها المصرفية والاستثمارية؛ باعتبارها جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي , وتمثل أحد أجهزته الهامة , وعلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعد جزءاً من المنهج الإسلامي الشامل لكل مناحي الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية , للعبادات والمعاملات والأخلاق في كل لا يتجزأ.

المصادر والمراجع:

١. د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة ط الثانية سنة ١٤٠٧هـ – /١٩٨٧م.

٢. د. حسام الدين عفانة، فتاوى يسألونك، www.yasaloonak.net

٣. د. محمد البلتاجي، مصادر التمويل للبنوك والمصارف الإسلامية،.

٤. عبدالملك محسن عبدالرحمن المحبشي، دور البنوك والمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، دار النهضة – القاهرة.

٥. د. أحمد العثيم – كاتب اقتصادي التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية صحيفة الجزيرة السعودية ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧ م العدد: (١٢٣٨٧)، الصفحة الاقتصادية.
٦. مصطفى ناطق صالح، معوقات وتحديات البنوك والمصارف الإسلامية، ١١ يوليو ٢٠١٣م.
٧. د. جمال الدين عطية، المسلم المعاصر، بيروت، عدد ٢٧، شعبان – شوال، ١٤٠١هـ– يوليو/ سبتمبر، ١٩٨١م، ص ٨٣ – ١٠٣ . الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية –.
٨. د. جمال الدين عطية مقال بعنوان: الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في مجلة المسلم المعاصر العدد (٢٧) يوليو / سبتمبر ١٩٨١م، بيروت.
٩. نيسمه محمد، مستقبل المصارف الإسلامية منتدى المحاسب العربي ٢٨ اغسطس ٢٠١٢م.

معوقات تطور التأمين التكافلي البديل الإسلامي للتأمين على الحياة في السودان

تطبيق على سوق التأمين التكافلي السوداني في الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٧

سامي إبراهيم باخت يس

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

د. أحمد علي أحمد

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

يعتبر التأمين نشاط اقتصادي واجتماعي متطور وأسلوب علمي له الكثير من الأهداف والمبادئ الأمر الذي جعل له اهتمامًا كبيرًا في أغلب دول العالم ويرجع ذلك إلى أن التأمين يعتبر أداة رئيسية من أدوات التنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي في العالم المعاصر ولم يعد يهدف فقط إلى حماية الأفراد من المخاطر بل أصبح هدفًا قوميًا يعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ينقسم التأمين من حيث النوع إلى قسمين الأول التأمينات العامة مثل (تأمين السيارات، التأمين البحري) والثاني تأمين الأشخاص ويشمل التأمين الصحي والتأمين على الحياة.

بدأت خدمات التأمين في السودان في التطور وازدهرت بفضل إسهام السودانيين في عملية التأصيل والأسلمة لخدماته وقد تم ذلك عبر القنوات الشرعية التي تعمل وفقًا للمنهج الإسلامي تحقيقًا لبناء دولة إسلامية ونتيجة لذلك ظهرت خدمات التأمين التكافلي الإسلامي كبديل شرعي لخدمات التأمين على الحياة وقد تم إنشاء أول شركة تأمين إسلامي في العالم في السودان وهي شركة التأمين الإسلامية في العام ١٩٧٩ م. وهنالك مشكلات مثلت معوقات أثرت بشكل مباشر على تطور صناعة التأمين التكافلي البديل الإسلامي للتأمين على الحياة أو كما يطلق عليه في أغلب الدول العربية والإسلامية مصطلح التأمين العائلي.

ورد في نص قانون التأمين والتكافل السوداني لسنة ٢٠٠٣ في الفصل الثاني المادة (٤) منه تعريف عقد التأمين التكافلي بأنه: عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المشتركين بأن يؤدي إلى المستفيد مبلغا من المال أو إيراداً دوريًا في حالة تحقق السبب الموجب لدفع مزية التكافل وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المشترك إلى المؤمن على وجه التبرع لمقابلة التزامات المؤمن.

مفهوم التأمين على الحياة:

هناك كثير من الأخطار التي يتعرض لها الإنسان في حياته منذ لحظة ولادته إلى لحظة وفاته، مما يترتب عليها تحقيق زيادة نفقات مادية لا يستطيع الفرد في غالب الأحوال تحملها نتيجة لتعرض دخله إلى النقص بسبب الوفاة أو الشيخوخة أو عدم قدرته على الإنتاج، هذه الأخطار من الصعب معرفة مدى الخسائر التي يمكن أن تتسبب في إحداثها لأنه من المستحيل منع وقوعها تمامًا، فبالرغم من التقدم الهائل في الطب العلاجي والطب الوقائي لا يزال الإنسان يصاب بالأمراض المختلفة التي تلزمه الفراش وتمنعه من مزاولة أعماله، بل إن هناك الكثير من الشواهد التي تشير إلى انتشار أنواع عديدة من الأمراض؛ كأمراض القلب والأعصاب والسرطان، وأخيراً الأيدز والتي يتطلب علاجها الكثير من النفقات، كما انه يستغرق وقتًا طويلاً. ففي المجتمعات البدائية اكتشف الإنسان في التعاون والعمل الجماعي نوعًا من الحماية ضد الأخطار والحد من خسائرها، ولم يقتصر صور التعاون والتضامن بين الأفراد في هذه المجتمعات على مجرد المشاركة بالمجهود الفردي في مقاومة الأخطار، وإنما امتدت صور التضامن إلى المشاركة في تحمل الخسائر التي تلحق بالفرد الذي تحقق الخطر بالنسبة له، وذلك بتوزيعها على الجميع.

يمثل التأمين على الحياة أحد شقي تأمينات الأشخاص، فالمعروف أن تأمين الأشخاص ينقسم إلى نوعين الأول التأمين على الحياة والثاني التأمين الصحي ويعود هذا التقسيم إلى نوعية وطبيعة الأخطار الشخصية التي يغطيها كل فرع وبما أن الدراسة التي نتناولها تختص بفرع تأمينات الحياة، سنركز اهتمامنا بنوعية الأخطار التي يغطيها التأمين على الحياة، ويمكن تقسيم هذه الأخطار إلى خمسة أنواع هي: (صلاح الدين صدقي – ١٩٨٧، ص ١٥)

١. الوفاة أو الموت الطبيعي.

٢. العجز الكلى الدائم أو المؤقت أو الموت الاعتباري.

٣. التقاعد، أو الموت الاقتصادي.

٤. الحوادث الشخصية والأمراض.

٥. البطالة.

تعريف التأمين على الحياة:

عرفه د. محمد جودت بأنه عبارة عن (اتفاق بين شركة التأمين وبين الشخص المؤمن له، تتعهد بموجبه شركة التأمين بدفع مبلغ من المال للمؤمن له، كدفعة مرة واحدة أو بصفة دورية نتيجة تحقق خطر معين يتعلق بحياة الشخص المؤمن له أو مجموعة الأشخاص خلال فترة محددة، لقاء قيام الطرف الثاني (المؤمن له) بدفع قسط لشركة التأمين لمرة واحدة أو بشكل دوري خلال فترة محددة) أما د. محمد رفيق المصري فقد نص تعريفه على أنه: عقد بموجبه يتكفل المؤمن بدفع قيمة (مبلغ) التأمين للمستفيد في حالة وفاة المؤمن على حياته أو المؤمن على حياة نفسه لبقائه حيًا بعد سن معين، وذلك مقابل أقساط سنوية تدفع لمدى الحياة أو لمدة محددة بموجب العقد. (السيد عبد المطلب عبده – ١٩٨٩، ص ٣٠٣)

كيفيه تنقية عقد التأمين على الحياة:

يرفض الفكر الإسلامي التأمين على الحياة المعاصر لاحتوائه على العديد من الشبهات الشرعية، حيث اقر فقهاء المسلمين تحريم التأمين التجاري وجواز التأمين التعاوني، كما يتضح من قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الأولى بمكة المكرمة بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٩٨ه ١٩٧٨م الذي درس فيه المجمع عقد التأمين دراسة مستفيضة وأصدر بعد ذلك قراره بجواز التأمين التعاوني وبعض المقترحات لمزاولته. وقرر المجلس جواز التأمين التعاوني بدلاً عن التأمين التجاري لما يلي:

١. إن التأمين التعاوني من عقود التبرع الذي يقصد بها التعاون والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث. كما أن التأمين التعاوني لا يستهدف التجارة ولا الربح وإنما توزيع الأخطار بين المستأمنين وتعاونهم على تحمل الضرر.

٢. خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه، فهو ليس ربوي ولا تستغل أمواله في استثمارات ربويه.

٣. إنه لا يفيد جهل المشتركين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع لأنهم متبرعون فلا مخاطر ولا غرر ولا مغامرة بخلاف التأمين التجاري.

٤. قيام المشتركين أو من يمثلهم باستثمار ما تجمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله إنشاء هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعًا أو مقابل أجر معين.

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك الالتزام بالفكر التعاوني التأميني والعمل على تدريب الأهالي مباشرة على التأمين التعاوني، إن يكون

لشركة التأمين التعاوني مركز له فروع في كافه المدن وان يكون بالشركة أقسام توزيع حسب الأخطار المراد تغطيتها وحسب مختلف فئات ومهن المتعاونين (المؤمنين) كان يكون هنالك قسم للتأمين الصحي، وآخر للتأمين ضد العجز والشيخوخة وإن يكون هنالك قسم لتأمين الباعة المتجولين وغيره للتجار والطلبة والمهنيين.... إلخ. كذلك اقترح القرار إن تكون الشركة على درجة من المرونة وإن يكون لها مجلس أعلى تمثل فيه الحكومة والمساهمين وتقوم الدولة والمشتركين بتحمل الخسارة الزائدة. (شوكت محمد عليان، ص ٣٣)

كان نتيجة لما يثار حول شرعية التأمين على الحياة والوثائق التي تصدرها شركات التأمين من تبعات شرعية عديدة، لذا اتجهت المحاولات العديدة نحو تقنينه من تلك المحظورات ومن ثمة صياغته صياغة شرعية بديلة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، فظهرت صكوك المضاربة الإسلامية للاستثمار والادخار والتكافل كبديل شرعي للتأمين على الحياة لاستنادها على المبادئ التي بموجبها يستقيم الأمر الشرعي في التكافل وهي :

١ . مبدأ التبرع : بأن يتبرع المشتركون عن رضا بجزء من أقساط اشتراكهم أو بها كلها لصندوق التكافل حسب حاجة الصندوق، وبهذا يساهم المشترك مع غيره في إعانة بقية المشتركين ويتم تعويضه في ذات الوقت بالمزية إذا استحقها في صورة تعاون وتبادل.

٢ .عدم مخالفة أداء أو نشاط الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية : ويقصد بذلك أن تلتزم الشركة في جميع الأنشطة الاهتداء بأحكام الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بإبرام العقود والاستثمارات ولهذا تلتزم بـ:

أ. تعيين جهاز شرعي يتألف من مجموعة من علماء الشريعة كهيئة للمراقبة تراقب أعمال الشركة وضبطها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تعمل على دراسة الأمور التي تصعب على الشركة من الناحية الفقهية ومن ثم تصدر قراراً حيالها.

ب. تقوم باستثمار أموالها عبر القنوات المشروعة في الميادين التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ج. تتعهد بعدم تأمين تجارة أو عمل يتعارض مع أحكام الشريعة كتجارة المخدرات أو الخمور مثلاً.

٣ . توزيع الفائض : وهو عبارة عن توزيع الأموال المتبقية بصندوق التكافل في نهاية السنة بعد دفع التعويضات والالتزامات مضافًا إليها عوائد الاستثمار ويتم توزيعها على المشتركين حسب نسبة اشتراكهم مع مراعاة التاريخ الذي تم فيه السداد.

٤ . المشاركة في الخسارة : إذا فاتت التعويضات والمصروفات الاشتراكات، وكان هنالك خسارة زائدة ينبغي أن يشارك الجميع فيها بنسب أقساطهم إنصافًا مع القاعدة الشرعية الغرم بالغنم.

٥ . المشاركة في الإدارة: للمشتركين حق المشاركة في الإدارة والإشراف على نشاط الشركة وأدارتها عبر هيئة المشتركين التي تنتخب من يمثلها في مجلس الإدارة. (صديق محمد الأمين الضرير – ٢٠٠٩، ص ١٦)، أما في الرد على بقية المحظورات الشرعية التي لحقت بعقد التامين على الحياة كما ساقها جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية فان عقود التكافل الإسلامي: (محمد الحاج عبد الله – ٢٠٠١، ص ٩٠)

١ . لاتجعل حياة الفرد ميدانًا للتجارة، لان المضارب لا يتأثر بأموال الأقساط وعوائد استثمارها، وإنما له النسب الشائعة من الأرباح الناتجة.

٢ . لا يسمح للمشترك بالتنازل عن حقه في عقد أو مزية التكافل لطرف ثالث إلا إذا كان ذلك سداداً لحق مالك للغير فلا مخالفة لقاعدة حق الغير والوصية إذ أن سداد الدين يسبق الإرث.

٣ . لاتعتبر بها أي شائبة من شوائب الربا.

٤ . تحسن وتلتزم بأحكام المضاربة الإسلامية بالكامل.

التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة)

يعرف التكافل على أنه البديل الإسلامي أو الشرعي للتأمين على الحياة وينقسم إلى أنواع عديدة يحمل كل نوع منها تغطية محددة ذات عنوان، وقد بدأ نظام التكافل بنوعين من العقود من حيث المشتركين: (سامي باخت ــ ٢٠١٤، غير منشور): ١ . عقود جماعية (وثيقة التكافل الجماعي). ٢ . عقود فردية (مضاربات التكافل).

حققت وثيقة مضاربات التكافل في بداياتها نجاحا كبيرا تمثل في الزيادة في الأقساط المكتتبة من سنة لأخرى ولكن ما واجه الاقتصاد السوداني من تضخم كان له أثراً سلبيًا على وثيقة مضاربات التكافل والتي كان من أهدافها الحماية التكافلية إضافة إلى الادخار والاستثمار.

أنواع التكافل:

وثيقة التكافل الجماعي:

(١) الأهداف: تهدف وثيقة التكافل الجماعي إلى تحقيق التكافل بين المشتركين من موظفين وعمال في الشركة أو البنوك أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية... إلخ. عند وفاة أحدهم أو عجزه في اثناء فترة اشتراكه طبقا لما ورد في شروط الوثيقة.

(٢) شروط الاشتراك : يقتصر الاشتراك على الأشخاص الذين تجاوز عمرهم الثامنة عشر ولم يتجاوزوا الخامسة والستين عند بداية الاشتراك، والحد الأدنى للمشتركين (١٠) أشخاص، وتنتهي فترة الاشتراك لأي مشترك عند بلوغه سن الخامسة والستين، ومدة الوثيقة عام قابل للتجديد، وتوجد شروط أخرى تتعلق بالحالة الصحية والقيمة الاسمية.

(٣) المزايا التي تغطيها وثيقة التكافل الجماعي : الوفاة الطبيعية، والوفاة بحادث، والعجز الكلي الدائم الناتج عن حادث، والعجز الكلي الدائم الناتج عن مرض، والعجز الجزئي الدائم الناتج عن حادث، والعجز الكلي المؤقت الناتج عن حادث. والأمراض الخطرة: وهي عبارة عن تغطية إضافية اختيارية، وهي التي تصيب الإنسان وتضعه في حالة لا تشبه العجز الكلي الدائم ولا المؤقت. أما الأمراض الخطرة المغطاة: الفشل الكلوي، السرطان، عمليات الشريان التاجي، الصدمة الدماغية، النوبات القلبية. وفي حالة إصابة المشترك بأي نوع من الأمراض المذكورة أعلاه وانطبق عليه تعريفه يصبح أهلاً لمزية التكافل ويكون التصديق في هذه الحالة بنسبة ٥٠٪ من القيمة الاسمية، وتستمر التغطية لبقية المزايا المتفق عليها.

حساب التكافل الجماعي (الفائض) :

يتكون حساب التكافل من أقساط المشتركين المدفوعة بنية التبرع ومن هذا الحساب يتم تمويل دفع مزايا التكافل وإعادة التكافل والمصاريف الفعلية اللازمة لعمليات المشروع.

يقوم الخبير الاكتواري في كل ثلاث سنوات على الأقل بتحديد ما إذا كان هناك فائض يوزع على حملة الشهادات السارية بنسبة الاشتراكات التي سددوها.

إنسحاب المشترك من المشروع أو اعتباره منسحباً : يجوز لصاحب العمل أن يطلب إلغاء ترشيح أي من المشتركين في أي وقت يشاء وأيضا يعتبر المشترك منسحباً إذا ترك خدمة صاحب العمل لأي سبب أو انتدب أو تفرغ للخدمة في أي جيش أو سلاح طيران.

مزايا (تعويضات) التكافل : (محمد صالح اسحق – ٢٠١١، ص ١٥)

المطالبات هي الواجهة التي تعكس مصداقية شركة التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي بقائها في السوق أو خروجها منه. وقد كان للتحول من نظام التأمين التجاري إلى التأمين الإسلامي أثر إيجابي في سرعة تسوية المطالبات لأن مبرر تقييدها سابقًا من قبل الشركات ولا نقول كلها هو الحصول على أكبر ربح ممكن

والذي انتفى بتطبيق التأمين الإسلامي مما ساعد كثيراً في تقليل الخلافات والتنازع الذي يؤدي للتقاضي في المحاكم.

الاستثناءات:

تضمن هذه الاستثناءات في الوثائق وذلك لحماية أموال التكافل من تأثير الكوارث غير العادية لذلك لا يستحق المشترك دفع مزايا إذا حدثت وفاته أو عجز بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي سبب من الأسباب الآتية:

١. حرب أو غزو أو عمل عدو أجنبي أو أعمال عدوانية أو أعمال شبه حربية (سواء أعلنت الحرب أم لا) أو حرب أهلية أو تمرد أو هيجان أو شغب أهلي يصل إلى شكل انتفاضة شعبية، مناورة عسكرية، أعمال عنف، عصيان، حكم عسكري وحكم مغتصب، أو عمل أي شخص بالنيابة عن أو بالاشتراك مع منظمة بغرض قلب نظام الحكم أو التأثير على الحكومة بالأعمال الإرهابية أو العنف أو إذا كان العجز مسبباً بصورة مباشرة من جراءه.

٢. محاولة الانتحار أو ايذاء النفس المتعمد سواء كان الشخص سليم العقل أو مجنوناً.

٣. عمل مخالف للقانون أو استفزاز مسبب للإصابة.

٤. تعاطي المخدرات أو تعاطي المشروبات الكحولية.

٥. الطيران، الطيران الشراعي، أو السفر على الطائرات إلا إذا كان المشترك مسافراً مقابل أجرة على طائرة تديرها شركة طيران معترف بها أو شركات تأجير طائرات.

٦. الاشتراك أو التدريب لأي ألعاب رياضية خطرة أو المسابقات أو ركوب الخيل أو قيادة السيارات في السباق.

٧. الغطس الذي يستلزم أدوات تنفس صناعية.

٨. الإصابة الناتجة من تفاعل نووي أو ذري أو تلوث إشعاعي.

٩. التسمم (بما في ذلك شهيق الغاز) فيما عدا الالتهابات الناتجة عن الحادث وقت وقوعه.

١٠. الحمل، الولادة أو الإجهاض أو إي تعقيدات ناتجة عنها.

١١. إي حالة مرضية أو تشوه يعاني منه المشترك قبل بدء تاريخ اشتراكه.

إستثناءات أخرى: ١- محاولة الانتحار. ٢- إدمان المخدارات. ٣- إكتشاف المرض في حالة وجود مرض نقص المناعة.

شروط استحقاق مزية التكافل:

١ . أن تكون المعلومات والبيانات الجوهرية المقدمة من المشترك في طلب اشتراكه صحيحة فإذا أثبت عدم صحتها أو ثبت أن المشترك قد أخفي بيانات أو إي معلومات ضرورية عند اشتراكه يحرم المستفيد في هذه الحالة من مزية التكافل.

٢ . سداد جميع الأقساط المستحقة على المشترك قبل إصابته بالعجز أو الوفاة.

٣ . إلا يكون عجز المشترك أو وفاته قد حدث بعد التاريخ المحدد للانسحاب وفقًا لطلبه الذي أودعه لدي الشركة.

٤ . إلا يكون المستفيد قد دبر أو شارك في موت المشترك مما يحرمه من حصته في مزية التكافل.

٥ . أن يزود المستفيد الشركة بالمستندات القانونية للعجز أو الوفاة.

شروط دفع مزية التكافل: (سيد حامد حسن ــ ١٩٩٦، غير منشور)

١ . المبالغ المستحقة السداد كمزية تكافل تعتبر ورثة وتطبق عليها الأحكام الشرعية الواردة في ميزان الوصايا.

٢ . بعد اكتمال الإجراءات تدفع الشركة المزية في موعد أقصاه (٦٠) يومًا.

٣ . في جميع الحالات التي لا يستحق فيها المشترك مزية التكافل يعطي رصيده بصندوق الاستثمار.

٤ . تحرر الشركة شيكًا بقيمة مزايا التكافل باسم المشترك أو وكيل الورثة أو الموصي لهم وفقًا للتوكيل الشرعي.

٥ . تدفع مزية التكافل المستحقة للفرد مرة واحدة وذلك في حالة الوفاة أو العجز الكلي الدائم أيهما يحدث أولاً وتصبح التغطية منتهية فيما يتعلق بذلك الفرد وذلك يحقق أي من الميزتين المشار إليهما.

أنواع معوقات تطور صناعة التأمين التكافلي بالسودان:

المعوقات الشرعية:

تمثل المعوقات الشرعية على صناعة التأمين التكافلي بالسودان عاملاً مؤثراً في صناعة التأمين، ويعد المجتمع السوداني من أكثر المجتمعات شديدة الحساسية للمسائل الشرعية المتعلقة بالممارسة الحياتية للفرد فيه، وعلي وجه الخصوص المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية، ولذلك فالتأمين وباعتباره أحد ضروب المعاملات المالية فقد نال نصيبًا وافرًا من الجدل الشرعي في المجتمع السوداني سواء بالنسبة للعلماء أو لعامة الناس.

نلاحظ بأن كثير من الدراسات الميدانية والتسويقية التي تقوم بها بعض شركات التأمين تشير إلى أهمية المحفز الشرعي لتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات التي تقدمها شركات التأمين لعملائها ولقد ألزم القانون المنظم لقطاع التأمين في السودان إلى تكوين هيئات شرعية لشركات التأمين ولإصدار فتاوي بشرعية معاملاتها التأمينية وشرعية منتجاتها التكافلية المقدمة، وبالرغم من ذلك فأن كثيراً من الجمهور ما زال محجماً عن الإقبال على التأمين وذلك لعدم وضوح الرؤية الشرعية لكثير من هؤلاء الناس ولذلك فالبعض يحجم عن التأمين من باب الحذر الشرعي أو عدم ثقة قطاع كبير من الجمهور بالالتزام الذي تبديه شركات التأمين بضوابط التأمين التكافلي والذي تدعمه وتتبناه الدولة في شكل قانون منظم باعتباره متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق منظور توجه الدولة. لذلك فيجب على شركات التأمين أن تأخذ على عاتقها نشر الثقافة الشرعية التأمينية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية وتخدم قطاع التأمين.

المعوقات التي تتعلق بالمشتركين:

يمكن القول بداية بأن ثقافة التأمين تعد من الثقافات المتدنية جداً لدى المجتمع السوداني فالتأمين ينظر إليه باعتباره ممارسه مجهولة حتي عند قطاع عريض من فئة المتعلمين في المجتمع وكان إهتمام أفراد المجتمع السوداني بجانب واحد من جوانب المعرفة التأمينية وهو الجانب الشرعي، ولم يكن هناك إهتمام مطلقًا بالجوانب الأخرى على الرغم من أهمية هذه الجوانب، مثل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية للتأمين وهذا ينسحب كذلك على مسألة الجهل الكبير فيما يتعلق بالحقوق التي تخولها وثيقة التأمين للمستفيدين منها، ويمكن تبرير ذلك بالوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيشه المجتمع السوداني، والدور التكافلي الاجتماعي للمجتمع والأسرة في السابق، كذلك فإن كثيراً ممن كان لهم موقف مغاير من شرعية التأمين من الأفراد العاديين لم يحاولوا مطلقًا البحث عن مزايا التأمين بشكل موضوعي ومحايد، هذا إضافة إلى أن من كان لهم حكم بعدم شرعية التأمين من انصرفوا عن البحث في الجوانب الأخرى للتأمين. أن تأثير وسائل الإعلام والوسائل التثقيفية التي تتبني موقفا متشدداً حيال قضية التأمين يعد أكبر وأعمق من تأثير المحاولات الفردية التي يقوم بها العاملون في مجال التأمين لجذب عدد من العملاء في محاولة لتحقيق نجاح على الصعيد التسويقي والبيع للشركات، حيث يحتوي التأثير الأول على مكون رئيسي يتمثل في الحل والتحريم الأمر الذي يجعل شخص المتلقي غير المتخصص ينساق وراء الرأي نظراً لكونه يمس المعتقد الديني.

الدراسة الميدانية:

أولاً: شركة التأمين الإسلامية

بتسجيل بنك فيصل الإسلامي كشركة مساهمة عامة في ١٩٧٧/٨/١٨م، وممارسته لمهامه وفقًا لموجهات الشريعة الإسلامية أجازت هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي مبدأ التأمين التعاوني وألزمت البنك بالبدء في تأسيس شركة تأمين تعاونية لتأمين ممتلكاته وأمواله لديها وعدم التعامل مع شركات التأمين التجارية. وبهذا أصبح لزامًا على البنك إضفاء الجانب الشرعي على معاملاته أن يقوم بتأسيس أول شركة للتأمين الإسلامي في السودان بل وفي العالم، قامت شركة التأمين الإسلامية في ١٩٧٩/٩/٢١م. ومن أبرز أغراضها: (محمد غنيم – ٢٠١٧/١/٢١، مقابلة شخصية)

١. مزاولة أعمال التأمين وإعادة التأمين.

٢. العمل وكيلاً لشركات ومؤسسات التأمين لأداء الأعمال التي تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر لتحقيق أهدافها.

٣. تقديم الاستشارات الفنية في مجال التأمين.

بالرغم من أن شركة التأمين الإسلامية (الخرطوم) تم تأسيسها عام ١٩٧٩م كأول شركة تأمين إسلامية في العالم إلا أنها لم تطبق نظام التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) إلا في عام ١٩٨٧م فأدخلت نظام المضاربة الإسلامية للاستثمار والادخار التكافل بالإضافة إلى إدخالها لنظامين جديدين هما ملحق المزايا الإضافية ونظام التكافل الجماعي إلا أن الشركة واجهت مشاكل وتحديات عند طرحها لوثيقة المضاربة الإسلامية والادخار الفردية ومن أهم هذه المشاكل والعقبات مشكلة التضخم وارتفاع تكلفتها وصعوبة تسويقها مقارنة بالوثيقة الجماعية، وبالتالي حاجتها لمزيد من الجهود التسويقية المكثفة مما حال دون تحقيقها لأهدافها التي طرحت من أجلها وفي عام ١٩٩٦م توقفت الشركة من طرحها للوثيقة الفردية ومن ثم تم التركيز على الوثيقة الجماعية لما تمتاز به من إنخفاض التكلفة بالإضافة إلى سهولة تسويقها.

ومن أهم التغطيات التأمينية التي تمارسها الشركة:

ا. التأمينات العامة بمختلف أنواعها.

ب. خدمات التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) ويشمل الوثائق الآتية: التكافل الفردي. – التكافل العائلي. – الوثيقة التكافلية. – وثيقة حماية الرهن. – وثيقة تكافل السائق الشامل. – التأمين الطبي والسفر. – تأمين التمويل الأصغر. – تأمين الحرب. – وثيقة الحج والعمرة.

ثانيًا شركة النيلين للتأمين المحدودة

تأسست في عام ١٩٨١م تقدم خدمات التأمين المختلفة من خلال منتجات معروفة ومجازة من هيئة الرقابة الشرعية والجهات ذات الصلة في تنظيم أداء شركات التأمين بالسودان، وبالرغم من أن شركة النيلين للتأمين تم تأسيسها عام ١٩٨١م ومارست أغلب أنواع التأمين إلا أنها لم تطبق نظام التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) إلا في العام ٢٠١٤م، وأهم التغطيات التي تقدمها في التأمين التكافلي هي: (محمد عباس – ١٨/١/٢٠١٧، مقابلة شخصية)

١. الوفاة (طبيعية – حادث).

٢. الأمراض الخطرة.

٣. العجز الكي الدائم والجزئي.

٤. العجز الجزئي الدائم – الجزئي.

شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة (مطبوعات شركة شيكان للتأمين، ٢٠٠٦):

هي إحدى شركات الهيئة الاقتصادية الوطنية، تأسست الشركة عام ١٩٨٣م إلا أنها لم تباشر نشاطها الفعلي إلا في العام ١٩٩٠م وتعتبر شركة شيكان للتأمين من أكبر شركات التأمين على الصعيد المحلي وأهمها على الصعيد الإقليمي، تقوم الشركة بالتأمين على القطاعين العام والخاص، أعدت الشركة نظامًا للتكافل رفيع المستوى تعمل على تلبية رغبات وحاجات المجتمع حيث بدأت خدمات التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) فيها منذ العام ١٩٩٧م.

ومن أهم التغطيات التي تقدمها في فرع التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة): التكافل الجماعي، مضاربات التكافل عن طريق الادخار والاستثمار، التكافل المعاشي، تكافل تعليم الأبناء، تكافل حماية الرهن، وثيقة أمان المغترب، تكافل الحج والعمرة.

رابعًا: شركة البركة للتأمين (السودان) المحدودة

هي إحدى مؤسسات مجموعة دلة البركة المصرفية واسعة الانتشار وقد تم تأسيسها في العام ١٩٨٥م لتمارس نشاط التأمين على النهج التعاوني الإسلامي، تمارس الشركة مختلف فروع التأمينات العامة وأهم منتجات التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) والذي بدأته الشركة عام ٢٠٠٣م هي: (بله العجب – ١٩/١/٢٠١٧ مقابلة شخصية): التكافل لحماية الدخل، والتكافل الأسري، والتكافل التعليمي، وحماية الرهن، والتكافل الطبي، وحماية التمويل الأصغر، وحماية المعاملات، والتكافل الجماعي، والتكافل المعاشي.

خامسًا: الشركة التعاونية للتأمين

هي شركة مساهمة عامة مسجلة بالسودان منذ العام ١٩٨٩م وباشرت نشاطها في العام ١٩٩١م ويساهم في رأس مالها حوالي ٨٠ مؤسسة وجمعية تعاونية وكلها هيئات اعتبارية تشمل مجمل القطاع الزراعي والتعاوني إضافة لمزارعين وتعاونيين كأفراد.

تمارس الشركة التأمينات العامة بمختلف أنواعها، وكانت بداية ممارسة الشركة لفرع التكافل (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) في العام ٢٠٠٧م وتشمل الوثائق الآتي: (محمد الطيب – ٢٨/١/٢٠١٧، مقابلة شخصية):

- التكافل الجماعي.
- التكافل المعاشي.
- التكافل الأسري.
- حماية الدخل.
- حماية الرهن.
- التكافل التعليمي.
- حماية المعاملات.
- منتج لبيك لتكافل شعيرتي الحج والعمرة.
- تأمين السفر.
- تكافل المزارع.

نموذج الاستبيان: تم إعداد نموذج استبيان لعدد (٢٠٠) فرد بعضهم من موظفي إدارات التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) في سوق التأمين التكافلي السوداني لعدد خمسة شركات ممارسة لهذا النوع، وبعضهم من مشتركي خدمة التأمين التكافلي بالشركات الممارسة، وبعضهم من غير مشتركي الخدمة.

أولاً: الفرض الأول وتحليل النتائج:

ينص الفرض الأول للدراسة على الآتي: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معوقات التأمين التكافلي بالسودان والدعاية والإعلان. وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بتعيين قيمة معامل إرتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين تأثير المعوقات على التأمين التكافلي بالسودان وبين الدعاية والإعلان ومن خلال العلاقة اتضحت النتائج كما يظهر في جدول رقم (١).

جدول رقم (١) قيمة معامل الارتباط بين تأثير المعوقات على صناعة التأمين التكافلي بالسودان والدعاية والإعلان. أفراد عينة الدراسة (ن = ٢٠٠)

المتغيرات ن = ٢٠٠	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
تأثير التحديات × الدعاية والإعلان	٤٧	١١,٨٠	** ٠,٠٧٣-	٠,٠١
	٢٢	١٠,٦٧		

** دالة عند مستوى دلالة (٠,٠١) جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان للدراسة الميدانية

يتضح من الجدول (١) أن قيمة معامل الارتباط لمقياس بيرسون سجل (٠,٠٧٣٠-) مع العلم ان مستوى الدلالة عند (٠,٠١) وهو ما يعني أن قيمة معامل الارتباط يثبت وجود دالة سالبة تؤكد وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، أي ان هناك علاقة عكسية ذات دالة إحصائية بين تأثير معوقات التأمين التكافلي بالسودان وبين الدعاية والإعلان بمعنى انه كلما زاد إستخدام الدعاية والإعلان قل تأثير المعوقات على التأمين التكافلي.

يتضح أن الدعاية والإعلان يشكلان التوجه العام للمستهلك السوداني سواء كان الاستهلاك متجه للسلعة أو للخدمة وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه الدعاية والإعلان في تحديد اتجاه المواطن تجاه خدمة التأمين التكافلي، فبجانب المعوقات التي تؤثر سلبًا على رأي المواطن السوداني تجاه الاشتراك في خدمات التأمين التكافلي، تأتي الدعاية والإعلان كسبب أخر يؤثر حتمًا على خلق الرغبة الداخلية لدي المواطنين للاستفادة من خدمات التأمين التكافلي، كذلك تعد الدعاية والإعلان اتجاهًا مضادًا للمعوقات الأخرى حيث تشكل عاملاً مباشرًا في جذب انتباه الأشخاص إلى مناقشة الاتجاهات المختلفة سواء الموافقة أو المعارضة لفكرة التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) حيث يمثل الإعلان عن مزايا التأمين التكافلي وعن مدى الاستفادة منه وعن موافقة التأمين

التكافلي للشريعة حافزاً لدي المعارضين لمجرد السماع أو التقليد إلى المبادرة بمناقشة الأمر مع المختصين فينتج عن ذلك فرص أكبر وقاعدة أوسع يمكن من خلالها نشر الوعي التأميني، حيث تمثل الدعاية والإعلان عاملاً عكسياً مع معوقات التأمين التكافلي بالسودان فكلما أرتفعت نسبة إستخدام الدعاية والإعلان قلت نسبة تأثير المعوقات، وذلك من خلال علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بينهما وهو ما يعني صحة الفرض الأول للدراسة.

الفرض الثاني وتحليل النتائج:

ينص الفرض الثالث للدراسة على الأتي: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المعوقات على التأمين التكافلي بالسودان وبين الوعي التأميني للمستفيدين من مجال التأمين التكافلي من خلال تحليل العلاقة بين تأثير المعوقات على التأمين التكافلي بالسودان وبين الوعي التأميني للمستفيدين من مجال التأمين التكافلي. تتضح النتائج كما يظهر في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) يوضح قيمة معامل الارتباط بين المعوقات على التأمين التكافلي بالسودان وبين الوعي التأميني للمستفيدين من مجال تأمين التكافل

المتغيرات ن=٢٠٠	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
تأثير التحديات	٣٥,١٣	٩,٨٤٦	** ٠,٠٣٣-	٠,٠١
× وعي المستفيدين	٣٧,٣١	١٠,٣٣٦		

** دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١) (جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان للدراسة الميدانية)

يتضح من الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل الارتباط لمقياس بيرسون سجلت (-٠.٠٣٣) مع العلم أن مستوى الدالة عند (٠.٠١) وهو ما يعني أن قيمة معامل الارتباط يثبت وجود دالة سالبة تؤكد وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، أي ان هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين تأثير المعوقات على التأمين التكافلي بالسودان وبين الوعي التأميني للمستفيدين من التأمين بمعنى أنه كلما زاد الوعي التأميني للمستفيدين من مجال التأمين التكافلي قل تأثير المعوقات على التأمين التكافلي ولتفسير ذلك لابد من معرفة مفهوم هذه العلاقة وتطبيقها على واقع الدراسة وهي كالتالي:

يمثل الوعي بأهمية سلعة ما أو خدمة ما لدى الأفراد في أي مجتمع، ويعد عاملاً جوهرياً في نجاح هذه السلعة أو الخدمة، وإذا نظرنا إلى الخدمات التأمينية في المجتمعات المتقدمة سنجد أنها تحظى بوعي شديد لدى الأفراد وذلك بمعرفة مدى أهمية هذه الخدمات وهنا تصبح الخدمة ومميزاتها مسوقًا ذاتياً حيث يبحث عنه المقبل على الاشتراك

في الخدمة بوعي تام وببساطة ويسر، أما في المجتمع السوداني فهناك مشكلة رئيسية تتمثل في الضعف الشديد للوعي التأميني لدى أفراد المجتمع مما يشكل عبئًا على الشركات ويجعل من عملية إقناع الأفراد بأهمية التأمين ومشروعيته أمرًا ملحًا وهو ما يتطلب موارد مالية طائلة، لذا تلجأ الشركات إلى عملية البيع المباشر للخدمات باختيار شرائح معينة من المجتمع مما يقود من الانتشار الفعلي للثقافة التأمينية، ويجعل الوصول إلى درجة وعي الأفراد بالمنتج التأميني أمرًا قاصرًا على هذه الشرائح التي تم التسويق لها.

وتعود أسباب اضمحلال الوعي التأميني لدي المستفيدين من خدمات التأمين التكافلي الي:

١. سطحية الثقافة الدينية وخاصة فيما يتعلق بجانب التأمين التكافلي، ومدى مشروعيته ومدى اختلافه الشرعي عن التأمين على الحياة التجاري حيث تتشكل ثقافة التحريم درءا للشبهات وابتعاداً عن مواطن الفتن لدى قطاع كبير من أفراد المجتمع.

٢. اضمحلال الثقافة القانونية وخاصة فيما يتعلق بتفسير العقود وانتشار ثقافة استغلال الشركات لجهل العملاء بالقانون ووضعهم في مشكلات هم في غنى عنها، وطول أمد التقاضي حال الخلاف مع هذه الشركات وضياع مستحقاتهم.

٣. سطحية الثقافة الاقتصادية والنظر إلى أقساط التأمين التكافلي على أنها إهدار للأموال وأن التكلفة الحقيقية للخدمات أقل كثيراً من الأقساط وأن الأقساط تمثل عبئًا ماليًا غير ذي جدوى، وأن الشركات لا تلتزم بدفع ما عليها من مستحقات.

وهذه الشريحة من أفراد المجتمع تكونت لديها هذه النظرة السلبية للتأمين نقلاً عن شرائح أخرى من المجتمع لم تنتشر بينها الثقافة التأمينية، ولم يصل لها الوعي التأميني مما يجعل أغلبها في مصاف المعارضين للتأمين سواء من قبيل الجهل الشرعي أو القانوني، أو من باب درء الشبهات دون وعي أو فهم، مما يشكل مجموعة من المعوقات الحقيقة التي تؤثر سلبًا على صناعة التأمين التكافلي بالمجتمع السوداني.

ومن هنا برزت العلاقة العكسية بين تأثير المعوقات على التأمين التكافلي بالسودان وبين الوعي التأميني للمستفيدين من مجال التأمين التكافلي. فكلما زاد الوعي للمستفيدين من مجال التأمين التكافلي كلما قل تأثير المعوقات على التأمين التكافلي بالسودان والعكس صحيح مما يعني وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فيما بينهما مما يعني صحة الفرض الثاني للدراسة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الحالية من خلال الطرح النظري والتحليل الإحصائي الميداني إلى عدد من النتائج وهي كالأتي :

٢ . هناك معوقات تؤثر سلبًا على صناعة التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) بالسودان وقسمت هذه التحديات إلى :

ا) معوقات خاصة بالعاملين في مجال التأمين التكافلي .

ب) معوقات خاصة بالمشتركين في خدمات التأمين التكافلي .

ج) معوقات خاصة بالأفراد غير المشتركين في خدمات التأمين التكافلي .

٢ . هناك علاقة عكسية بين معوقات التأمين التكافلي بالسودان والدعاية والإعلان، بمعنى عدم وجود القدر الكافي من الدعاية والإعلان لخدمات التأمين التكافلي مما يؤثر سلبًا على صناعة التأمين التكافلي بالسودان .

٣ . أن نقص الدعاية والإعلان عن ماهية التكافل ساعد على عدم الإقبال على التكافل .

٤ . توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معوقات التأمين التكافلي بالسودان والوعي التأميني للمستفيدين من مجال التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة)، بمعنى عدم وجود وعي تأميني كافي لدى جمهور المستفيدين من مجال التأمين التكافلي مما يمثل تحديًا ميدانيًا يؤثر سلبًا على نجاح صناعة التأمين التكافلي بالسودان .

التوصيات :

توصلت الدراسة الحالية إلى عدد من التوصيات للعاملين والمهتمين بمجال التأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة) وهي :

١ . نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع وتطويره بواسطة وسائل الإعلام المختلفة وإيجاد برامج لنشر ثقافته على كافة المستويات وبذل أقصى الجهود لمعالجة غياب وضعف الوعي التأميني .

٢ . إدخال علم التأمين بصفة عامة والتكافل بصفة خاصة في المراحل التعليمية المختلفة .

٣ . تنظيم المحاضرات والمؤتمرات عن التأمين التكافلي وشرح أهدافه ومزاياه .

٤ . وضع برامج تعليمية لتأهيل الكوادر البشرية العاملة في التأمين التكافلي لتلمس القصور والاستعانة بأصحاب الخبرة في ذلك .

المصادر والمراجع :

١٠ . صلاح الدين صدقي، (١٩٧٨)، التأمين ورياضياته، القاهرة، دار النهضة .

١١ . سيد عبد المطلب عبده، (١٩٨٩)، التأمين على الحياة، القاهرة، دار الكتاب الجامعي .

١٢. شوكت محمد عليان، (١٩٩٦)، التأمين في الشريعة الإسلامية، دار الشواق، السعودية.
١٣. محمد الحاج عبد الله، (٢٠٠١)، مبادئ التأمين وتجربته في السودان، الخرطوم، دار جامعة أفريقيا العالمية للنشر.
١٤. محمد صالح اسحق، (٢٠٠٩)، مزية التكافل، شركة التأمين الإسلامية، ورقة مقدمة للكلية الكندية في التكافل الإسلامي.
١٥. صديق الأمين الضرير، (٢٠٠٩)، محاضرة بعنوان التعريف بنظام التأمين الإسلامي، سمنار تطبيق التأمين الإسلامي، هيئة الرقابة على التأمين، الخرطوم.
١٦. سيد حامد حسن، (١٩٩٦)، ورقة في التكافل الإسلامي البديل للتأمين على الحياة، مؤتمر التأمينات الاجتماعية والتكافل الاجتماعي في الإسلام، الخرطوم، الصندوق العربي للتأمينات الاجتماعية، الخرطوم، السودان.
١٧. سامي إبراهيم باخت (٢٠١٤)، فاعلية خدمات التأمين التكافلي في السودان، دراسة حالة شركة التأمين الإسلامية (٢٠٠٥–٢٠٠٩)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
١٨. إصدارات ونشرات شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة.

أثر التركز في تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة في الدور التنموي للمصارف الإسلامية

هلا المالح

طالبة دكتوراه إدارة مؤسسات مالية، ماجستير مصارف إسلامية، محاسب قانوني سوري

غالية الشمري

طالبة دكتوراه إدارة مؤسسات مالية، ماجستير مصارف إسلامية، محاسب قانوني إسلامي، مدقق شرعي

تسهم المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، من خلال صيغ التمويل المطبقة من مرابحة ومضاربة ومشاركة... والتي تهدف إلى استثمار عناصر الإنتاج في المجتمع وفق أسس شرعية، إضافة أن المصارف الإسلامية ترتكز في عملها على المشاركة في الربح والخسارة، وتحريم الربا الذي يعد السبب الرئيسي في التوزيع غير العادل للثروة.

ظلت المصارف الإسلامية تركز على التمويل بصيغة المرابحة دون غيرها من الصيغ الأخرى على الرغم من كافة الانتقادات والشبهات الشرعية التي وجهت إليها، لذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أثر التركز في تطبيق الصيغة المذكورة في الدور التنموي للمصارف الإسلامية خاصة ان الصيغة المذكورة أقرب ما تكون شكلاً لصيغة الائتمان التقليدية.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأساسية والتي تسعى إلى زيادة المعرفة بالمرابحة للآمر بالشراء، والتأصيل الفقهي لها، ودراسة أثرها في التنمية الاقتصادية، وإجراء تحليل SWOT للصيغة المذكورة.

وكذلك معرفة أثر التركز في التمويل بالمرابحة في التنمية الاقتصادية، واقتراح الحلول للتخفيف من هذا التركز لتحقيق الهدف المرجو من عمل المصارف الإسلامية في استثمار عناصر الإنتاج وتسريع العجلة الاقتصادية، إضافة إلى أنّ النتائج التي سيتم التوصل إليها من الممكن أن تساعد السلطات الرقابية في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتخفيف من التركز المذكور.

المرابحة للآمر بالشراء

إن بيع المرابحة من بيوع الأمانة الذي يتوجب الإخبار فيه عن الثمن. وتقسم المرابحة[1] إلى قسمين:

أولاً- المرابحة العادية: وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، وتكون مهنة البائع التجارة وهو لا يحتاج لتمويل ولا إلى وعد بالشراء.

ثانياً- المرابحة المصرفية: وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف: البائع، والمشتري، والبنك باعتباره وسيطا بين البائع والمشتري، والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد بعد وجود وعد مسبق من قبل العميل بالشراء.

تحليل نقاط القوة والضعف لصيغة التمويل بالمرابحة

تحليل SWOT هو طريقة تحليلية تساعد على تحديد نقاط القوة والضعف وإدراك نوعية التهديدات وطبيعة الفرص المتاحة ويعتبر هام جدا في إعداد واستراتيجيات الأعمال. وتعد هذه الطريقة اليوم إحدى الأساليب المشهورة في قطاعات الإدارة في الشركات، حيث تستخدم كثيراً من أجل التخطيط على الأمد القصير، المتوسط والطويل، وأيضًا في مجال الاستراتيجيات لإعداد مشاريع جديدة. لأن هذا التحليل يقوم على البحث عن فرص العمل التجاري ويبحث في المناخ الذي يتواجد فيه ذلك العمل. يفيد تحليل سوات في إدارة نقاط القوة، الضعف، التهديدات والفرص المحتملة، ويساعد هذا التحليل على فهم عملية اتخاذ القرار في أي مناخ كان، حيث يقدم نظرة واسعة للسيناريو القائم، عن الوضع أو حتى عن المنافسين. الفكرة من هذه الأداة هي اكتشاف ما يمكنك تعزيزه، والعوامل التي يجب عليك مراقبتها والتحكم فيها، كي لا تؤثر سلبًا على أعمالك التجارية. وهذا يمكن أن يساهم في تقديم معرفة مفصلة جيداً تجعل شركتك تتمكن حتى من استباق المفاجآت، إذا كان لديك تساؤل حول الطريق الذي يجب السير فيه، يجب أن تختار استخدام هذا التحليل، باعتبار أن هذا التحليل صائب كثيراً للهدف، فضلاً عن سهولة تطبيقه. هذه السهولة والإصابة للهدف جعلت من هذه الاستراتيجية استراتيجية شائعة لمختلف القطاعات والاختصاصات[2].

---

[1] خوجة، عز الدين محمد، عمليات التمويل الإسلامي مادة علمية تطبيقية معتمدة ومتوافقة مع شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد، المجلس العام للبنوك الإسلامية، ص 19.

[2] http://afhmseo.com/learn-swat-analysis-in-detail/ تاريخ الولوج 2-10-2019

وفيما يلي تحليل SWOT لصيغة المرابحة المصرفية[1] :

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. سهلة التطبيق. 2. أرباحها محددة 3. توفر سيولة للعميل. 4. إجراءاتها واضحة. 5. مرنة. 6. أول صيغ التمويل الإسلامي المطبقة وأكثرها انتشارًا.	1. قصورها في الدور التنموي. 2. التوجه نحو السلع الاستهلاكية. 3. تساهم في التضخم النقدي. 4. أقرب ما تكون شكلًا لصيغة الائتمان التقليدية.
الفرص	**التهديدات**
1. التوجه نحو السلع الإنتاجية. 2. إمكانية استخدامها في إعادة الاعمار. 3. استصدار صكوك مرابحة للحكومة.	1. وضع ضوابط من السلطات الرقابية تحد من تطبيق صيغة المرابحة. 2. تشجيع صيغ التمويل الأخرى. 3. صعوبة توفيق أوضاع المصارف العاملة مع توجيهات السلطة الرقابية. 4. عدم وجود خبرة في صيغ التمويل الأخرى. 5. تُأثر الوضع المالي للمصارف الإسلامية العاملة.

الدور التنموي للمصارف الإسلامية

التنمية هي عملية تغيير إرادية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع إلى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل. إنها نقلة نوعية جامعة ومركبة تستهدف إلى جانب تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج الاجتماعي عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، تحقيق تطوير جوهري في مستوى الحياة المعيشية والروحية للإنسان، تساعده على تفجير طاقاته الكامنة من أجل حياة أفضل وأكثر تقدماً[2].

ترتبط التنمية الاقتصادية في الإسلام بشكل مباشر باستخلاف الإنسان في الأرض، الاستخلاف الذي يستوجب أن يقوم الإنسان بعمارة الأرض وتسخير مواردها لخدمة الفرد والمجتمع في آن معاً[3].

[1] الجدول من إعداد الباحثتين.
[2] خوري، عصام، سليمان، عدنان، التنمية الاقتصادية، 2000، جامعة دمشق، ص216.
[3] اتحاد المصارف العربية، 2005، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الإسلامية الحديثة، ص59.

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يمكن تقسيم مصادر تمويل التنمية ما بين مصادر داخلية وخارجية، ويمكن القول أنه من الأصح أن يستند تمويل التنمية إلى المصادر الوطنية كلما كان ذلك ممكنا، لأن الاعتماد على الموارد الخارجية يعرض الاقتصاد الوطني لحالات يصعب التحكم بها، ويحمله أعباء ثقيلة عند مرحلة السداد. يوضح الشكل التالي بعض أنواع مصادر التنمية[1]:

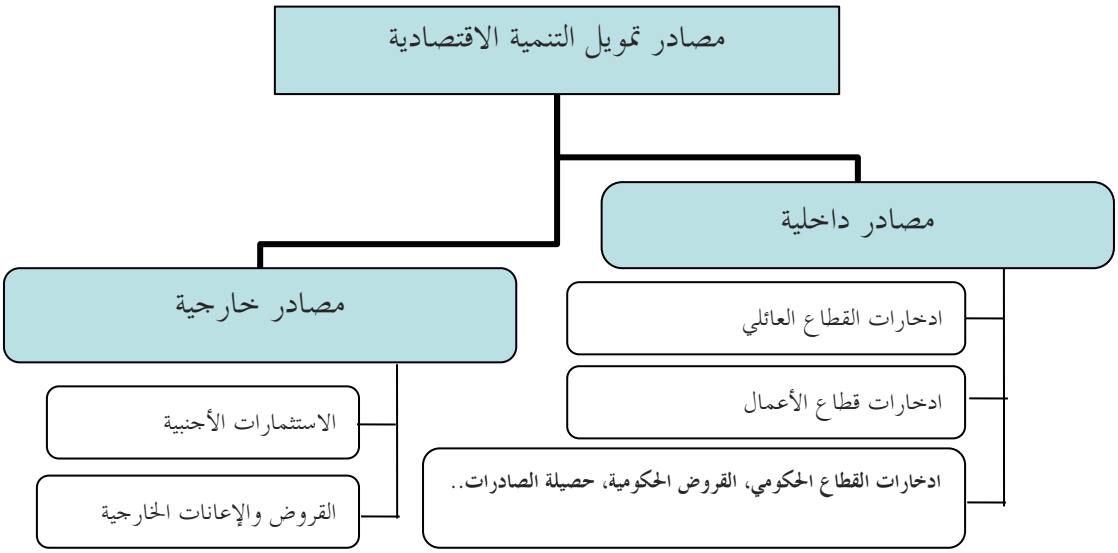

دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية:

تشكل المصارف أوعية تتجمع فيها الادخارات المختلفة، وترد عبرها بعض المصادر الأموال الخارجية، ويظهر الاختلاف الواضح بين المصارف التقليدية والإسلامية في طريقة استثمار هذه الموارد، حيث تسهم المصارف التقليدية في استثمار الموارد بصورة غير مباشرة عبر تسليفها لأصحاب المشروعات مقابل فائدة معينة، بينما تستثمر المصارف الإسلامية الأموال من خلال إحدى وسيلتين: استثمار مباشر يقوم المصرف من خلاله بتوظيف الموارد في مشروعات تدر ربحًا وعوائد، أو عن طريق الاستثمار بالمشاركة حيث يسهم المصرف برأسمال مشروع إنتاجي فيصبح شريكًا في ملكيته وإدارته وكذلك في ما يترتب عليه من ربح أو خسارة[2].

تركز معظم المصارف الإسلامية على الاستثمارات قصيرة الأجل، ليتناسب هذا النوع من التمويل مع مواردها المتمثلة في ودائع قصيرة الأجل. وبالرغم من ذلك هناك بعض المصارف التي استطاعت أن تسهم في جهود

[1] الشكل من إعداد الباحثتين.
[2] اتحاد المصارف العربية، 2005، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الإسلامية الحديثة، ص60.

التنمية وموّلت احتياجات بعض الدول من السلع الضرورية، كما ساهمت بعض المصارف في إنشاء مصانع الإنتاج، وإقامة المستشفيات، والاستثمار في الصناعات الغذائية، وإقامة مشاريع الإسكان، والمساهمة في إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة[1].

وضع البنك الإسلامي للتنمية هدفًا على صفحته: تمكين الشعوب من أجل مستقبل مستدام، دفع عجلة الابتكار والشراكات والتمويل الإسلامي، وسلاسل القيمة المضافة. واستعرض في صفحة المشاريع آخر المشاريع[2] التي مولها البنك كمؤسسة تمويل للتنمية باستخدام أدوات الصيرفة الإسلامية المختلفة:

١- مشروع إمداد موثوق بالطاقة في أذربيجان.

٢- تمويل مستشفى في ألبانيا.

٣- إعادة تشكيل قطاع الطاقة في تركية.

٤- توسيع شبكة النقل في تشاد.

٥- بناء جامعة إسلامية في أوغندة.

٦- الاتصال السريع والإنترنت في بنغلاديش.

وفـــي

المملكة المتحدة أحد النماذج الغربية التي تمتلك أصولاً للمصرفية الإسلامية ٢٠١٨

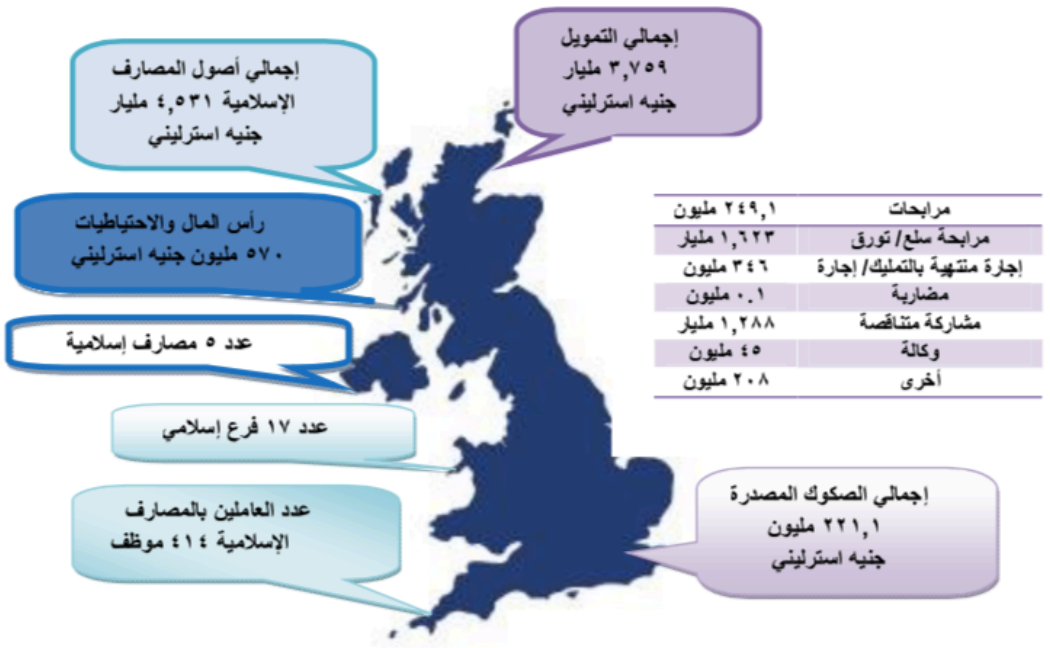

مرابحات	٢٤٩,١ مليون
مرابحة سلع/ تورق	١,٦٢٣ مليار
إجارة منتهية بالتمليك/ إجارة	٣٤٦ مليون
مضاربة	٠.١ مليون
مشاركة متناقصة	١,٢٨٨ مليار
وكالة	٤٥ مليون
أخرى	٢٠٨ مليون

[1] المرجع السابق، ص67.

[2] , مشاريع/https://www.isdb.org/ar، تاريخ الولوج: 3/10/2019

المملكة المتحدة كان عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في تطور العمل المصرفي الإسلامي، حيث بدأ المصرف المركزي والهيئة العامة للخدمات المالية باعتماد سلسلة من التدابير تشجع هذا التطور، فرخص لعدة مصارف إسلامية تعمل تحت إشراف الهيئة العامة للخدمات المالية[1]. وقد قدر إجمالي التمويل الإسلامي في بريطانيا ٣.٧٥٩ مليار جنية إسترليني بنهاية عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ٧٧٤ مليون جنية إسترليني عن عام ٢٠١٧ والتي تقدر ٢.٩٨٥ مليار جنية إسترليني وبمعدل نمو ٢٥٪[2].

أثر الأزمة على بعض مؤشرات المصارف الخاصة في سورية:

لا يخفى على أحد حالة عدم الاستقرار التي تمر بها سورية منذ عام ٢٠١١، والتي أدت بدورها إلى دمار البنية التحتية للبلد، وعدم كفاية الموارد الاقتصادية الناجمة عن عدم الاستقرار، الأمر الذي يوجب على كافة المصارف العاملة في سورية ممارسة دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية، حيث يعتبر الجهاز المصرفي أبرز المصادر الداخلية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في سورية،وبشكل خاص المصارف الإسلامية التي كانت ومازالت ترتكز منذ نشأتها على دورها التنموي، والتي اتخذت من قاعدة المشاركة في عملها والابتعاد عن القروض آلية في التمويل.

ولا يخفى على المتابعين حجم أعمال المصارف الإسلامية بشكل عام، وزيادة حجم عملها، الأمر الذي يلقي مسؤولية كبيرة على عاتق هذه المصارف لممارسة دورها في التنمية الاقتصادية. يلاحظ من الشكل التالي ارتفاع القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لعام ٢٠١٧ لكل من المصارف الإسلامية الثلاثة.

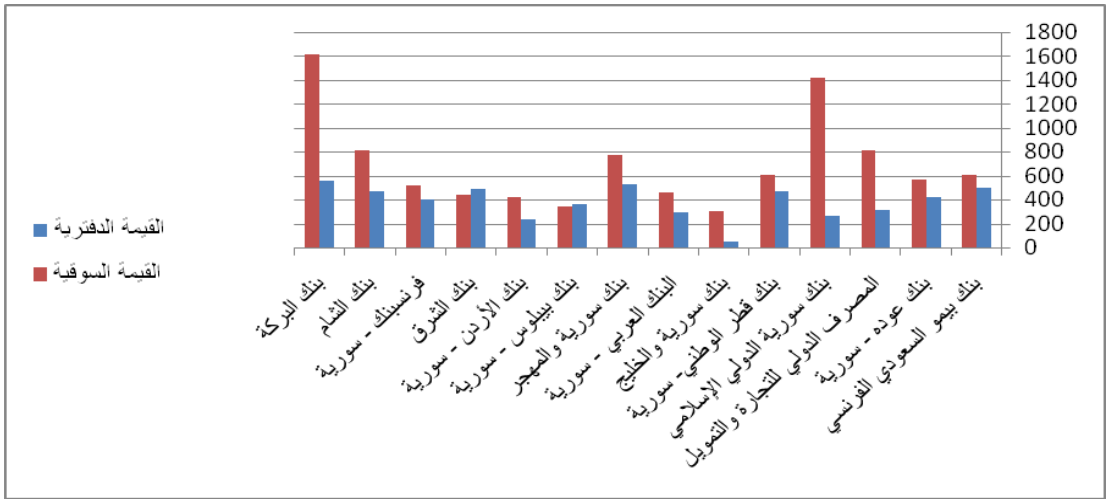

مقارنة القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمصارف الخاصة عام ٢٠١٧، من إعداد الباحثتين

[1] كتاب التدريس الرسمي لشهادة تأهيل في التمويل الإسلامي، 2013، الطبعة الخامسة، ص22.
[2] http://kenanaonline.com/users/ahmed0shawky/posts/1048900

كما نلاحظ أيضًا أن أكثر القيم السوقية ارتفاعًا عند الإغلاق لعام ٢٠١٧م كانت للمصارف الإسلامية الثلاثة وهي على التوالي: بنك البركة ثم سورية الدولي الإسلامي ثم بنك الشام، قد يكون سبب ذلك الإقبال على اقتناء أسهم هذه المصارف لإمكانية وجود دور أكبر لها في إعادة الإعمار أكثر من المصارف التقليدية بسبب صيغ الاستثمار المتاحة لأموال المصارف الإسلامية التي سمح بها المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ٢٠٠٥، ويعزز ذلك ما يشير إليه الشكل التالي الذي يوضح أن ٣٩٪ من الحصة السوقية من موجودات المصارف الخاصة كانت للمصارف الإسلامية وهي ثلاثة فقط، مقابل أحد عشر مصرفًا تقليديًا:

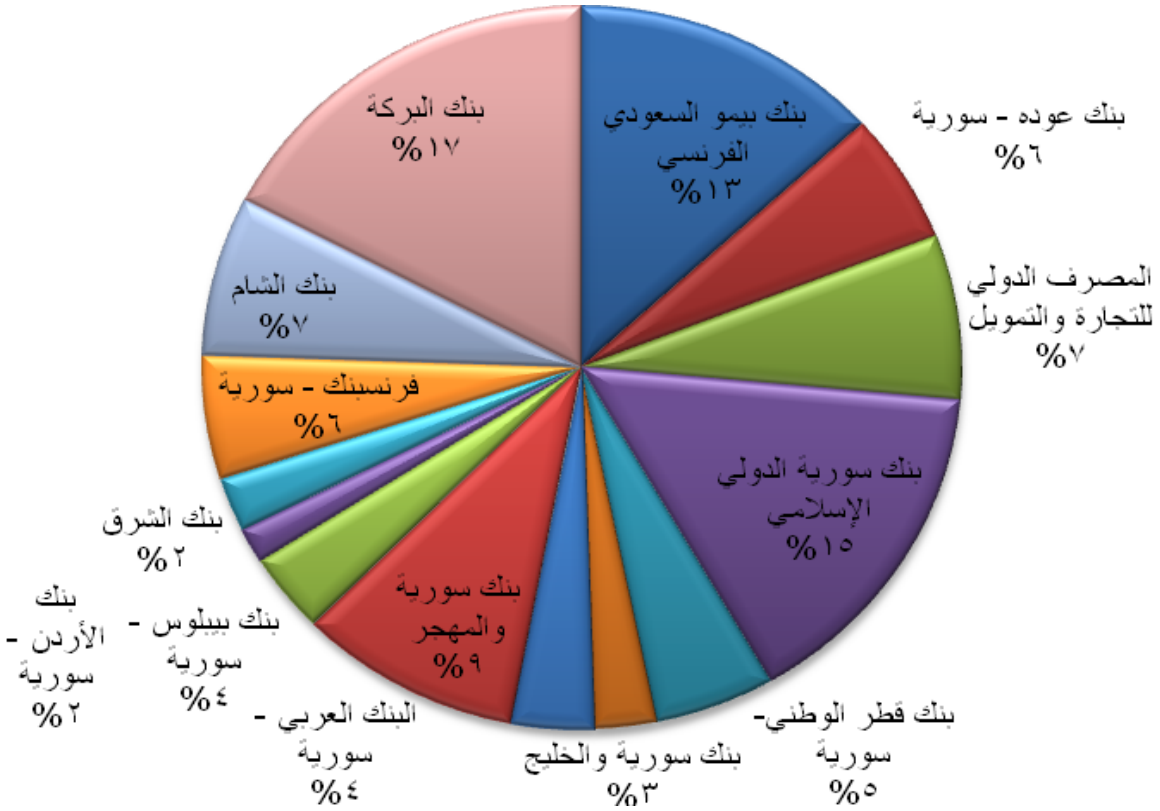

توزع الحصة السوقية من الموجودات بين المصارف الخاصة عام ٢٠١٧، من إعداد الباحثتين

الحصة السوقية من الأصول والودائع للمصارف الخاصة لأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣:

بهدف معرفة تطور الحصة السوقية لكل مصرف خاص عامل في سورية في الفترة الحرجة قبل بداية الأزمة بعام وبعد بدء الأزمة بعامين قامت الدراسة بمقارنة المؤشرين لكل مصرف على حدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكلين التاليين:

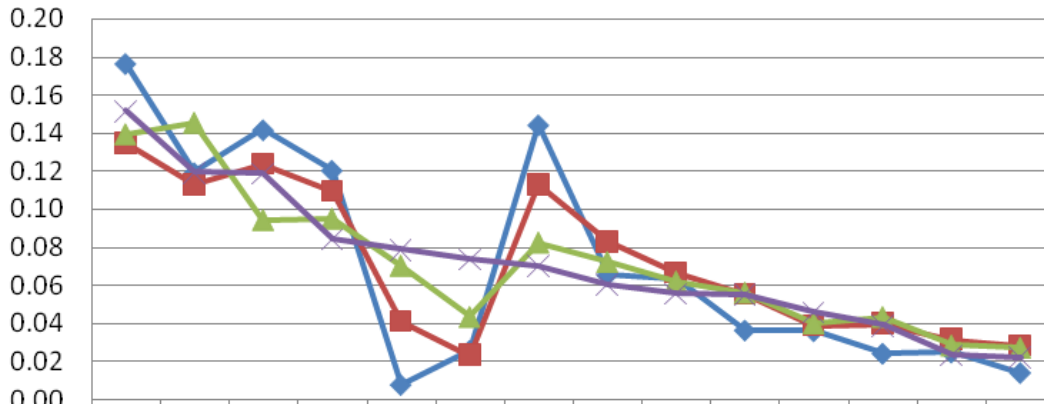

	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك سورية الدولي الإسلامي	بنك سورية والمهجر	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك البركة	بنك الشام الإسلامي	بنك عودة	بنك بيبلوس	البنك العربي	فرنسبنك	بنك قطر الوطني	بنك سورية والخليج	بنك الأردن	بنك الشرق
عام ٢٠١٠	0.18	0.12	0.14	0.12	0.01	0.03	0.14	0.07	0.06	0.04	0.04	0.02	0.02	0.01
عام ٢٠١١	0.13	0.11	0.12	0.11	0.04	0.02	0.11	0.08	0.07	0.06	0.04	0.04	0.03	0.03
عام ٢٠١٢	0.14	0.15	0.09	0.10	0.07	0.04	0.08	0.07	0.06	0.06	0.04	0.04	0.03	0.03
عام ٢٠١٣	0.15	0.12	0.12	0.08	0.08	0.07	0.07	0.06	0.06	0.06	0.05	0.04	0.02	0.02

تطور الحصة السوقية من الأصول للمصارف الخاصة ٢٠١٠–٢٠١٣، من إعداد الباحثتين

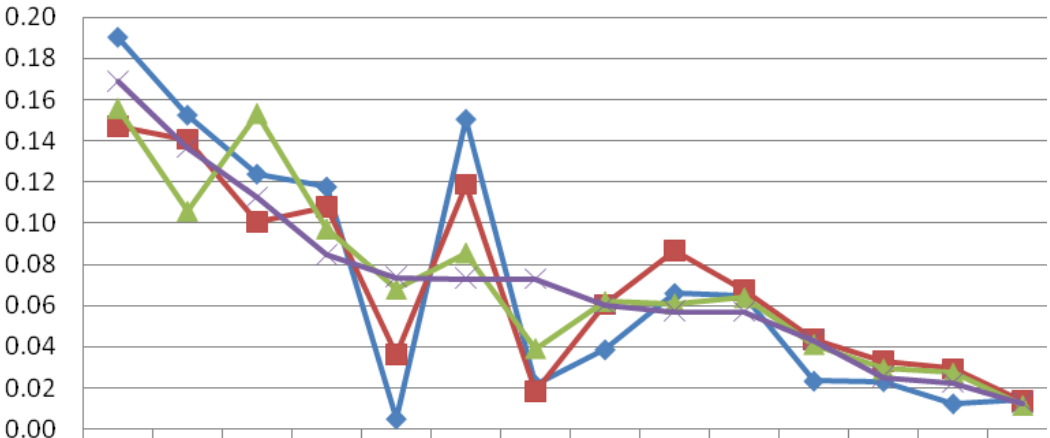

	بنك بيمو السعودي الفرنسي	بنك سورية والمهجر	بنك سورية الدولي الإسلامي	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	بنك البركة	بنك عودة	بنك الشام الإسلامي	فرنسبنك	بنك بيبلوس	البنك العربي	بنك سورية والخليج	بنك الأردن	بنك الشرق	بنك قطر الوطني
عام ٢٠١٠	0.19	0.15	0.12	0.12	0.00	0.15	0.02	0.04	0.07	0.06	0.02	0.02	0.01	0.01
عام ٢٠١١	0.15	0.14	0.10	0.11	0.04	0.12	0.02	0.06	0.09	0.07	0.04	0.03	0.03	0.01
عام ٢٠١٢	0.16	0.11	0.15	0.10	0.07	0.09	0.04	0.06	0.06	0.06	0.04	0.03	0.03	0.01
عام ٢٠١٣	0.17	0.14	0.11	0.08	0.07	0.07	0.07	0.06	0.06	0.06	0.04	0.03	0.02	0.01

تطور الحصة السوقية من الودائع للمصارف الخاصة ٢٠١٠–٢٠١٣، من إعداد الباحثتين.

تطور رؤوس أموال المصارف الخاصة السورية خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٧ :

يبين الشكل التالي إجمالي رؤوس الأموال في القطاع المصرفي الخاص للفترة ٢٠٠٦–٢٠١٧ :

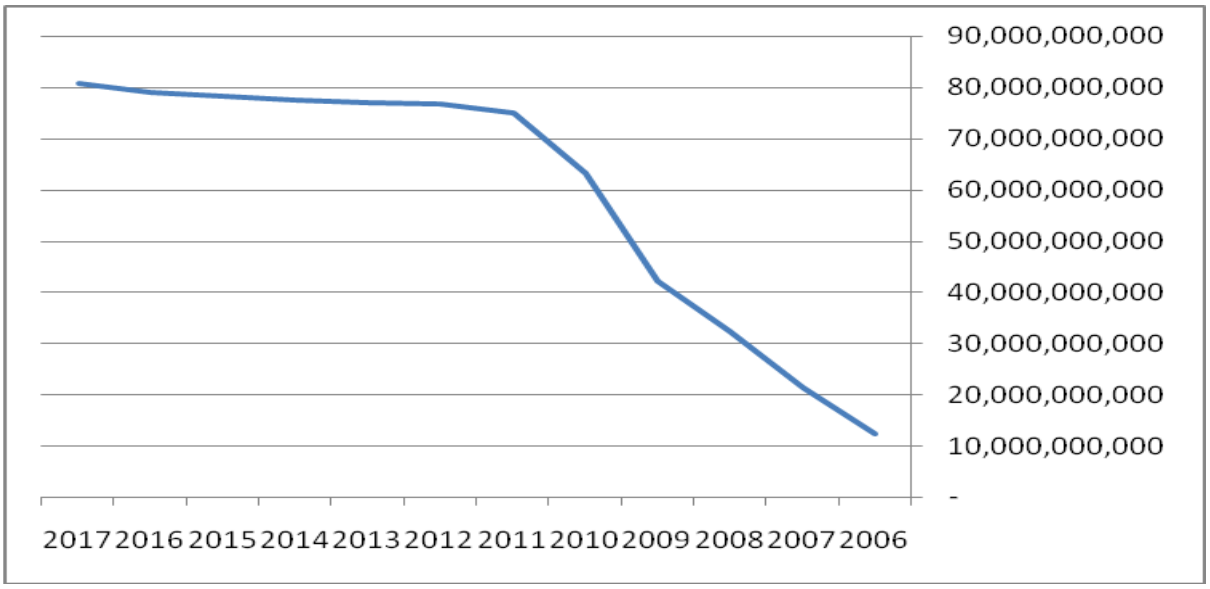

تطور رؤوس أموال المصارف ٢٠٠٦–٢٠١٧، من إعداد الباحثتين

يظهر من الشكل أعلاه نمو رأس مال المصارف الخاصة، منذ بدء تأسيسها ولغاية ٢٠١٧، وقد صدر القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ الذي تضمن زيادة رأس مال المصارف التقليدية ليصبح ١٠ مليارات، كما صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الذي حدد الحد الأدنى لرأس مال المصارف الإسلامية ليصبح ١٥ مليار، ثم منحت المصارف مهلة لتوفيق أوضاعها، ومددت المهلة بموجب القانون ١٧ لعام ٢٠١١، ولا زالت المصارف تعمل جاهدة لتطبق ذلك، يوضح الشكل التالي رؤوس أموال المصارف في نهاية ٢٠١٧:

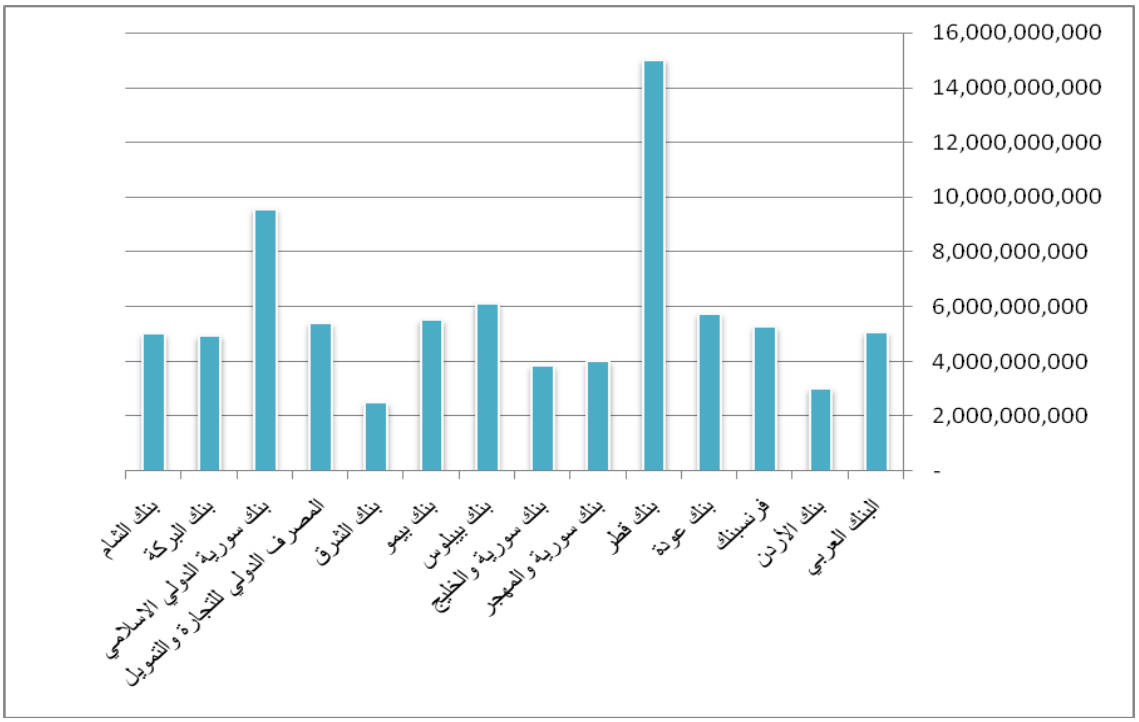

شكل رقم (١٤): رؤوس أموال المصارف الخاصة في نهاية عام ٢٠١٧، من إعداد الباحثتين

تطور الودائع في المصارف الخاصة السورية ٢٠٠٦-٢٠١٧ :

يبين الشكل التالي إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الخاص للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٧ :

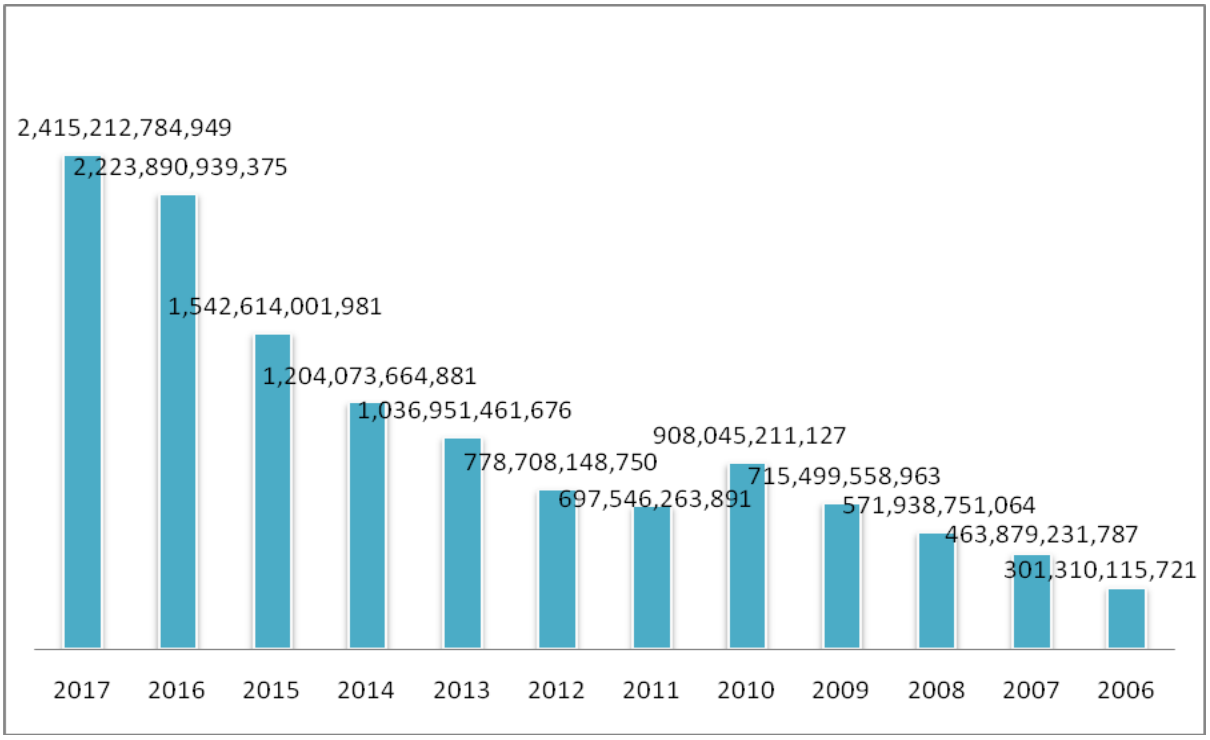

تطور ودائع المصارف الخاصة ٢٠٠٦-٢٠١٧، من إعداد الباحثتين

يلاحظ من الشكل السابق أن نمو الودائع المترافق مع نمو القطاع من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠، كما يلاحظ أن الأزمة سببت تراجع في حجم الودائع عام ٢٠١١، عاد بعدها التطور في حجم الودائع واستمر ذلك لغاية عام ٢٠١٧.

خامسًا- دور المصارف الإسلامية السورية في تمويل التنمية :

يمكن معرفة مدى مساهمة المصارف الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشاريع من خلال الاطلاع على تطور حجم ونوع التسهيلات الائتمانية الممنوحة عبر الصيغ التمويلية من المصارف الإسلامية، حيث يظهر الشكل الذي أعد لهذه الدراسة تطور حجم التمويلات الممنوحة من المصارف الإسلامية الثلاثة للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٨ :

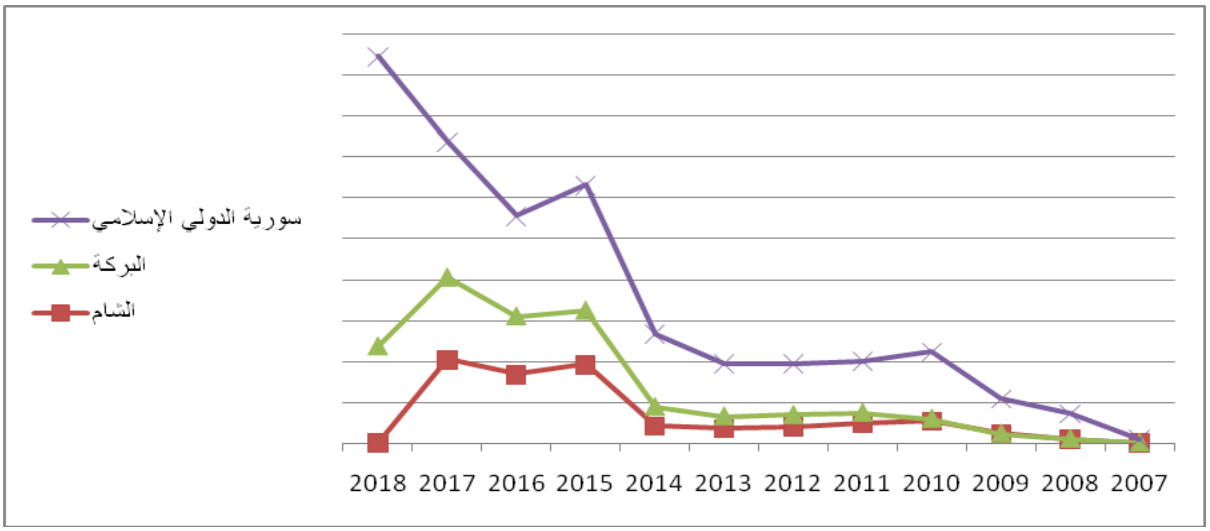

نلاحظ تفوق بنك سورية الإسلامي في حجم محفظته التمويلية التي اعتمدت على الصيغ التمويلية المختلفة وهي المرابحة والاستصناع والإجارة والمشاركة، وأتى ثانيًا بنك البركة الذي اعتمد صيغتي المرابحة والمشاركة، بينما نجد أن بنك الشام حل أخيراً وقد اقتصر على التمويلات الممنوحة بصيغة المرابحة فقط.

التركز باستخدام صيغة المرابحة في المصارف الإسلامية السورية:

يوضح الشكل التالي الذي أعد لهذه الدراسة، نسب الصيغ التمويلية من المحفظة الإجمالية لصيغ تمويل المصارف الإسلامية الثلاثة معًا:

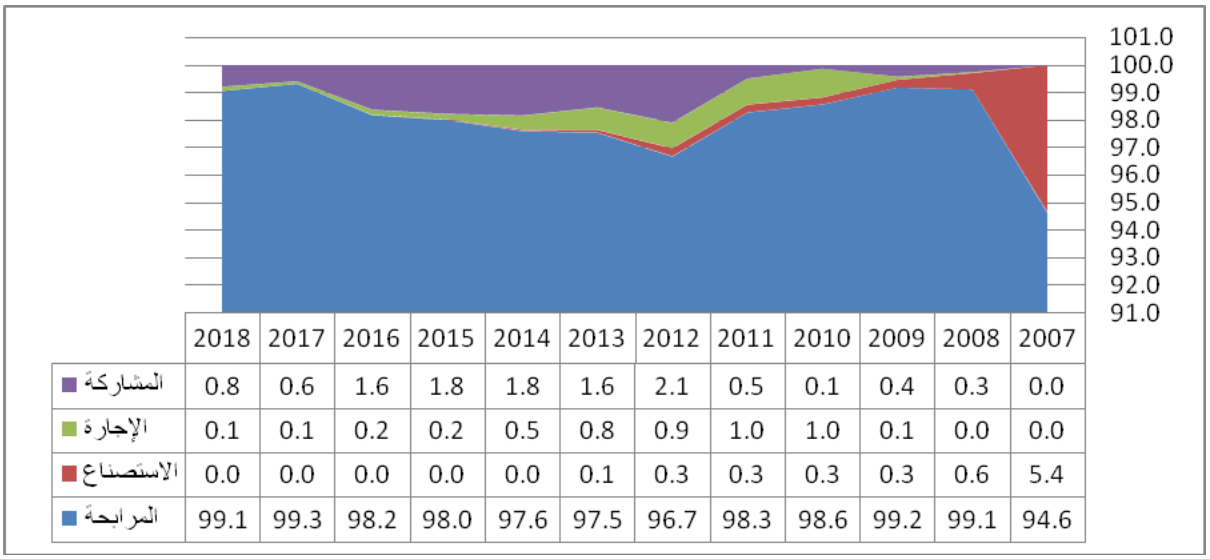

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
المشاركة	0.8	0.6	1.6	1.8	1.8	1.6	2.1	0.5	0.1	0.4	0.3	0.0
الإجارة	0.1	0.1	0.2	0.2	0.5	0.8	0.9	1.0	1.0	0.1	0.0	0.0
الاستصناع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.6	5.4
المرابحة	99.1	99.3	98.2	98.0	97.6	97.5	96.7	98.3	98.6	99.2	99.1	94.6

تبين من خلال دراسة البيانات المالية لهذه المصارف تركز صيغ تمويلها في المرابحة، وضمن هذا السياق لا بد أن ننوه أن هذا الأمر لا يمكن إنكاره خاصة أن المصارف الإسلامية مؤسسات مالية هادفة للربح بأقل المخاطر وهي تعمل بأموال أصحاب حسابات الاستثمار، الأمر الذي يلزمها بممارسه أعمالها بالطريقة المثلى.

على الرغم من ذلك تبقى المصارف الإسلامية تحتل جزءا هاماً من القطاع المصرفي السوري، ولا بد لها من تفعيل الأدوات المالية الأخرى كالمشاركة والاستصناع والإجارة التي تناسب الأنشطة الإنتاجية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

١. إن الجزء الأكبر من التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية تقوم على صيغة التمويل بالمرابحة.

٢. إن التركز في صيغة التمويل بالمرابحة أثر على الدور التنموي للمصارف الإسلامية لتوجهها نحو السلع الاستهلاكية وتركيزها على الربح السريع.

٣. إن صيغة التمويل بالمرابحة أقرب ما تكون لصيغة الائتمان التقليدي في المآل الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أثر سلبي على الاقتصاد.

التوصية: ضرورة قيام السلطات الرقابية بتوجيه المصارف الإسلامية لتفعيل باقي صيغ التمويل الأخرى غير المرابحة.

المراجع:

- ابن حنبل، الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد ابن حنبل، دار الفكر.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٥، دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد والأدوات المالية الإسلامية الحديثة.
- الدويك، عبد القادر، "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سورية،٢٠٠٩.
- الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، بيروت، د.ط لبنان: مكتبة بيروت ١٤١٥ هـ.
- العيادي، أحمد، محاضرات في العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية.
- جلال الدين، أكرم، بهراوة، سعيد، " إدارة السيولة في المصارف الإسلامية"، الدورة ٢٠ لمجمع الفقه الإسلامي، مكة المكرمة، ٢٥-٢٠١٠/١٢/٢٩.
- خوجة، عز الدين محمد، عمليات التمويل الإسلامي مادة علمية تطبيقية معتمدة ومتوافقة مع شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد، المجلس العام للبنوك الإسلامية.
- خوري، عصام، سليمان، عدنان، التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٠، جامعة دمشق.
- عبد الله، خالد، الطراد، إسماعيل، "إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية " ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
- كتاب التدريس الرسمي لشهادة تأهيل في التمويل الإسلامي، ٢٠١٣، الطبعة الخامسة، CISI.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ٢٠١٥.
- يوسف، أكرم علية محمد، تطور صيغة المرابحة بالتطبيق على بعض المصارف السودانية، مجلة جامعة شندي، العدد الثامن، يناير ٢٠١٠.

المواقع الإلكترونية:

- موقع المكتب المركزي للإحصاء: http://cbssyr.sy.
- موقع المكتبة العربية، لسان العرب: https://library.islamweb.net.
- موقع مصرف سورية المركزي: http://www.cb.gov.sy/ar.
- موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية: http://scfms.sy/.
- موقع مجموعة البركة: https://www.albaraka.com/ar/default.asp.

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكارًا للبحث العلمي

تهدف هذه الصفحة إلى توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة.

نرجو ممن يرغب المشاركة في تحرير هذه الصفحة مراسلتنا.

- يمكن للولايات المتحدة فقط طباعة عملة الاحتياط في العالم، ربما ينبغي أن يقال ذلك للروس والصينيين والإيرانيين (والآن الإيطاليين؟) الذين يستخدمون وبشكل متزايد احتياطياتهم الكبيرة من الذهب لبناء عملة متعددة الاستخدامات؛ كنظام للتبادل الجانبي لعملاتهم الخاصة لتجارة مواد كالنفط.

تاريخيا كانت سياسة الولايات المتحدة هي سحق أي بلد مغرور بما يكفي لتحدي هيمنة الدولار. عندما حاول القذافي تأسيس نظام تجاري أفريقي قائم على الذهب مقابل النفط، حصل على حربة في مؤخرته وهذا لا يعمل بشكل جيد عندما تكون الدول قوية مثل روسيا.

كان لدى مادورو ١.٢ مليار دولار من احتياطيات الذهب الفنزويلية المحتفظ بها في بنك إنجلترا للضمانات التجارية الدولية التي تمت مصادرتها وسرقتها، مما أدى إلى إغلاق جميع الأبواب باستثناء واحدة في منطقة التجارة الروسية/الصينية. بعد محاولات اغتيال متعددة قامت بها وكالة المخابرات المركزية ضد الرئيسين المنتخبين مادورو وسلفه شافيز، لم تنجح الولايات المتحدة في إحياء تدفق النفط الثقيل إلى المصافي.

يبدو أن الأساليب القديمة لدعم الدولار كعملة احتياطية بدأت بالانهيار.

- كان أهم شيء بالنسبة للشركات الأمريكية هو هندسة الانتقال إلى أيرلندا على الورق، لتفادي الضرائب الأمريكية. واحدة من هذه المناورات هو عكس ضريبة الشركات. على سبيل المثال، تشكلت Allergan، وهي شركة عملاقة للأدوية تولد معظم مبيعاتها في الولايات المتحدة، في عام ٢٠١٥ عندما استحوذت شركة Actavis المسجلة في أيرلندا على شركة أمريكية أكبر بكثير وأخذت اسم Allergan.

يلاحظ الارتفاع الكبير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للشركات في أيرلندا في ذلك الوقت. كانت شركة Actavis، التي كانت سابقًا شركة أمريكية أيضًا، قد أنجزت نفس الإنجاز في عام ٢٠١٣. لم تنتقل هذه الشركات فعليًا إلى أيرلندا، لكن الآن تظهر على الأقل بعض من ديون الشركات في البيانات الأيرلندية بدلاً من البيانات الأمريكية.

صوتيات اقتصادية

الجزيرة بودكاست

هل يُصلح الاقتصاد الرقمي ما أفسده كورونا؟

حاولت بعض الدول الحد من انتشار فيروس كورونا الجديد "كوفيد ١٩"عبر إجراءات تقلل الاتصال المباشر.. فتم إغلاق معظم الأسواق والشركات .. واقتصرت ممارسة الأعمال على العمل من المنزل.. كل هذا أثر على اقتصادات الدول بالسلب وما زال متوقعا أن يؤثر أكثر .. فما الذي سوف يحدث للاقتصاد .. وكيف يمكن أن يعيد هذا الفيروس تشكيل العالم؟

استمع للحلقة <— رابط

هل أفلس لبنان؟

فقد 220 ألف لبناني وظائفهم، وخسر ربع العاملين في قطاع الفندقة أعمالهم، وبات نحو أربعين بالمائة من اللبنانيين مهددين بالعيش تحت خط الفقر بفعل الأزمات الاقتصادية التي تخنق لبنان، ومع ذلك تصر الحكومة على أنها قادرة على تجاوز الأزمة والعبور بالبلاد إلى بر الأمان..

استمع للحلقة <— رابط

السعودية.. ماذا بعد خفض الميزانية؟

يواجه الاقتصاد السعودي تحديات فرضتها أزمة انخفاض أسعار النفط التي تزامنت مع أزمة كورونا.. ويتخوف مراقبون من استمرار السعودية في خفض ميزانيتها، مما قد يؤثر سلبا على حياة السعوديين، ويقلل استفادتهم من ثرواتهم النفطية..

استمع للحلقة <— رابط

هدية العدد: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية

المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية

د. سامر مظهر قنطقجي

رابط التحميل

هدية العدد: فقه الأوبئة

بيان لأهم الأحكام الشرعية المتعلقة بكوفيد ١٩ أنموذجا

د. عامر محمد نزار جلعوط

رابط التحميل

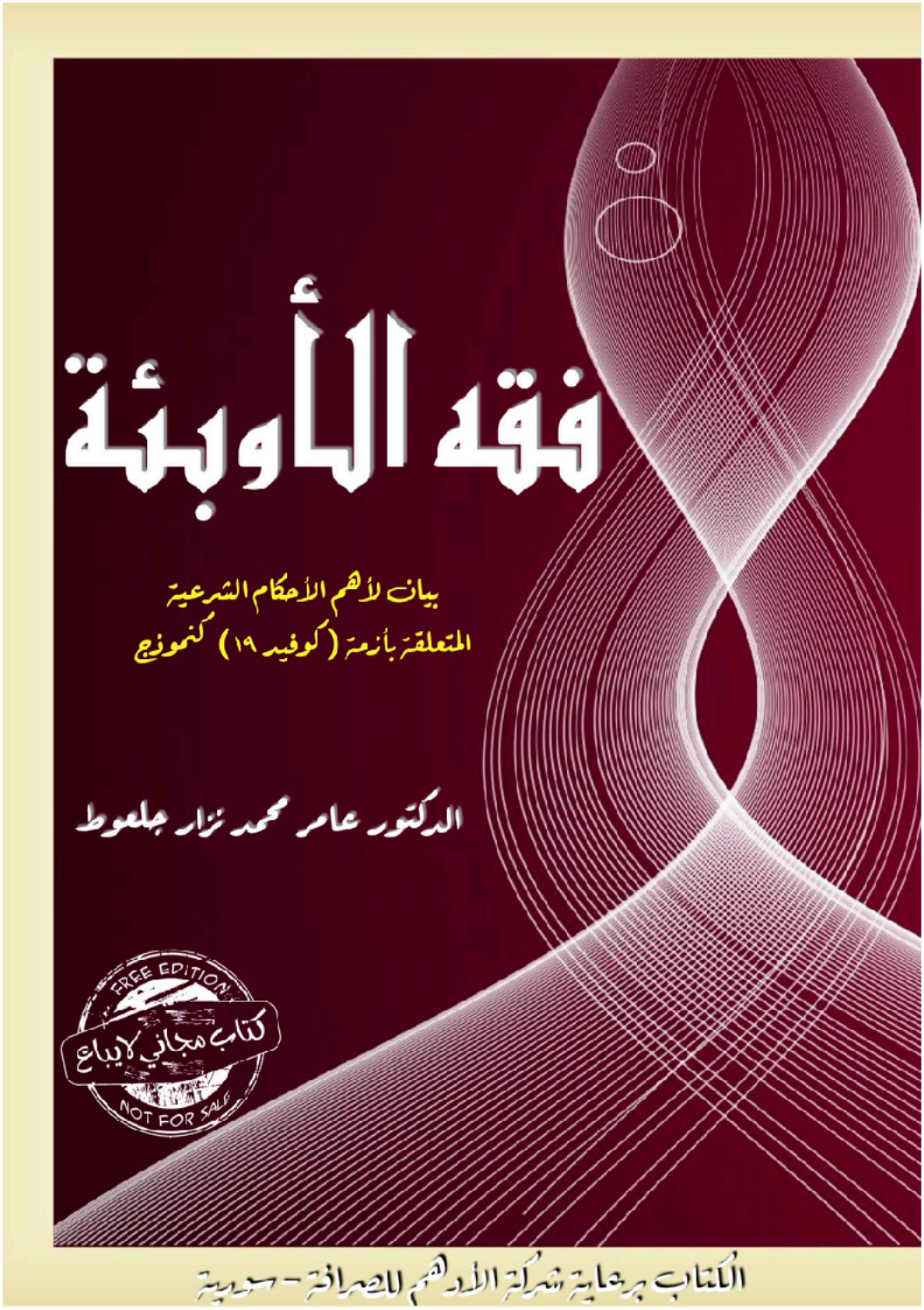

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

مكتبة لأبحاث الاقتصاد الإسلامي وعلومه تضم أرشيفًا لمئات الباحثين ومؤلفاتهم

www.kantakji.com

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com